MS. – 53

MS. — 53
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
McGILL
UNIVERSITY

الحكمة

القضاء عبارة عن ايجاد جميع الموجودات
والحفظ عبارة عن تلك الموجودات
على سبيل التفصيل

العفة والكبرياء ان العفة
ضد الشارة والكبرياء ضد الصغر فكو
العفة فوق الكبرياء كما ان الحقارة دون

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

باسمك اللهم يا اهل الحمد والثناء وياذا العظمة والكبرياء ويا منشاء

الاجسام المختلفة الطباع ومظهر الجواهر العقلية من افق الابداع نحمدك

بمحامدك التي لا تقطع مراحلها بخطى التحديد ونشكرك على مواهبك التي

لا تضيق عن احاطتها نطاق التعديد ونصلي على اكمل اشخاص نوع

البشر وافضل افراد اهل الوبر والمدر اشرف ذوي النفوس القدسية

الواصل الى افضل المراتب الانسية محمد سيد الانبياء وقدوة اهل

الصفاء وعترته النجباء الكرام وصحبه الائمة الامناء العظام ونسئلك

ان توفقنا لتحقيق الحق والمطالب وتهدينا بحجة الوصول الى اعلى المراتب

انك على ما تشاء قدير وبا جابة رجاء المؤملين جدير وبعد فهذه

رسالة مشتملة على شرح ما سوى المنطق من المختصر الموسوم بالهداية للامام

المحقق والفيلسوف المدقق قدوة الفضلاء المتاخرين واسوة

العلماء المتبحرين وحيد عصره وفريد دهره ابن الحق والدين الابهري

اعلى الله رتبته في حظار القدس وبوأه مع الصديقين بحبوحة الجنة

الانس املينه مع قلة البضاعة ورخاوة في مضمار هذه الصناعة

بالتماس طائفة من الخلان بل شرذمة من اعزة الاخوان حتى كانوا

الاجسام كلها اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل ولا يفتقر اليه بحسب ذاتها
لانها مع قطع النظر عما يغايرها وينفصل عنها ان امكن وجودها بدون
المحل فهي غنية بحسب الذات والا فمفتقرة اليه بحسبها والاول اي كونها
غنية عن المحل بحسب الذات باطل والا لزم منه استحالة حلولها في المحل لان
الغني بذاته عن شيء فهو لتخلفه عن الذات مفتقرا ما وانه محال فتعين
الثاني وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات والمفتقر الى المحل بحسب
الذات لا يوجد غير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات
فالطبيعة المقدارية انما توجد يكون حالة في المحل وهو الهيولى فيكون
الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة وهو المطلوب واعترض
على هذه الحجة بانها مشتملة على المصادرة على المطلوب لان المط من هذه
الحجة اثبات وجود الهيولى في الجسم ومن مقدمات الحجة الحكم على الصورة
بقبول الانفصال والحكم عليها بقبول الانفصال متوقف على
وجودها اذ الشيء ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجود
الهيولى في الجسم لانها حالة في الهيولى ووجود الحال بدون المحل ممتنع
فيلزم اثبات وجود الهيولى بوجودها وهو مصادرة على المطلوب
واجيب عنه بان المراد بالصورة الاتصال الذي ثبت به وضمن اثبات

ان لم يكن فيكون او منفصلا وان
لا يكون الا بعد الانفكاك عنه

ان الشيء طبايع تختلف كالانسان والفرس فالطبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تختلف
مقتضاها حتى كانت نوعه وسنطلع على حقيقة انشاء الله ويمكن ان يحمل كلامه
على ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية مشتركة بين الاجسام كلها وبعد الطبيعة الخمسة
طبايع تختلفة لا خلاف فيها بالفصول الى الانسان بنيفها في الحدود

ح ش

قوله لانها مع قطع النظر عما يغايرها الخ رد على ما قيل انه لا
يلزم من عدم عنائها افتقارها بذاتها الجواز
ان يكون كل منهما من خارج حاصل الدفع انه لا
واسطة بين الافتقار والغنى الذاتيين

ح ش الاختصاص الباعث

على المنع يستحيل ان تحل فيه لان الحلول
بالمعنى المذكور يستلزم الافتقار فلو حل
عدم الغنى بذاته

فهو ان الحلول بالمعنى المذكور في الاعراض يلزم من غناها بذاتها
حلولها كما ان الغنى بذاته عن الجوهر التسع يستلزم حلولها
الذاتي فكما ان حلول الاعراض في الجواهر لا يستلزم الافتقار فكذلك حلول الجواهر
فيكما ان ما ورد عن الوارد

الافتقار
والحلول لازم
الافتقار لان
الغنى يحتاج الى
المغنى

وهو لان ذلك
المط الذي
هو
المتصل قابل
للانفصال

وجود الهيولى في
الدليل الذي هو الحكم على
الصورة بقبوله
الانفصال

اما
لان يكون
هو المقدار
او الصورة

فيكون الصورة القابلة
للانفصال هو موقوف على
وجود الهيولى فلو اثبت
الهيولى بكون الصورة
الجسمية قابلة للانفصال
لزم الدور

اي بالصورة في قولنا
اما ان يكون القابل
للانفصال هو المقدار
او الصورة

اذ قد تطلق الصورة على الاتصال
كما تطلق على المتصل

واعلم ان قول المحب وجودها الثابت بالدليل لا يتوقف على وجود المعمول الدليل على ان المراد وجود الصورة في الاعتقاد لانه يجمع بين الواقع لان الثابت بالدليل هو الوجود في الاعتقاد لا في الواقع وبدل انه على انه لا يتوقف على وجود المعمول لا في الاعتقاد ولا في الواقع للاطلاق سلب التوقف فعلم ان الشارح لم يزد على جواب المعترض الا مفصلا

مسدر بركاح

الحسم المتصل فوجوده الثابت بالدليل لا يكون متوقفا على وجود المعمول فلا يلزم
المصادرة على المطلوب وهذا غاية توجيه هذا الاعتراض وجوابه ونحن نقول اما الجسم
الاعتراض فسقوطه واضح اما اولا فلان المستدل لم يحكم على الصورة بقول
الانفصال بل اورد هذا الحكم على سبيل الفرض للابطال فليس الحكم على الصورة
بقبول الانفصال من المقدمات بل المقدمة ابطال هذا الحكم بعد الفرض واما
ثانيا فلان قوله والحكم على الصورة بقبول الانفصال موقف على وجودها
ان اراد به انه موقف على وجودها في الواقع فلا نسلم ذلك وانما يلزم اذا كان
الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع وان اراد به انه موقف على وجودها في
اعتقاد الحاكم فمسلم لكن توقف وجود الصورة في الاعتقاد على وجود
المعمول ان اراد به انه موقف على وجود المعمول في الواقع فالمنع عائد لاحتمال
عدم مطابقة الاعتقاد للواقع وان اراد به انه متوقف على وجودها في
الاعتقاد فهذا ايضا ممنوع لجواز اعتقاد وجود الصورة بدون اعتقاد
وجود المعمول كما هو مذهب افلاطون واما الجواب فضعفه ظاهر مما
حققنا من ان الصورة الجسمية هي الجوهر المتصل المحسوس في بادي النظر لا الاجسام
واما الاعتراض المبني على الاستفسار في المقدار بانه الاتصال وعدم
جوابه فقليل الجدوى لظهور الجسمية في ماهية الاجسام ماهية لنوعية

المشترکه کقبول النجزئة لا الی نهایة وتناهی الابعاد وغیرها وهو الفن الاول او عن الاحوال ص
اي القسم

الی الاصعب علی ما هو دأب الارشاد وباب التعلیم قال وهو مرتب علی ثلثة
فنون آه اقول مباحث هذا المباحث لقسم منحصر فی ثلثة فنون الاول فیما یعم
الاجسام الطبیعیة من الاحوال الآتی فما یختص بالفلکیات الثالث فیما
یختص بالعنصریات ووجه الانحصار ان العلم الطبیعی یبحث عن احوال الجسم
الطبیعی من حیث انه واقع فی المکان والجسم الطبیعی اما فلکی او عنصری فالبحث
عنه اما عن الاحوال المختصة بالفلکیات کاستدارتها وتحرکها علی الاستدارة
واستماع الخرق والالتیام علیها وهو الفن الثانی او بالعنصریات کقبولها الکون
والفساد والحرکة المستقیمة وهو الفن الثالث وقدم الفن الاول علی الاخرین
لان الاحوال المشترکة لعمومها وظهورها یجب تقدیمها کما یستحق الجنس لعموم التقدم
علی الفصل علی ما تقرر فی باب القول الشارح والفن الثانی علی الثالث
لان مباحث الفن الثانی اشرف موضوعا وثمرة من مباحث
الفن الثالث وان کان الفن الثالث مما ینبغی ان یقدم فی التعلیم لقدمه
البناء علی ما ذکر فی تقدیم الطبیعیات وهذا تمام اجمالی والتفصیل فیه
ان نقول البحث فی العلم الطبیعی اما عن الاحوال المشترکة بین الاجسام وهو
الباب المسمی بسماع الطبیعی وبسمع الکیان او عن الاحوال المختصة بالبسائط
العلویة وهو باب السماء والعالم او البسائط السفلیة وهو باب

العلوی

ولما کان الجسم مطلقا یشارک الخط فی القطع والسطح فی الحصر وهو موضوع
یمکن ان یفرض فیه الابعاد الثلثة المتقاطعة علی زوایا
قائمة وعلم التعلیمی وهو بعد واحد مسمی بالتعلیمی الاجسام
سلکوا فی جمیع اجزاء الجسم والتعلیمی الجسم الطبیعی الجسم
22

ولما کان بحث الاجسام واقعا فی التغیر هذا اولی بما ذکره
السکون لغروض التغیر بالکون والفساد عنه
لیس من الاحوال
المختصة بالفلک احب
بان الاستدارة مع التحرک
علی الاستدارة مختصة به ص
22

الفساد فساد صورة شیء دفعة واحدة

ولما ما ذکره آه یعنی ان التقدم والتاخیر هما
یعلوان الاعراض فجاز ان یتعلق الغرض بالبحث عنها والمقصد من
لیس
22

اکثر الطبیعیین وفی الحصر سهو اکثر
یوجد بسبب کباب الجسم
شاید کون الجسم
ذی ابعاد
علم بالتامل
15

وانما سمی الامور المشترکة بسماع الطبیعی کونها
اولا مسموعة عائدة عن الفلسفی
2

الكون والفساد او عن احوال المختصة بالمركبات التي ليس لها صور حافظ للمركب
كالرعد والبرق وغيرها
وهو باب الآثار العلوية او التي لها صور من شانها الحفظ وهو الباب المعاون فقط
او التي لها صور من شانها التنمية مع الحفظ وهو باب النبات او التي لها
صور من شانها الحس والحركة الارادية مع ما للنبات وهو باب الحيوان او التي
لها نفوس ناطقة من شانها النطق مع ما للحيوان وهو باب الانسان فالعلم
العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المصنف اجمل في التقسيم فجعل الاقسام الثلثة
الاخيرة فنا واحدا باعتبار انها متعلقة بالعناصر لانها تبحث اما عن العناصر
او عما حدث عنها قال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى اقول ينبغي
لطالب كل علم ان يتصور موضوعه قبل الشروع فيه لانه من المبادي التصورية
للعلم وتصور الموضوع بوجه ما وان كان كافيا للمبتدي الا ان
البصيرة انما تكمل وتتم بتصوره بكمال الحقيقة فلهذا نريد المصنف تحقيق
ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم بيان تالفه من
الهيولى والصورة لكن هذا المطلب لما توقف على ابطال الجزء الذي لا يتجزى
على ما ستطلع عليه قدم هذا الفصل لابطاله فقال فصل في ابطال
الجزء الذي لا يتجزى فقوله فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء الذي
لا يتجزى وفي خبر مبتداء محذوف او مبتدأ حذف خبره اي الاول

الموقوف عليه الشروع

الموقوف عليه المطلب

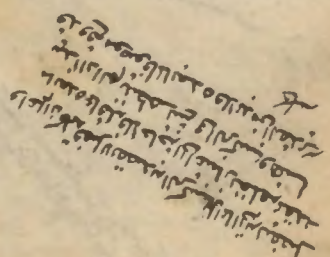

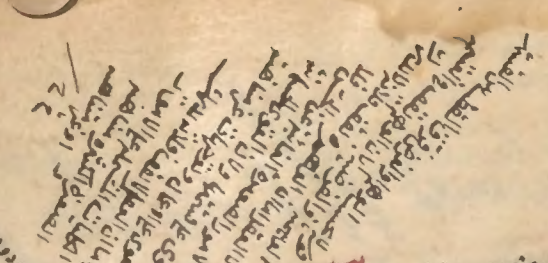

الاول من الفصول فصل ومنها فصل والمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر
ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم او الفرض
العقلي يتالف الاجسام من افراده بانضمام بعضها الى بعض وتصويرها
على بطلانه من وجهين احدهما انه متى جاز الجزء الذي لا يتجزى جاز
وجود ثلثة اجزاء منه مثلا في جهة بحيث يكون كل واحد منها وسطا بين
الطرفين والتالي باطل بيان الملازمة ان الجزء ممكن بالفرض وتعدد افراده
مع التربيب المذكور ايضا ممكن عنه مفروض والامور الغير المتنافية اذا
امكن كل واحد منها امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود اجزاء متعددة
منه على الوجه المذكور والمصنف لم يبين الملازمة لظهوره او لاشارته الى
بيان بطلان التالي وتقريره انه متى جاز وجود الاجزاء على الترتيب المذكور
فاما ان لا يمنع الوسط تلاقي الطرفين او يمنعه والاول باطل والا يلزم تداخل
الاجزاء المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف المفروض وكذا
يستلزم عدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو ايضا ضروري تالف
الاجسام دوات الحجم من تلك الاجزاء وكذا الثاني لان ما يلاقي احد
الطرفين من الوسط يكون مغايرا لما يلاقي الطرف الآخر منه فيتجزى
الوسط وقد فرضنا انه لا يتجزى هف واما بطلان التالي بقسميه بطل المقدم

وجوده

الذي لا يتجزى لان القسمة الوهمية تقع على احد جزئي
الوجود إذ القسمة بحسب الوهم او الفرض العقلي
فلما لم يقسم بهذين الوجهين لم يقسم بحسب
الذي يتصور لا يتغير طرف عن طرف واما بحسب
يتفاوت بل الكل متساوية في الحقيقة
والرصد وبيدا اقرب الى الحق

او ذلك المفروض احترازا عن اثنين اثنان احدهما
للاخر كالغلام والطعام فان كل واحد منهما
يمكنان يوجد بدون الاخر لكن لا يمكنا جميعا

تنبيه ع

وهو نفوذ شيء في شيء بحيث يكون الاشارة الى احدهما
عين الاشارة الى الاخر

لان المفروض قد سبق وهو بحيث ان يكون واحد منهما
وسطا بين طرفين

فواضح
مسلمون
بخلاف انه
لان لو كان عينه لكان الطرفان متلاقيين فلا يكون
بوسط مانعا من تلاقي الطرفين وقد فرضناه مانعا
هذا خلف

او جلف

وهو انه لا يمنع الوسط تلاقي الطرفين
او يمنعه

وهو امكان الجزء الذي لا يتجزى فيلزم امتناعه وهو الخلف فان قيل لانم ان الوسط
ان منع تلاقي الطرفين لزم انقسامه وانما يلزم ان لو حصل فيه جزآن وهو
ممنوع غاية ما في الباب ان يكون لنهايتان تلاقي كل منهما طرفا ولا يلزم من
حصول النهايتين حصول الجزئين ليلزم الانقسام قلنا ان اتحد
محل النهايتين من الوسط لم يمتز احدهما عن الاخر في الوضع فلا قاة
احدهما لاحد الطرفين والاخرى للآخر دون العكس يكون ترجيحا بلا
مرجح وانه محال والا لزم الانقسام فلما ثبت الخلف وثبت انهما امتنع
وجود ذلك الجزء بحيث يكون احدهما ملاقيا للاخرين والتالي
بطل اما الملازمة فظاهر كما ذكرنا في الوجه الاول واما بطلان التالي فلان ما فرض
على الملتقى اما ان لا يلاقي شيئا من الملتقيين او يلاقي احدهما دون الآخر او يلاقي
مجموعهما او من كل منهما شيئا والاول يستلزم عدم تلاقي الاجزاء والثاني
ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه والثالث تجزي ما فرض على الملتقى
والرابع تخيرها باسرها والكل خلاف المفروض وبطلان الجميع افساده
يدل على بطلان المقدم المستلزم للمطلوب وعلى هذا التقدير لا يرد
الاعتراض باحتمال وقوع الجزء المفروض على الملتقى على نفس المفصل
من غير ان يلاقي شيئا منهما لانه خلاف ما ذكرنا قال فصل واما

كل جسم فهو مركب من جزئين يحل احدهما في الآخر ويسمى
المحل الهيولى والحال الصورة وبرهانه ان بعض
الاجسام العالم لا ينفك مثل الماء والنار يجب ان
يكون متصلا واحدا والا لزم ان يكون لا يتجزى
ويلزم من هذا اثبات الهيولى لاحتمالها

اثبات الهيولى اقول كل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر اثنان منها
بينان في الثالث يسمى احد الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة نوعية ويسمى الثالث
المحل مادة وهيولى اما الصورة الجسمية فلا يحتاج الى اثباتها في الجسم الى
برهان لانها الجوهر المتصل القابل للابعاد المدركة من الجسم في بادي النظر
واما الصورة النوعية فسياتي البرهان على اثباتها واما الهيولى فهي التي يريد
المصنف اثباتها بالبرهان في هذا الفصل والبرهان عليه ان الجسم المتصل اعني
الذي ليس له مفاصل واجزاء بالفعل بل هو متصل ونفس الامر كما عند الحس
هو جوهر الاجسام القابلة للانفكاك من العناصر وما تتركب منها لان اي جسم
فرضناه من تلك الاجسام فهو اما ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل او لا
فان لم يشتمل عليها بالفعل فهو الجسم المتصل وان اشتمل عليها فاجزاؤه اما
ان تقبل الانقسام في الجهات الثلث او لا فان لم تقبل الانقسام في الجهات
الثلث فهي اجزاء لا تتجزى واشياء ينتهي اليها بالانقسام فيلزم الجزء الذي لا يتجزى
وهو باطل فان قبلت الانقسام فيها يكون اجساما اما غير مشتملة على الاجزاء
بالفعل فتكون اجساما متصلة او مشتملة بالفعل على الاجزاء فيعود فيها الكلام
المذكور فاما ان يذهب الى اشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير نهاية او ينتهي الى اجزاء غير
قابلة للانقسام غير منقسمة بالفعل فيكون اجساما متصلة فثبت ان في
كل جسم

فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وينتهي الاجزاء قابلة للانقسام

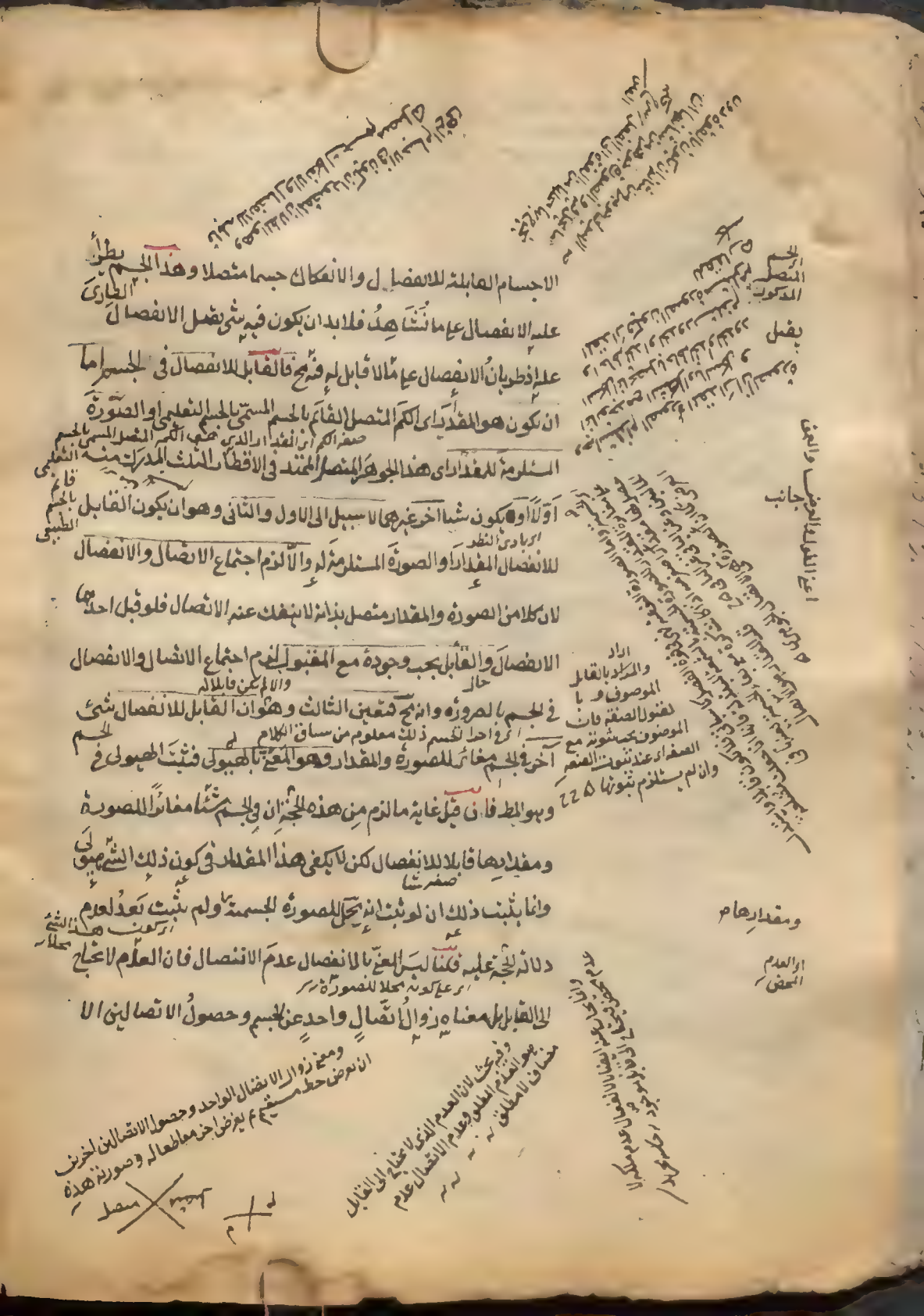

الاخيرين بعده والقابل للانفصال هو ما قبل الاتصال الواحدة قبله

والاتصالين الآخرين بعده حتى ان قبول الانفصال هو قبول الاتصال الواحد

تارة والاتصالين اخرى فالشيء الذي اثبناه في الجسم مغاير للصورة ومقدارها

يكون محلا للاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فالجسمية تكون محلا للصورة

فهو هيولى اذا لم يراد بالهيولى الا ما هو محل الصورة الجسمية فيكون محلا للصورة

الجسمية وتحقيق هذا الكلام ان الصورة الجسمية قد تطرأ الانفصال

جوهر منفصل اي ذو اجزاء مفروضة مشتركة في الحدود والنهايات ولا اتصال

وهو كونه ذا اجزاء على انه صفة وهذا الانفصال من لوازم ماهية الجوهر

المنفصل بحث لو انتفى الاتصال انتفت ماهية الجوهر المنفصل اذ هذا

الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا مفارقا وعند

طريان الانفصال يزول الاتصال الكائن قطعا وينعدم المتصل لانعدام

لازمه ويحدث متصلان آخران مع اتصالين آخرين فلو لم يكن في الجسم

شيء سوى الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون انفصال الجسم انعدامه

بالكلية وحصول جسمين آخرين لا عن شيء وانه بديهي البطلان فثبت ان في الجسم بعد الانفصال

جوهرا موجودا بالذات في الاحوال كلها يتعلق به قبل الانفصال جسمية واحدة

تتعاقبان عليه للامتياز الوضعي بينهما وهو في تلك الحال جسم واحد وعند

طريان الانفصال على الجسم نزول عنه هذه الجسمية الواحدة وتتعلق بجسمين
اخرين كذلك ويصير الجوهر الباقي بينهما جسمين وهذا التعلق يجب ان يكون بطريق
كون الجسمية صورة حالة في الجوهر الباقي اما اولا فلان التعلق بينهما على الوجه
المذكور اما ان يكون بطريق حلول احدهما في الاخر وبطريق حلولهما في محل
ثالث والثاني معلوم الانتفاء والاول اما ان يكون بطريق حلول صورة
الجسمية او بالعكس لا الحق هو الاول لان زوال الصورة مع بقاء المحل بصورة
اخرى يحل فيه معقول دون العكس واما ثانيا فلان المعنى بالحلول هو الاختصاص
الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر
منعوتا به والاول اعني النعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق
بين لون البياض والجسم المقتضي لكون البياض نعتا للجسم وكون الجسم
منعوتا به بان يقال الجسم ابيض والتعلق الثابت فيما نحن بصدده يقتضي
منعوتية الجوهر الباقي للجسمية فان الجوهر الباقي بالجسمية يصير جسما كما ان
الجسم بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر المغاير للصورة الجسمية الموجود
في الجسم دائما محل للصورة الجسمية فيكون هيولى فاذا ثبت الهيولى في الجسم
القابل للانفكاك ثبت في الاجسام كلها لان الطبيعة المقدارية الحقيقة
المنسوبة الى المقدار المسلوب عنه اياه وهي الصورة الجسمية المشتركة بين الا
حاد

كانوا متصدين لمباحثة حيث لم يقع لشرح يكشف لهم عن وجوه فوائده ٥
نقابها ويذلل في مسالك التحقيق من مطايا البيان صعابها لما انه لا يسعني الا
اسعافهم بما اقترحوا ولا يوافق الا اتباع ما عليه اصطلحوا والله المستعان
فيما قصدته من تحصيل مسؤلهم وايصالهم الى غاية ما مولهم انه خير موفق ومعين
المصنف رقح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان فتوحه القسم
الثاني في الطبيعيات لما كانت الحكمة علما باحثا عن احوال الموجودات
الخارجية عما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم
الى ما هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء والارض والى ما هو موجود بهما
كالاعمال الصادرة منا انقسمت لا محالة باقسام متعلقة اعني الموجود
الى قسمين قسم يبحث فيه عن احوال القسم الاول من الموجود وبسمى حكمة
نظرية لتوقف حصول العلم النظري وقسم يبحث فيه عن احوال القسم الثاني ويسمى
حكمة عملية لتعلقه بالعمل والحكمة النظرية ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما
يوجد في الخارج بلا مادة وهو العلم الاعلى الموسوم بالالهي لوجوب ان لا يوجد
فيه الا معرى اما ان يمكن تجريده عن المادة في البحث وهو العلم الاوسط
الموسوم بالرياضي اولا وهو العلم الادنى الموسوم بالطبيعي والحكمة العملية
ايضا ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن الشخص

كانهما ساقا مثلث ويذهبان الى غير النهاية لكنه لان البعد الواصل بين
الخطين يتزايد بسبب تزايد امتدادهما فلو امتدا الى غير النهاية لامكن
وجود بعد غير متناه بينهما مع كونهما محصورين بين حاصرين وانه محال وعليه
منع ظاهر وهو ان اللازم من ذهاب الخطين الى غير النهاية عدم تناهي
تزايد البعد الواصل بينهما لا وجود بعد واحد غير متناه بينهما ولا يخفى
بهذه المقدمة تحقق الانضباط بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات
الاولى ان الخطين الممتدين عن مبداء واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما
ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مثل الواصل من مبداء
واحد مثل نقط آ خ ان غير متناهين لامكن ان يفرض على الخطين
متساويتي البعد عن نقط آ ك ف ط ب ح بحيث لو وصلنا بينهما بخط
ح ح لكان مساويا لكل واحد من خطي آ ب آ ح حتى يكون آ ح مثلثا متساوي
الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين
آخريين متساويتي البعد عن نقطتي ح ك نقطة د د بحيث يكون
بعد هما عن ح كبعديهما عن آ ويكون كل من آ د آ ه ذراعين وان
نفرض على هما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي ز ز ونصل
بينهما بخط ز ز حتى يكون كل من اضلاع ز ن ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ى

الخطين

حتى لو وصلنا بين نقطتي د د بخط
د د لكان كل ضلع من مثلث
ا د ذراعين ٥

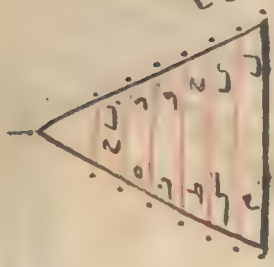

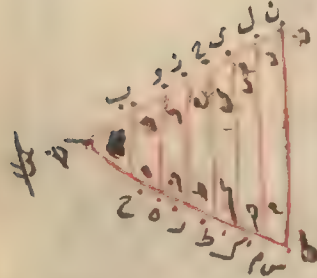

ثم نصل ثم ن س ونصل بينهما بخطوط د م ج ك ثم ل م ن س
على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنتم خط ب ج البعد الاصل
والذي بعده اعني د ه البعد الاول و ه ز البعد الثاني و ح ط البعد
الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على
البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه مشتمل على البعد
الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع والبعد الثاني اعني ه ز مشتمل على البعد
وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية
فكل بعد من الابعاد المفروضة
فوق البعد الاصل مشتمل على زيادة

فهنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد
الاصل الثالثة ان كل جملة من الزيادة الغير المتناهية فانها موجودة في
بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق
تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر
الابعاد بعد فيلزم من هذا شاهي خطين على تقدير عدم تناهيهما وانه
ح مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودتان في
البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني والمشتمل على البعد

الاول فيشمل عليها وعلى زيادتها بالضرورة وكذا الزيادات الثلاث
المشمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى
ما لا نهاية له واذا تمهدت هذه المقدمات الثلث فنقول انا نمتد
الخطان الخارجان من مبداء واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما
البعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى
فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة
الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية وبعد واحد والبعد
المشمل على الزيادات الغير المتناهية فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه
وهو يؤدي الخطان الى غير نهاية لا ممكن وحد بعد غير متناه
محصورا بين الحاصرين فثبت ما ادعيناه من الملازمة وانتفع المنع المذكور بينهما
مع كونه
واما بطلان القسم الاول من التالي فلان الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى تكون محصورا
بين
لو كانت متناهية لاحاط بها اما حد واحد او حدان او ثلثة او اربعة او خمسة
الحد في هذا الموضع بمعنى النهاية
ابعاد بها في الجهات كلها او حدود ان لم يشابه فيكون بشكله اذا الشكل هو
الصورة
الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد واحد او المقدار كالكرة او حدود
المراد بالمقدار ههنا الجسم التعليمي
المضلع بعد ان شكل المثلث والمربع والمخمس وغيرها
كالمضلعات فذلك الشكل المعين الحاصل لها لابد له من مخصص فيها اذ
الصورة
الباء للتقدير
نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فاقتضاؤه نوعا منها دون
هذا اشارة الى مذهب الحكماء وهم يقولون ان
غيره من غير مخصص يكون تخصيصا بلا مخصص فذلك المخصص اما نفس
اسم موجد
بالذات
لا فاعل مختار
لان لو كان
الا اشياء يكون
ان يختار شيئا من مشكل
وذوات الاطراف

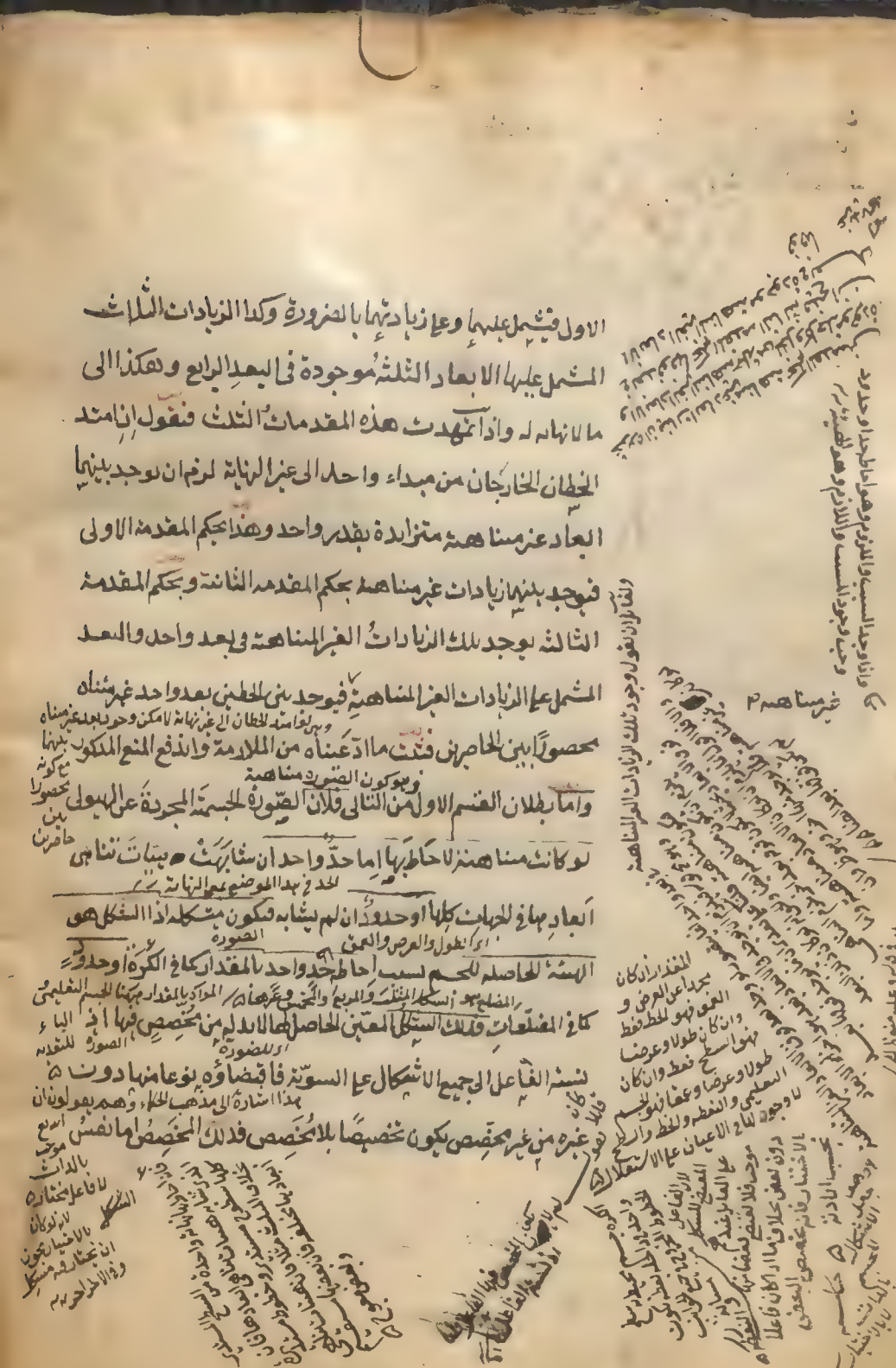

نفس الجسمية واما لازم من لوازمها وعارض من عوارضها طلان والا لاشتركت
الاجسام كلها في الشكل لاشتراكها في الجسمية ولوازمها واما عارض
من عوارضها وهو ايضا باطل لان العارض يجوز زواله فلو كان
الشكل الحاصل للجسمية بسبب عارض من عوارضها لجاز زوال
الشكل لان جواز زوال العلة يوجب جواز زوال المعلول وزوال
الشكل وتبدله انما يكون بالاتصال والانفصال والقابل لهما
ليس الا الهيولى فيكون الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى مقارنة
لها وانه باطل فبطل كون الصورة الجسمية المجردة متناهية وهو
القسم الاول من الثاني واذا بطل الثاني بقسميه بطل المقدم وهو
هو تجرد الصورة فلا يوجد الصورة الجسمية الا مقارنة للهيولى
وهو المطلوب واعترض على هذا التدليل بانا لا نسلم ان زوال
الشكل وتبدله لا يكون الا بالاتصال والانفصال فان الشمعة
مثلا يتوارد عليها اشكال مختلفة من غير ان ينفصل بها شيء من
خارج او ينفصل عنها شيء واجيب عنها بانا لا ندعي ان اللازم
هو الاتصال او الانفصال فقط بل ندعي ان اللازم اما
الاتصال او الانفصال او الانفعال والكل من لوازم المادة

عما معنى ان يكون لجميع الاجسام شكل واحد بالشخص وقيل معناه ان
يكون نوعا عاما شكل واحد بالنوع وان تعدد افراده والاول بناء
على ان الاتصال من لوازم الجسمية فلا تعقد الا بالاتصال ولذا قالوا الكلية
والخمسة من لوازم المادة

ان يكون ان الشخص هو الصورة
النوعية فلا يلزم التغاير المذكور

او ان لم يكن كلاهما طلان

لوازم
الجسم
وقوعي في
الجزء وكيفه
من الهيولى
والصورة

وفيه بحث لجواز ان يتخالف عند المجموع المعلوم
بتخالف زوال الاول زوال المعلول

الاعراض المحمولة

كالمثلث والمربع والخمس وغيرها

الاعراض المحمولة

كالمثلث والمربع والخمس وغيرها

هذا ينافي ما قدم ان الاتصال والانفصال فقط ذكر الانفعال من الانفعال
للمناسبة كما ذكر العام لانها اخص من الانفعال

الانفعال كون الشيء متأثرا عن الغير كانفطع
ما دام منفطعا

اللازم زوال
الشكل وتبدله

وانما قيد بالفعل لان الانفعال قد يكون بالقوة كما في الهيولى
بهذا القيد للخص المستعد من الوارد
بخلاف الهيولى

وانما قيد بالاتصال والانفصال

وتوارد الاشكال المختلفة على الشمعة وان لم يكن بالانفصال او الانفصال
وهو بالانفعال فلزم الخلف المذكور واعترض ثانيا بانا لا نسلم ان الانفعال
من لواحق المادة فان هذه المقدمة لم تبين بديهة ولم يقم عليها برهان
بهذا قيل والحق ان تبدل الاشكال في الجسم لا يكون الا بالانفصال او الانفصال
لان تبدلها اما بانضمام شئ آخر من خارج الى الجسم او بانفصال بعض
اجزاء الجسم عنه او بانفعال بعض اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما في الشمعة
وانفعال اجزاء الجسم من سمت الى سمت لا يخلو عن انفصال بعض البعض
وانفصال بعضها عن بعض وهذا ظاهر عند الانصاف وبزك المعاند
واما الزام الاستدراك بانه لو ثبت ان الانفعال من لواحق المادة لكفى ذكره
في الدليل فكان ذكر الانفصال والانفصال مستدركا لانهما ايضا من الانفعالات
فمن باب تعيين الطريق وهو ليس من باب المناظرة فلعل المعلل انما
اختار هذا الطريق للتنبيه على اقسام التبدل واثبات مغايرته
للهيولى على كل واحد من التقادير وان كان ذكر الانفعال كافيا في
اثبات المغايرة بطريق الاجمال على ما ذكره بهذا القائل فافهم

فصل

وان الهيولى لا يتجرد عن الصورة اقول يريد ان يثبت وهذا الفصل ملزومه
الهيولى ليتم اثبات التلازم بينهما وبيانها ان الهيولى لو تجردت عن

عن الصورة لكانت اما ذات وضع او غير ذات وضع والمراد بالوضع
ههنا ان يكون الشيء مشارا اليه بالاشارة الحسية والقسمان باطلان فيبطل كون
الهيولى مجردة عن الصورة اما بطلان القسم الاول فلانها لو كانت ذات
وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة والثاني باطل لان الجوهر
الذي له وضع لا يجوز ان يكون غير منقسم والا لكان جزءا لا يتجزى وقد ابطلناه
وكذلك الاول لانها لو انقسمت فاما ان تنقسم في جهة واحدة فيكون الهيولى خطا
مستقلا اما انها خط فلان المنقسم في جهة واحدة خط واما انها مستقلة
فلانها جوهر او في جهتين فيكون سطحا مستقلا ممتدا في الخط او في
ثلث جهات فيكون جسما والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلانه لا يتصور
الخط المستقل اذ لو وجد خط مستقل وتوسط بين الخطين هيولى طرفا
سطحين فاما ان يجعلهما غير متلاقيين فيكون هيولى بينهما غير متلاقيين
متلاقيين في الآخر فيلزم القسمة في الاعراض وانه محال او لا يجعلهما غير
متلاقيين فيلزم التداخل وهو ايضا محال لان مجموع الخطين اعظم من احدهما بالضرورة
واما الثاني فلانه لا يتصور السطح المستقل اذ لو وجد سطح مستقل وتوسط
بين سطحين هيولى طرفا جسم فاما ان يجعلهما غير متلاقيين اولا فعلى الاول
باطلان لما مر في الخط واما الثالث فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة

وانما قال ههنا لان الوضع يطلق على معان احدها
كون الشيء بحيث يمكن الاشارة الى بعض اجزائه
ما هو المقصود المشهور وههنا اخذ بالمعنى الاول
لما رجحه والمراد ههنا الاول

السطح فلان المنقسم في جهتين سطح واما انها
مستقلة فلانها جوهر

ارجحيا
منقسما
الى ثلث
جهات

اعلم ان منشأ انقسام الخط في الامر فان يتخصص
خطان من خط واحد ومنشأ انقسامه
في الوهم ان يتصور خطان
في الطول ان يتصور بقطعان

وقيد التوسط
بين القطعين لانه اذا توسط
بين السطحين يكون ما
اذا توسط بين السطحين
المتوسط

من الهيولى والصورة وقد فرضناها مجردة هف واعلم ان السطح والخط
والنقطة اعراض غير مستقلة الوجود على مذهب الحكماء لانها نهايات والمراد
للمقادير عندهم نهايات الخط وهو نهاية السطح وهو نهاية الجسم التعليمى واما
المتكلمون فقد اثبت طائفة منهم خطا وسطحا مستقلين حيث ذهبوا الى
ان الجواهر الفردة تتالف فى الطول فيحصل منها الخط والخطوط تتالف فى العرض
فيحصل السطح والسطوح تتالف فى العمق فيحصل الجسم فالخط والسطح على
مذهب هؤلاء جوهران لامحالة لان المتالف من الجواهر لا يكون عرضا واما
النقطة المستقلة فان قالوا بها وهى الجوهر المفرد لاغبار اذ لا يفهم من النقطة المستقلة
الا ذو وضع غير منقسم وهو جوهر فرد وهذا بعينه هو مفهوم الجوهر المفرد
فالمعول على تقدير كونها ذات وضع غير منقسم لا تكون نقطة عرضية لانها
جوهر فتكون نقطة مستقلة وهى الجوهر الفرد بعينه فلا تغاير بين كونها نقطة
مستقلة وجوهرا فردا فسقط الاعتراض على المتن على تقدير تغايرهما مع جوابه واما
النظر الواقع فى استحالة تداخل الخطوط فليس بشئ لان هذا الناظر معترف بان
مجموع الخطين اعظم من احدهما فى الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط
بين الخطين العرضيين فى احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما
والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض

الوضع اللاحق وهو حصوله من تلك الاجزاء المتفرقة وذلك الجزء المعين
من الحيز المنتقل اليه فلا يلزم الترجيح بلا مرجح بخلاف الهيولى المجردة فانها قبل
اقتران الصورة لا وضع لها سابق اصلا ليقتضي وضعا لاحقا فحصولها
في عين بعض الاوضاع مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح فلئن
قيل المحال المذكور انما يلزم من فرض صيرورة الهيولى المجردة ذات وضع باقتران
الصورة فلم لا يجوز ان تبقى الهيولى المجردة على تجردها ولا تصير ذات
وضع باقتران الصورة فلا يلزم المحال قلنا الكلام في هيولى الاجسام فانا بعد
ما اثبتنا الهيولى في الاجسام كلها اتجه لنا ان ننظر فيها انها هل كانت مقترنة
بالصورة في اصل الفطرة مجردة عن ذات ثم صارت بعد ذلك ذات وضع
باقتران الصورة فنظرنا فاذا النظر فيها الى الجزم بانها لم تكن مجردة لا يستلزم
المحال المذكور وحصل لنا ما هو المقصود من النظر واما الهيولى المستمرة
على التجرد فلا تعلق لها بالبحث ولا وقع فيها النظر اصلا ولا بنا في وجودها
ولا عدمها ما نحن بصدد اثباته من استحالة تجرد هيولات الاجسام فلو
وجدت هيولى مجردة لكانت من المفارقات وتسميتها هيولى تكون
مجرد اصطلاح قال فصل في اثبات الصورة النوعية اي لما فرغ عن
اثبات الهيولى ولوازمها مع الصورة شرع الآن في اثبات الصورة النوعية

ايهام

عند تفكيكه عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة ص

اصطلاح

عنه فقال لكل نوع من الاجسام صورة اخرى غير صورة اخرى بها الجسمية بها صارت
ذلك النوع ولهذا سميت صورة نوعية او منسوبة الى النوع بالتحصيل
لتحصله بها وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبداء للحركة والسكون الذاتيين
وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وقبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم
ان المقتضي لاختصاص انواع الاجسام باحيازها المعينة ليس امرا خارجا
من ذات الجسم بل هو امر حاصل فيه لانا نعلم بالضرورة ان العنصر القابل
مثلا انما تحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته فلو لا ان
في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيزه المعين لما تحرك اليه بحسب ذاته و
هذا ظاهر جدا واذا تمهدت هذه المقدمة فنقول كل نوع من انواع الاجسام
يختص بحيز معين لمقتضى ذلك النوع بحسب ذاته الحاصل في ذلك الحيز
فالمقتضي لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة
بين الاجسام كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك
جميع الاجسام في ذلك الحيز وكذا الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا و
اشتراك العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث
وهو المطلوب وبهذا التقرير يندفع الاعتراض باحتمال كون المقتضي للاختصاص
فاعلا خارجا مع التحملات الملتزمة وجوابه وهذا ظاهر عند المتامل

نوع اخ
ذلك النوع
صار ح
اي كل نوع
من الاجسام

اي اشارة
الصورة
النوعية

لان الهيولى لو كانت مختصة
بحيز ما علا وقد تبين
انها قابل والقابل
لا يكون فاعلا مع كونه
فاعلا لانه يلزم
عندهم ان الواحد
لا يصدر عنه
الا الواحد

وهو الصورة النوعية

لانه لا يدفع بهذا التقرير عنهم جواز كون الفاعل خارجيا
والمراد من التحملات ما ذكر من المستحيلات
والجواب عقيب هذا
الجواب ح ا

الثالث

بفعل الاختيار
ما شاء تخصيص
كلامن الاجسام بحيز

المسلم رحمه الله

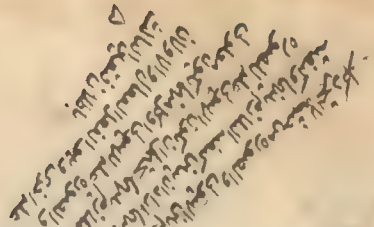

اعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان
التلازم مع الهيولى لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان
الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا الصورة النوعية لا توجد بدون الصورة الجسمية التي لا توجد بدون
الهيولى فالهيولى مع الصورتين متلازمة بحيث لا سفك شيء منهما
عن الآخرين هذا هو الامر من عادة المصنف في هذا المختصر اذا اراد
دفع وهم او ازالة اشتباه في مسئلة ان يعبر عن ذلك الدفع والازالة با
لبداهة اذ الوهم او الاشتباه نوع ضلال فدفعه يكون هداية لا محالة
وههنا لما اثبت التلازم بين الهيولى والصورة وقع الاشتباه في
كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه ببيان الكيفية وسماها
هداية على ما هو دأبه قال اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة
اولا يريد ببيان كيفية التلازم بينهما ولنقدم ههنا ما يتوقف
عليه تحقيق الكلام في المطلوب وهو ان المتلازمين اما ان يكون احدهما علة
فاعلية للآخر او لا بل يكونان معلولي علة ثالثة منفصلة عنهما
وعلى التقديرين يجب ان يكون العلة موجبة ليتحقق التلازم اذ
لولاه لم يلزم من العلة المعلول هاذا كانت العلة موجبة يثبت

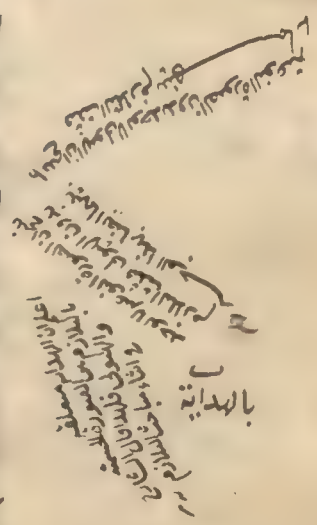

لما ثبوت اللازم

لما كان اللازم على قسمين لازم بين وغير بين وكان البين على قسمين بين بالمعنى الاخص وبين بالمعنى الاعم وكان الكلام السابق في البين بالمعنى الاخص ذكر هنا البين بالمعنى الاعم وهو ان يكون ثبوت المحمول للموضوع بواسطة امر اعم من الموضوع والمحمول كما في المثال المذكور

بين بالمعنى الاعم

لما كان البين بالمعنى الاخص على قسمين لان اللازم اما ان يكون ثبوته للشيء نفس ثبوت الملزوم له او لا يكون كذلك ذكر هنا القسم الاول وهو ان يكون ثبوت اللازم للشيء نفس ثبوت الملزوم له

بين بالمعنى الاخص

لما كان البين على قسمين لان اللازم اما ان يكون ثبوته للشيء نفس ثبوت الملزوم له او لا يكون كذلك ذكر هنا القسم الثاني وهو ان لا يكون ثبوت اللازم للشيء نفس ثبوت الملزوم له

لما كان اللازم على قسمين لان اللازم اما ان يكون ثبوته للشيء نفس ثبوت الملزوم له او لا يكون كذلك ذكر هنا القسم الاول وهو ان يكون ثبوت اللازم للشيء نفس ثبوت الملزوم له

لما كان اللازم

الهيولى لو كانت علة للصورة لتقدمت عليها بالوجود اذ العلة الفاعلة
بيان الملازمة
متقدمة الوجود على المعلول لكن الهيولى ليست بمتقدمة بالوجود
على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم انفكاكها عنها وهو محال لما ثبت
بيان بطلان التالي
بينهما من التلازم اذ اللازم من العلة هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم
التقدم الزماني المستلزم للانفكاك فلا يلزم من العلة الا انفكاك الخ
جواب الاعتراض
واما الشرطية المذكورة في الجواب وهو قوله لو كانت الهيولى علة للصورة
ويبطل تقدمت الهيولى
لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة فان اراد
بيانها ان الهيولى وتشخصها معا متقدمان على الصورة فالشرطية
بالذات
بالعلة
ممنوعة اذ عنى بما لزم من دليله ان الهيولى على تقدير علتيها لا تنفك
بعد المنع
عن التشخص ولا يلزم منه ان يكون للتشخص دخل في العلة فلا يلزم
تقدم التشخص وان اراد به ان المتقدم هو الهيولى لكنها لا تنفك
بيانها
عن التشخص فالشرطية مسلمة وبطلان التالي ممنوع لا منافاة بين الهيولى
ان تكون
متقدمة على الصورة بالعلة وبين تأخر تشخص الهيولى على الصورة
ايضا بالعلة ولو صح هذا الدليل لزم ان لا تكون الصورة علة
المعترض
فاعلة لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل لكنه يقول به متصلا بهذا
بعد المنع وبيان الصورة
الكلام وكذا الثاني لان الصورة لا يجب وجودها الا مع التشكل او التشكل على
التشخص
التشخص

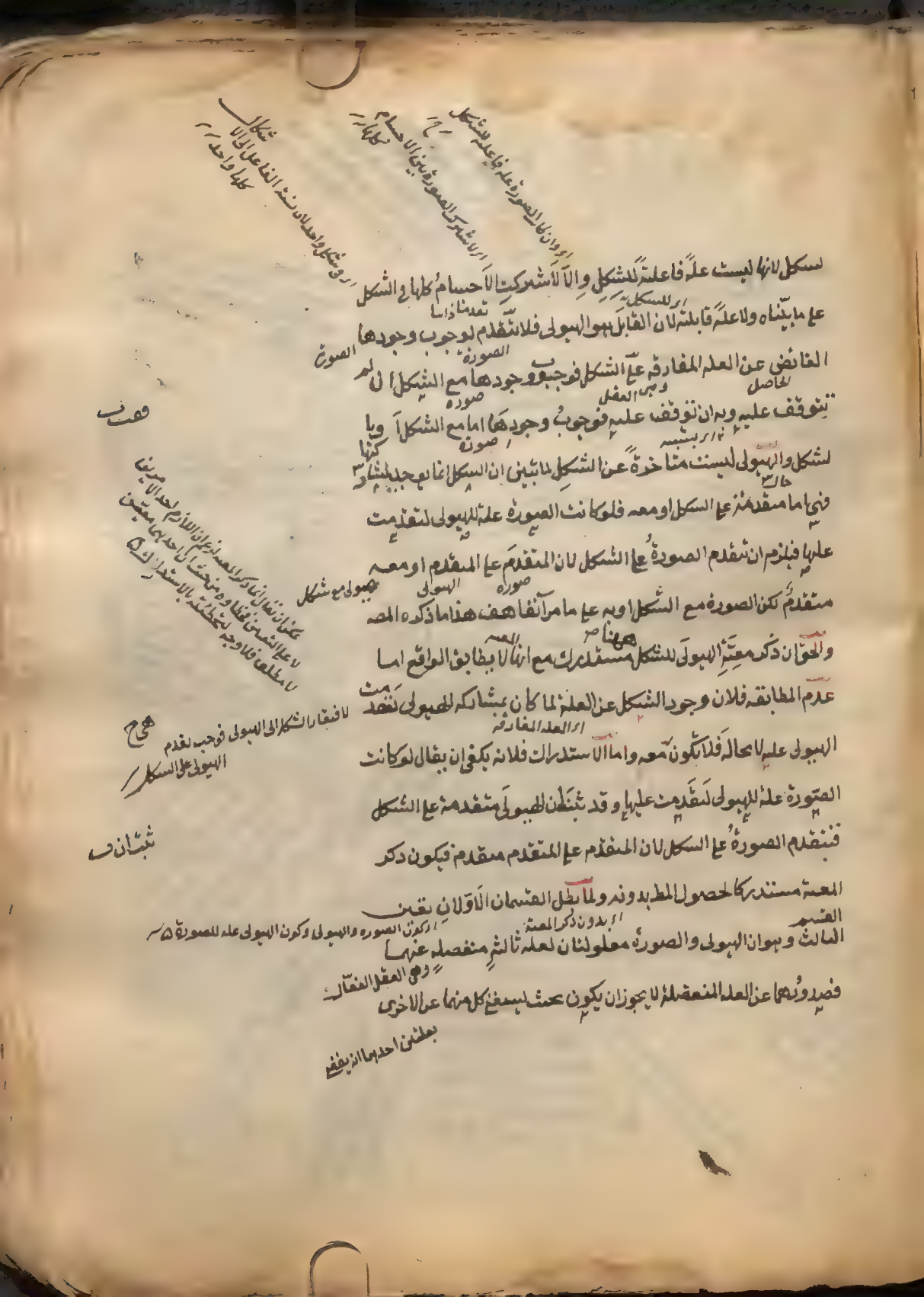

اما اولا فلانه يفضي الى امتناع تالف الجسم منها ضرورة امتناع تالف الماهية
من الهيولى والصورة
لحقيقته عن اجزاء لا ارتباط بينها اصلا واما ثانيا فلما بينا ان الهيولى
بالحصول
يفتقر في ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة وان الصورة يلزمها
الى توجد في الخارج
الشكل المفتقر الى الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في البقاء لان
الهيولى لا توجد بالفعل بدون الصورة فالعلة المنفصلة المعقبة
الى في الخارج
للبدل معقبة للهيولى بذلك البدل وافتقار الصورة الى الهيولى في الشكل
وذلك ظ واعترض على هذا بان افتقار الصورة في تشكلها الى الهيولى
يوجب تقدم الهيولى على الصورة وهو مناف لما تقرر عندهم من ان
في العلية
الصورة شريكة لعلة الهيولى وعليه منع ظ وهو ان اللازم ههنا بين
عدم الهيولى عن ذات الصورة بل عن تشكلها وهو لا ينافي القاعدة
المقررة عندهم واما الجواب الذي ذكره المعترض فحاصله ان شريكة العلة
هي الصورة المطلقة والمفتقرة الى الهيولى في الشكل هي الصورة المشخصة
المتاخرة عن الشكل وهو قريب مما ذكرناه واما الاعتراض بمنع كون الافتقار
من المنع الخ
مسلما على الوجه المذكور دون عكسه فغير موجه بعد قيام الدليل عليه واما
من الهيولى والصورة
الجواب عنه بان القول بافتقار الصورة في بقائها الى الهيولى الى الصورة
في الشكل يودي الى القول بعرضية الصورة وبان القول بافتقار الهيولى الى
الصورة في البقاء والصورة الى الهيولى في الشكل

ارسطو طالیس

فارابی

وذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخ بن الفاضلين ابي نصر وابي علي ومن تبعهم تابعهم

الى ان ذلك الشيء هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم

المحوي فالسطح الباطن من الجسم الحاوي هو الشيء الذي ينسب اليه المحوي بكماله وكما

يقال كوزة الماء في مقعر فلك القمر وذهب آخرون الى ان ذلك الشيء هو الخلاء ثم

افترقوا هؤلاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة منهم افلاطون وشيعة ارسطو تزعم ان الخلاء الذي

ينسب اليه الجسم بقي بعد موجودا في الخارج مجردا عن المادة من شانه ان ينفذ فيه

الابعاد الجسمانية وبسببه البعد المفطور وفرقة تزعم انه لا شيء محض وهم المتكلمون

القائلون بان الكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم في المقدار والتناهي

مشغولا بذلك الجسم بحيث لو لم يشغله لكان خلاء ومعنى الفراغ الموهوم

العضاء الذي يشبه الوهم ويدركه من الجسم المحيط بجسم اخر كالعضاء

المشغول بالماء او الهواء في داخل الكون فهذا الفراغ الموهوم هو الشيء الذي

من شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون ظرفا له عندهم وبهذا الاعتبار يجعلون

حيزا للجسم وباعتبار فراغه عن شغل الجسم اياه يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم

هو الفراغ الموهوم مع فقدان ما يشغله شاغل من الاجسام فيكون لاشيء

محضا بالضرورة لان الفراغ الموهوم ليس بموجود في الخارج بل هو امر موهوم

عندهم ان لو وجد لكان بعدا مفطورا وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله جسم

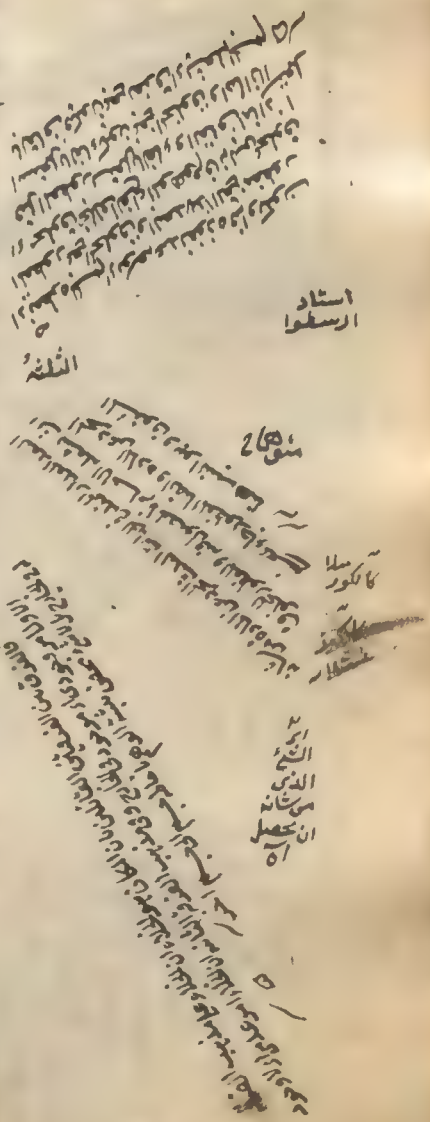

جسم مّا كان لاشيئا محضًا بالضرورة والخلاء عندهم اخص من الحيز لان الخلاء
هو الفراغ الموهوم مع اعتبار ان لا يحصل فيه جسمٌ والحيز هو الفراغ الموهوم
من غير ان يعتبر معه حصول الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه عدم
الحصول فظاهر والا لكان هو الخلاء بعينه من غير فرق واما انه لا يعتبر فيه الحصول
اي حصول الجسم
فلانه لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه بالفعل يلزم ان لا يكون حيزًا طبيعيًا
اصلا اذ لو اعتبر في مفهومه ذلك فعند عدم الحصول لا يكون الفراغ حيزًا فينقطع
نسبة الحيزية بينه وبين الجسم فلا يطلب الجسم بطبعه الحصول فيه اذ طلب
الحصول فيه بالطبع تلك النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين واقع
في امتناع الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون الى امتناعه لامتناع كل من الفراغ
الموهوم والقيد السلبي اما الفراغ الموهوم فلانه على تقدير الوجود هو البعد
المطور بعينه وهو ممتنع واما القيد السلبي فلانه بفرض ان لا يكون ما جعلوه
فراغا موهومًا لا شيئًا محضًا وهو ايضا ممتنع على ما يأتيك بيانهما عن قريب
والمتكلمون ذاهبون الى الامكان بناء على انهم قائلون بامكان الفراغ الموهوم
وان لم يحكموا بوجوده هربًا عن تداخل الابعاد وبامكان القيد السلبي ايضا
فانهم يجوزون وجود جسمين غير متلاقيين لا يوجد بينهما جسم ثالث ملاقيهما
لا يكون ما بينهما لا شيئًا محضًا واذ قد عرفت هذا التحرير فنقول لما كان المذهب

الاول هو المختار عند المصنف اراد ان يثبته في هذا الفصل فقال المكان اما بعد
للخلاء او السطح الباطن المذكور والاول باطل فتعين الثاني اما الحصر فبشهادة
الاستقراء حيث لا يتصور شيء سوى هذا يجعل الخاصة المذكورة للمكان واما بطلان
الاول فلان المكان موجود ولا شيء من الخلاء بموجود فلا شيء من المكان بخلاء اما
الصغرى فلان المكان مشار اليه بهذا وذاك بحسب الخارج وكل ما هذا شانه فهو موجود
واما الكبرى فلان الخلاء اما بمعنى اللاشيء المحض الذي هو الفضاء المفروض فراغه
عن شغل الجسم اياه كما ذهب اليه المكلمون او بمعنى البعد المجرد عن المادة على ما ذهب اليه
اقلاطون وايا ما كان فهو ممتنع ولا شيء من الممتنع بموجود اما الممتنع الخلاء بمعنى اللاشيء
المحض فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم ما خوذا مع صفة كونه
لاشيئا محضا وهذه الصفة ممتنعة لان ما يدعوه فضاء موهوما قابل للزيادة والنقصان
فان الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء بين المدينتين والقابل للزيادة والنقصان
يمتنع ان يكون لاشيئا محضا فيمتنع صفة كونه لاشيئا محضا وامتناع الصفة يوجب
امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض واما امتناع الخلاء
بمعنى البعد المجرد فلان البعد لو وجد مجردا عن المادة لكان بذاته غنيا عن المادة
فيمتنع حلوله فيها لما بينا ان الغني بذاته عن شيء يمتنع حلوله فيه لكن البعد
حال في المادة كما لبعد الجسماني وبهذا اندفع ما يقال لو ثبت كون البعد ماهية نوعية

واذا لم يثبت لم يصح امتناع الخلاء

نوعية ولم يثبت بعد قال وصل في الحيز اول كل نوع من انواع الجسم
الطبيعي عصل كان او فلكا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر يكون في حيز
لا محالة فحصول في ذلك الحيز اما ان يكون لطبعه او لقاسر والثاني منتف لفرض
عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز طبيعيا اذ لا نعني بالحيز الطبيعي
الا ما يقتضي الجسم لطبعه الحصول فيه هذا في البسائط واما في المركب فحكمه
في الحيز حكم البسيط الغالب فيه لامتناع المعتدل على الحقيقي وههنا تفصيل لا
يحتمل بيانه كلام هذا المختصر ولا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان
اذ لو وجد لجسم من الاجسام حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في
احدهما او لا يحصل في شيء منهما فالحل بط اما الاول فظ واما الثاني فلانه في تلك
الحالة اما ان يطلب الذي لم يحصل فيه او لا يطلبه فان طلبه لم يكن الذي
حصل فيه اولا طبيعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه
والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وان لم يطلبه لم يكن هو حيزا طبيعيا
لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبيعيا واما الثالث فلانه ح اما ان لا يكون على سمت
الحيزين او يكون عليه ح اما ان يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين
يلزم ميله طبعا لاجهتين وهو ح وعلى الثالث يميل الى جهتيهما طبعا فاذا وصل الى
احديهما عاد الى القسم الثاني وقد بينا بطلانه واذا بطل اقسام الثاني بأسرها

لان العنصر للعنصر لو جد لوجد لكل ان لا يحصل
في حيز من الاحياز المتضادة والثاني ظاهر البطلان
فظ لامتناع ترجيح بلا مرجح والاول ايضا كذلك
كما مر في الدليل حين ٥

المراد بالبسيط ههنا ما لا يتألف من اجزاء مختلفة
لا ما يجيء له والمركب ما يتألف من اجزاء مختلفة

كالانسان مثلا فانه مركب من العناصر
الاربعة والغالب فيه التراب فحكمه حكم
التراب وقس على هذا

للجسم الواحد في حالة واحدة لا يكون في مكانين بعد
ان يسلم ان الفعل الخ

الخطان من سمت الحيزين خط مستقيم واحد يقع عليه الخطان
الخارجان من سمت الحيزين على زوايا قائمة وعلى تقدير كونه متوسطا
بينهما

مختلفتين ص

وهذا القسم على ثلاثة اقسام مختلفة الاول ان لا يكون
الجسم على سمت الحيزين مثل هذا ٥٥ والثاني ان يكون
على السمت متوسطا بينهما مثل هذا ٥٥ والثالث
ان يكون على السمت واقعا على احدهما مثل هذا ٥٥

بطل المقدم وثبت انه لا يجوز ان يكون لجسم حيزان طبيعيان وهو المطلوب واعلم
ان المكان والحيز في اصطلاح الحكماء لفظان مترادفان انما يستعملون فيهما في معنى واحد
وهو السطح الباطن المذكور وظاهر قوله في فصل المكان وفصل الحيز مشعر
بتغايرهما معنى لكن اقتضاه على بيان ماهية المكان في الفصل الاول ومساعدته
الى الاحكام في الفصل الثالث من عرائض الى تصوير ماهية الحيز بدل على انه جرى
على اصطلاح الحكماء في ترادف اللفظين ووضع الفصل الاول لتصوير ماهية
المكان والفصل الثاني لبيان الاحكام وايراد لفظ المكان والحيز في الفصلين للتنبيه
على ترادفهما فان حمل كلامه على الاول الاحتمالين فراده بالحيز اما الفراغ الموهوم
واما معنى آخر لم يتبينه باصطلاح جديد احدثه وعلى الاول يلزم ذهابه
الى ما ابطله من مذهب المتكلم وعلى الثاني يلزم كونه تاركا ما اوجب عليه من
بيان اصطلاحه على انه مناف للاستقراء المذكور وتغييره بما له الوضع لذاته
والمحاصل فيه بسببه لا يفيد لانه تغيير لمذهب الخاص بمحل النزاع اذ للحكيم ان يقول
ما له الوضع لذاته والمحاصل فيه بسببه هو السطح الباطن لا غير وللمتكلم ان
يقول هو الفراغ الموهوم وان حمل كلامه على ثاني الاحتمالين يلزم بطلان
كلية الحكم الاول المذكور في هذا الفصل اعني قوله كل جسم فله حيز طبيعي
لخروج المحدد عنه اللهم الا ان يقال ان المحدد مستثنى عن هذا الحكم والسكوت

والسكوت عن الاستثناء للشهرة وبالجملة كلام المصنف هنا
لا يخلو عن الاضطراب قال فصل في الشكل الخ اقول قد مر فيما سبق ان
الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة الحد الواحد به كالشكل الكروي
الحاصل للكرة بواسطة احاطة السطح الواحد المستدير بها والحدود كالاشكال الحاصلة
للاجسام المصمتة بسبب احاطة اضلاع بها ولما كان الشكل من الاحوال
التي تعم الاجسام الطبيعية كلها ذكره هنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم
متناه وكل متناه مشكل وكل مشكل فله شكل طبيعي ينتج كل جسم فله شكل طبعي
اما المقدمة الاولى وهي قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان القائم على انتاهي
الابعاد واما الثانية وهي قولنا كل متناه مشكل فلان كل متناه لابد ان يحصل
له عند تناهيه نهاية واحدة او نهايات كثيرة تحيط به ويحصل له بسبب تلك
الاحاطة هيئة وهي الشكل فيكون مشكلا لا محالة واما الثالثة وهي ان كل
مشكل فله شكل طبعي فلان كل مشكل فله شكل طبعي عند تجرده عن القواسر البتة
وقد ذكرنا من البيان آنفا فهذا الشكل اما ان يحصل له من طبعه او من القواسر
والثاني منتف بالفرض فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعني بالطبيعي
الا ما يحصل للجسم من طبعه فثبت ان كل جسم له شكل طبيعي وهو المط

فصل

ث عن الاستقامة والاستدارة وبالجملة كلام المصنف ههنا تابع عن الاستطراب قال

فصل في الحركة والسكون اي اول لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم

الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي وهي مع السكون متقابلان تقابل عدم وملكة

اراد البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما اولا للوقوف البحث عنهما على بصيرة

ماهيتهما وقدم الحركة لكونها ملكة على السكون الذي هو عدم في التعريف لان

الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج من القوة الى الفعل على سبيل

التدريج وبيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه

بالفعل

هو الموجود والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا بالفعل

وقد فرضناه موجودا هذا خلف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود

الكامل الذي ليس له كمال متوقع كما لباري عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض

الوجوه وبالقوة من بعضها من حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك

الخروج اما ان يكون دفعة او على التدريج فالاول هو الكون كانقلاب الماء

هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة

والثاني هو الحركة فتبين ان ماهية الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على

سبيل التدريج وهذا التعريف للمتقدمين من الحكماء واعترض عليه المعلم الاول

وهو ارسطاطاليس بان معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان الموقوفة

الشركة لا الخصة ص

لان العدم والاعدام العدم المحمول شامل للعدم والملكة

قد يراد بالتدريج الكون عن القوة الى الوجود

كون الشيء من شانه ان يكون وهو كان القوة هي كون الشيء من شانه ان يكون وهو ليس بكائن الخ

وان كان الشيء من جميع الوجوه بالقوة

والما لم يقل ونبوا الكون بالزمان لما يلزم وجود الهيولى بدون الصورة

او على سبيل التدريج

للمعدمين

فان التدريج ما يوجد في زمان فتعريف الحركة يكون موقوفا عليه

وقالوا ان التدريج موقوف على الزمان لانه يشترط بالحصول

فهو موقوف على الحركة لان الوقوف عند الحركة يكون

التدريج موقوفا على الحركة وهكذا الى غير النهاية

اعلم ان ارسطو وارسطاطاليس اسمان لمسمى واحد

وهو تلميذ افلاطون

على معرفة الحركة ضرورة ان التدريج معرف بالحصول في الزمان الذي معرف بانه
مقدار الحركة فتعريف الحركة بالتدريج يكون دوريا واجاب عنه بعض المتاخرين بمنع توقف
معرفة التدريج على معرفة الزمان وسنده ان التدريج بديهي التصور وانه معرف للحصول
في الحيز قبلا او بعدا والسكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة عما ليس
من شانه الحركة كالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون ساكنا هذا
الموجود لان يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم متحرك فانه يتحرك لشيء غير الجسمية
اذ لو كان متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا داعما لاشتراك الاجسام
كلها في دوام الجسمية وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم ثم ان الحركة باعتبار
ما هي فيه ينقسم الى اربعة اقسام حركة في الكم وهي حركة الجسم من كميته الى اخرى
كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار الجسم في الاقطار الثلثة
على ما يناسب بفضيه طبيعة ذلك الجسم بتحليل اجزاء متحللة من خارج في
الاجزاء الاصلية واما الذبول فهو انتقاص من مقدار الجسم في الاقطار على التناسب
بانحلال بعض اجزائه الاصلية فالنمو حركة الجسم من مقدار الى مقدار ازيد
والذبول بالعكس وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركة من
برودته الاصلية الى السخونة بلافات المسخن مع بقاء صورته النوعية
وتبرده عوده الى البرودة كذلك وليس هذه الحركة استحالة وحركة في الاين

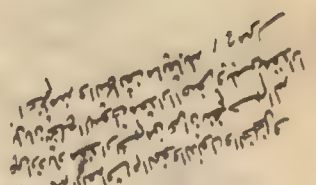
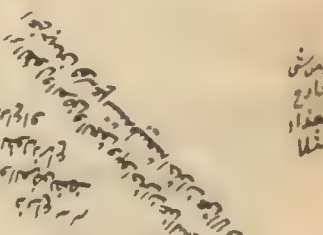
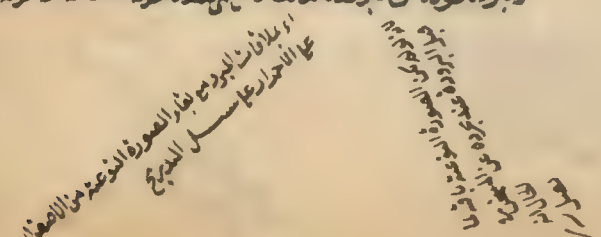

س وهي حركة الجسم من مكان الى آخر وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة
المستديرة المنتقل بها الجسم من وضع الى وضع آخر فان المتحرك على الاستدارة
انما يتبدل منه اجزاء آلية الى اجزاء مكانية مماثلة لها والمكان غير خارج عنه قطعا وباعتبار
العروض ينقسم الى ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما ان يكون عروضها
له لذاته لا بواسطة عروضها لشيء آخر او لا يكون كذلك بل يكون عروضها له هو
عروضها بالحقيقة لشيء آخر كحركة جالس السفينة بحركتها والاولى الذاتية
والثانية العرضية والذاتية تنقسم باعتبار المبداء الى ثلثة اقسام لان المبداء
المحرك المتحرك للجسم ان كان تحريكها له بسبب ميل مستفاد من خارج فالحركة قسرية
كحركة الحجر الرمي الى فوق والا فان كان تحريكها مع شعور وارادة فهي ارادية
كالحركة الصادرة من الحيوان بارادته والا فهي طبيعية كحركة الحجر لطبعه الى
السفل والفصل في الزمان الخ اقول في هذا الفصل ثلثة مطالب الاول
التنبيه على أن الزمان الآتي بحقيقته ماهيته الثالث بيان سرمدية
اما الاول فهو انا نفرض حركتين منفكتين في الاخذ والترك احديهما
سريعة والاخرى بطيئة ففي هذا الفرض نجد الحركة السريعة تقطع مسافة
اطول من المسافة التي يقطعها الحركة البطيئة فلا شك ان بين اخذ
السريعة وتركها امكان قطع المسافة التي هي اطول بالسرعة المعينة و

فان قلت لم ذكر مع الآنية التنبيه
ومع السرمدية البيان ولم يذكر
مع تحقيق الماهية شافت
لان الآنية الزمان اوجوده بديهة
فيحتاج الى تنبيه لا الى بيان والسرمدية
كسيته تحتاج الى بيان و تحقيق
اما ماهيته لا يحتاج الى بيان و تحقيق
لانبثت بالبرهان ولم يحتج الى

قطع المسافة التي هي اقصر بالبطوء المعين نعم انما نُدرك بالضرورة ان بينهما امرًا
موجودا يسع قطع المسافة الاولى بالسرعة المعينة ويسع قطع المسافة الثانية
بالبطوء المعين فان قيل وفرض الحركتين في هذه الصورة اما المجرد فيتضح
انه هذا الامكان او ليبان انه قابل للزيادة والنقصان مع انتهائه اولا مع
آخر والاول يستلزم استدراك فرض الحركتين اذ يكفي فيه فرض حركة واحدة
بان يقال اذا وقعت حركة في مسافة كان بين اخذها وتركها امكان قطع
تلك المسافة وبهذا ظاهر جدا والثاني انما نم ان لو كان والغرض المذكور امكانان
مختلفان بالزيادة والنقصان احدهما بين اخذ السريعة وتركها والآخر
بين اخذ البطيئة وتركها وليس كذلك اذ فرض اتفاق الحركتين في الاخذ والترك
ينافي اختلاف الامكانين والثالث غير بين فلابد من بيانه لنتكلم عليه قلنا
المقصد من هذا الفرض هو بيان الامكان وفرض الحركتين لرفع وهم يرد على تقدير
الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة وذكرنا بين
اخذها وتركها امكانا اشتبه قطع تلك المسافة لم يبعد ان يتوهم
متوهم ان ذلك الحركة نفسها للامر آخر وبفرض الحركتين يندفع هذا الوهم فانا
اذا فرضنا حركتين على الوجه المذكور فظاهر ان بين اخذ السريعة منهما وتركها
امرا موجودا يسع قطع المسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة

العصرة بالبطوء المعينين وذلك الامر مغاير لكل من الحركتين او لبعض منهما
بحيث يسع قطع المسافتين فوضع ان بين اخذ السرعة وتركها امكانا معدا للحركة
يسع قطع المسافتين بالسرعة والبطوء المعينين وهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان فان في الوجود حركات كثيرة متخالفة في الاخذ او الترك او فيهما جميعا
والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها لابد ان تكون متخالفة بالزيادة
والنقصان فليست [illegible] وجود الامكان [illegible]
وغير ثابت اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود لان اجزاء امكان قطع المسافة هي امكانات
اجزاء قطع المسافة وامكانات اجزاء قطع المسافة هي امكانات قطوع اجزاء المسافة
لان اجزاء قطع المسافة هي قطوع اجزاء المسافة وامكانات قطوع اجزاء المسافة
غير مجتمعة في الوجود لانها متطابقة مع قطوع اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة
فان قطع النصف الاول من المسافة مثلا لا يجامع قطع النصف الاخير ضرورة
ان المحرك ما لم يفرغ عن قطع النصف الاول من المسافة لا يأخذ في قطع
النصف الاخير منها وهو ظ فثبت ان في الوجود امكانا متعددا غير ثابت ولا
يعني بالزمان الا هذا الامكان فثبت انية الزمان وهو المط واما الثاني فهو
ان الزمان هو مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان يكون مقدارا للجسم

اي في الخارج

اي حركة فلك الافلاك

اي قابل للزيادة والنقصان

اي مقدار من الربع والنصف وغيرهما

وهو يختص ماهية الزمان

اي الربع فما فوقها مالجسم

او لهيئة من هيئاته ولا يجوز ان يكون مقدارا للجسم او لهيئة الغار لان
الزمان غير قار اعما بناه فلو كان مقدارا للجسم او لهيئة الغار لزم ان
يكون غير الغار مقدار للغار وهو محال لاستلزامه وجود الشئ بدون مقداره
اللازم فان مطلق المقدار لازم للشئ ذي المقدار وانت خبير بان الزمان ليس
مقدارا للجسم ولا لهيئة الغار يعني انه مقدار لهيئة الغير الغار ولهيئة
الغار للجسم ليس الا للحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث فهو ان الزمان
لو لم يكن سرمدا لزم ان يكون له بداية ونهاية وهما محالان اما الاول فلان الزمان
لو كان له بداية لزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية
اذ عدم الشئ لا توجد معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا تكون الا الزمان
فيكون عدم الزمان قبله بالزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان وهو محال واما
الثاني فلانه لو كان له نهاية لزم ان يكون عدمه بعده بعدية لا توجد مع القبلية
وهو ايضا مما مر من البيان واذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم وهو عدم
سرمدية الزمان فثبت سرمديته وهو المطلوب ليس لقائل ان يقول القبلية
الزمانية اي التي لا توجد مع البعدية لعدم الزمان بالنسبة اليه لا يستلزم
ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان قبل البعض الآخر قبلية لا توجد
مع البعدية ومع هذا لا يستلزم ان يكون للزمان زمان لانا نقول القبلية التي

القبلية والبعدية اللتان لا يجتمعان اما يكونان بالذات لاجزاء الزمان
واما كونهما لغيرهما فانما هو بواسطة وقوعهما فيهما فالزمان وعدمه ان تصفا
بمثل هذه القبلية والبعدية فهذه الاتصاف اما ان يكون لانهما من
اجزاء الزمان اولانهما واقعان فيهما والاول صح والا لزم ان يكون الشئ
وعدمه جزئين له وهو بين الاستحالة فتعين الثاني وح اما ان يكون
الزمان الثاني عين الزمان الاول وهذا ايضاح لاستلزامه كونا اجزاء
الشئ الذي وقع الزمان وعدمه فيه
طرفا له ولعدمه واستحالة ذلك او غيره فلزم ان يكون الزمان وعدمه
واقعين في زمان آخر مغاير للاول فلزم ان يكون للزمان زمان فيندفع
المنع المذكور وتم الدليل سالما عنه قال الفن الثاني في الفلكيات
وفيه فصول اح اول لما فرغ عن مباحث الفن الاول شرع الآن في مباحث
الفن الثاني الذي رتبه في الفلكيات وكسره على فصول فصل في اثبات استدارة
الفلك ولنقدم على اثبات المطلوب ما ينتفع به فيه وهو ان الابعاد التي
نعتبرها في الاجسام وهي الابعاد المتقاطعة على الزوايا القوائم ثلثة
لا غير وكل منها طرفان فهذه الاطراف الستة للابعاد الثلثة هي النهايات
الست التي ينتهي اشارات المشيرين اليها مثلا الابعاد المعتبرة في بدن الانسان
ثلثة احدها البعد الواصل بين راسه وقدميه وهو الطول فيه وفي نهايتيه

عهاب
كتقدم
الاب على
الابن
فان تقدم
على الابن
بواسطة
وقوعه
في الزمان

الذي اورده ملخص بقوله والزمان بقوله ورفع المنع المذكور

بقوله ح وعلى الدليل الزمان

الاسمدارة عبارة عن ثبات

العرض و
الطول و
العمق

اعلم ان كون الابعاد الانسانية ثلثة انما هو بالقياس
الى الحس واما بحسب الامكان فيمكن فرضها لا متناهية

الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل بين بطنه وظهره وهو
العمق فالبالي رأسه من نهايتي امتداده الطولي الكونه على الوضع الطبيعي فوق
وما يلي قدميه منها في تلك الحالة تحت وما يلي اقوى الجانبين من نهايتي امتداده
العرضي يمين وما يلي الاضعف منها يسار وما يلي البطن من نهايتي الامتداد
العمقي قدام وما يلي الظهر منها خلف فالانسان من هذه الجهات الست وهي الفوق
والتحت حقيقيتان لان الفوقية والتحتية لها باعتبار نفس حقيقتها لا باعتبار
اضافتها الى شيء خارج عنها ولهذا لا تبدلان اصلا فان كل واحد من الفوق
والتحت بالنسبة الى قائم الانسان حالة الانتصاب والانتكاس واحد لا
يتبدلان اصلا فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه فالبالي رأس الانسان
ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه فالبالي قدميه بل الوضع الطبيعي للانسان
هو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان
على الوضع الطبيعي لان ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الاربع الباقية
فليست بحقيقية فان كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة بل با
عتبار اضافتها الى ما هو خارج عنها فان كلا منها عند التحقيق جهة فوق او تحت
اعتبرت مع ما اضافة الى شيء آخر فصارت بها جهة والى مقابل ذلك الشيء آخر
فصارت بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى وهذا تبدل تلك الاضافات فان

يتبدل

فعلم من هذا ان الجهتان الفوق والتحت جهتان
حقيقيتان فالفوق هي الفوق الذي يقرب من
المحيط والتحت هو الفوق الذي يقرب من
المركز

فان اليمين مثلا بالحقيقة جهة وفوقا وتحتا عتبر معها كونها واقعا
فما يلي فوق جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت يمينا وكذلك اليسار انما
هو جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة وقوعها فما يلي اضعف الجانبين وبها
صارت يسارا وبهذا ينقلب اليمين يسارا وبالعكس بانقلاب الاضافتين
واذ قد تمهدت هذه المقدمات فحري بنا الان ان نرجع الى اثبات المدعى ونقول
كلما كان كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين اعني الفوق والتحت موجودة
ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ الحركة ان في الامتداد الذي تاخذ وقع
فيه الحركات المستقيمة كان الغلك مستديرا لكن المقدم حق فالتالي مثله اما
انها موجودة ذات وضع فلانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لامتنع
الاشارة والتوجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها لانها لو لم تكن موجودة ذات
وضع لكانت اما معدومة او موجودة لا وضع لها وايا ما كان يمتنع الا
شارة والتوجه اليها اذ الاشارة الى المعدوم والموجود الذي لا وضع له مستحيلة
وكذا توجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليهما مستحيل ايضا فان المتحرك انما يتحرك
الى شيء ليحصل فيه وحصول المتحرك فيهما مما يمكن الاشارة الى الجهات الحقيقية
ليست بممتنعة لوقوعها فانا فان الناس يشيرون اليها وكذا توجه المتحرك
اليها ليس بممتنع فان الاجسام العنصرية بعضها يتحرك الى جهة الفوق و

وبعضها نحو الجهة السفل فثبت ان كل واحدة من الجهتين المختلفتين موجودة
ذات وضع واما انها غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة فلانها لو انقسمت فيه
علا اقل من ان تكون لها حركتان فاذا وصل المتحرك الى اقربها فاما ان يكف او يتم
على حركته فان سكن لزم ان تكون المقصد هو الجزء الاقرب ولا تكون للابعد
دخل فيه اصلا اذ لا يراد بالمقصد الا ما ينتهي اليه الحركة بوصول المتحرك اليه
وان استمر على الحركة تجاوز هذه الحالة اما الى المقصد واما عنه فان كان اليه هو الجزء
لم يكن اقرب الجزئين من الجهة لان الجهة هي المقصد الذي ينتهي اليه الحركة لا غير
وان كان عنه لم يكن الابعد منها لكن المفروض انها حركتان فثبت
انها غير منقسمة وقد تم حصة المقدم واما اللازمة فلانه ثبت ان كل واحدة
من الجهتين موجودة فاما وضع في اما جسم او جسمانية لكنها ليست بجسم لعدم
قبولها الانقسام وماخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام فيه و
سائر الامتدادات فاذن موجودة جسمانية مختلفة بمحل متعينة الوضع
في ذلك المحل فمعين وضعها اما ان يكون في خلاء وهو محال لاستحالة الخلاء و
بقي وضع الموجودة المستحيل واما ان يكون في ملاء مشابه اي
في داخل مخن جسم واحد وهذا ايضا محال لاستلزامه عدم اختلاف
المختلفين بالطبع ضرورة تشابه حدود الملاء المشابه لكنها مختلفان بالطبع لان

لان الجسم المستقيم الحركة يطلب احديهما وترك الاخرى وهذا دليل على اختلافهما
بالطبع فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم لو كان تحدد هما بملاء مشابه
واحد وهو غير لازم لجواز تحددهما بملاءين مختلفين قلنا تحددهما اما ان
يكون في ملاء واحد مشابه او في ملاءين مختلفين والاول يستلزم عدم تعينهما
لان كل واحدة منهما يتحدد حينئذ في ملاء واحد لكن الحدود المفروضة في الملاء
الواحد مشابهة لتعين شيء من تلك الحدود لان يكون جهة منهما دون سائر
الحدود مع تشابهها اذ لا مرجح فلا يتعين شيء من تلك الحدود لكونها تلك
الجهة فبقي الجهتان غير معينتين لكنهما متعينتان هف واذ قد ثبت ان الجهتين
المتقابلتين جسمانيتان وتعين وضعهما ليس في خلاء ولا في ملاء مشابه فتعين
وضعهما انما يكون في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المشابه متحصلة به فالملاء
الذي تتحدد به الجهتان لا بد ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون جسما واحدا او اكثر
من واحد فان كان جسما واحدا يجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا لم تتحدد
به الجهة القريبة منه وهي جهة الفوق والا تحدد به جهة البعد عنه وهي جهة
السفل لانها غاية البعد عن المحدد اذ لو لم تكن غاية البعد عنه بل كانت حدا
اخر من البعد لزم تبدله وصيرورته فوقا بالنسبة الى الحد ابعد منه لان الحد
الابعد بالنسبة الى الذي فوضناه جهة السفل اما ان يكون جهة فوق او جهة

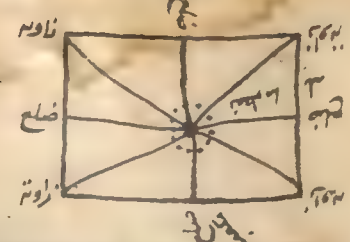

سفل والاول يحل لان جهة الفوق هو جهة القرب عن الحد فنقول ان
يكون جهة السفل واذا كان الحد الابعد سفلا بالنسبة الى الحد المفروض
سفلا كان المفروض سفلا جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد فتبدل السفل
فوقا وهو بط لما ذكرنا انهما جهتان حقيقيتان لا يتبدلان اصلا وغاية البعد
لا تتحدد بالجسم الذى ليس بكرى لان غاية البعد انما تتحدد به لو كان البعد
عنه محدودا وليس كذلك فان قيل ان اردتم بهذا ان البعد الخارج عنه محدود
به فالجسم الكرى ايضا كذلك وان اردتم به ان البعد الداخل ليس بمحدود به
فلا مسلم ذلك فانه كما يمكن ان يفرض فى داخل الجسم الكرى النقطة المركزية التى هى غاية
البعد كذلك يمكن ان تفرض فى داخل الجسم المكعب مثلا نقطة يتساوى بعدها
عن سطوحه وخطوطه وزواياه لتساوى بعد المركز عن سطح الكرة فى جميع
الجوانب فهذه النقطة يكون غاية البعد فى الجسم المكعب يتحدد به البعد
الداخل فيه قلنا السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة بالفعل فى المكعب
والنقط التى تفرض فيه مائلة من النقطة الوسطية الى كل واحد من السطوح كلها
ابعد من الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل له فالنقطة الوسطية لا تكون غاية
البعد بالنسبة الى سطح ما فلا يوجد فى المكعب نقطة هى غاية البعد بخلاف الكرة
فان يحيطها سطح واحد كرى والنقط الغير المركزية كلها اقرب اليه من النقطة

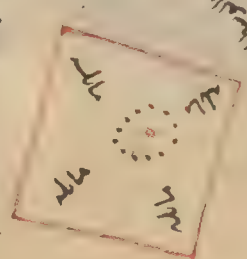

المركزية واختلافهن بالنقط قربا وبعدا بحسب الاجزاء المفروضة في المحيط
عنه معتبرا بانتهائه على الامور الموهومة الغير المحققة فيكون المركز بمقام البعد
في الجسم الكرى فينحدد بمحيط جهة القرب منه وهي الفوق ويذكره جهة
البعد عنه وهي التحت فثبت ان المحدد على تقدير وحدته ان لم يكن الجسم
كريا لا يتحدد به الا احدى الجهتين فاذا فرضناه يتحدد الجهتين لا يكون محددا
لاحراهف فيحدد الجهات على تقدير كونه جسما واحدا يجب ان يكون كريا
وان كان اكثر من جسم واحد فاما ان يكون بعض تلك الاجسام محيطا
ببعض اولا والثاني يوجب ان يتحدد بكل واحد من الجهتين جهة القرب
فقط واما جهة البعد عنها فلا يتحدد بشيء منهما لانه لا يفرض حد فيما
بين نهايتي الامتداد الواصل بينهما الا ويوجد فيحد اخر هو ابعد من الحد
المفروض اولا بالنسبة الى كل منهما ولو انتهى غاية البعد من احد الجسمين النهاية
التي عند الاخر فمن غاية القرب من الاخر فلا يوجد في الامتداد الواصل
بين الجسمين غاية بعد منهما فلا يتحدد بهما غاية البعد والاولى ان يقال
لو تحدد الجسمين بجسمين لانحيط احدهما بالاخر لزم ان لا يتحدد بهما الا جهة
القرب منهما واما جهة البعد عنهما فلا تتحدد بهما لان البعد عنهما اما ان
يكون هو البعد الخارج عنهما او البعد الداخل فيهما وايا ما كان لا يتحدد
بهوم

بهما اما في الخارج فلما تبين ان البعد الخارج عن الجسم غير متحدد به واما في الداخل
فلان احدهما فلما ذكرنا ان جهة البعد هي غاية البعد وغاية البعد الداخل
واحد بها البتة غاية البعد عن الاخر لان البعد الداخل واحد بها خارج عن الاخر
والبعد الخارج عن الجسم لا يتحدد به وايضا يلزم ان لا يكون الفوق جهة واحدة
معينة بل جهتين مختلفتين لان قرب كل من الحسين يخالف قرب الاخر لكن الفوق
جهة واحدة معينة نقصدها بعض الاجسام بالحركة المستقيمة وينزكها البعض
الاخر فلا يكون جهتين مختلفتين يتحدد كل واحدة منهما بقرب جسم غير الجسم
الذي يتحدد بقربه الاخرى فان قيل لا حاجة لنا في تحديد الجهتين الى اعتبار
البعد بل يكفي اعتبار القرب بان يكون الجسمان المتباينان مختلفين بالطبع و
يتحدد بقرب كل منهما جهة من الجهتين المختلفتين من غير احتياج الى اعتبار
البعد قلنا البعد عن كل من الجسمين متحقق في الواقع اعتبره معتبر ام لا
والبعد من احد الجسمين لا يلزم ان يكون قريبا من الاخر لاحتمال وقوعه في سمت
غير الامتداد الواصل بينهما فالبعد عن احدهما الذي ليس قريبا من الاخر يكون
جهة حقيقة مغايرة لكل من جهتي القرب منهما لكن المعلوم من الجهة الحقيقية
ليس الا الفوق والتحت فعلم ان التحدد على تقدير كونه اجساما متعددة لو لم
يحط بعضها ببعض لم يتحدد به الا جهة واحدة فتعين ان يحيط بعضها ببعض

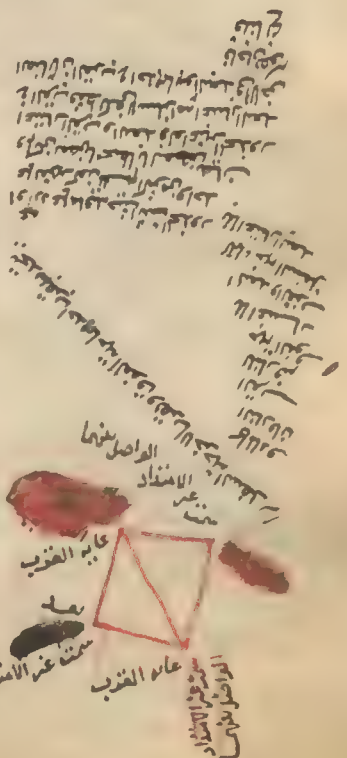

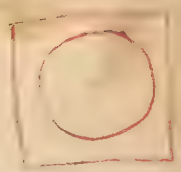

ببعض وبه يحصل المطلوب لان المحيط من تلك الاجسام اما ان يكون كريا اولا
وان لم يكن كريا لا يتحدد به الجهة القريبة منه ولا جهة البعد عنه فلا يتحدد
اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون مركزه غاية البعد
عن كل مركز المحاط ليس غاية البعد عن المحيط فلا يتحدد به البعد عن المحيط
وان كان المحيط كريا فهو كاف في تحديد الجهتين على ما مر تقريره ويقع المحاط
حشوا لا دخل له في التحديد اصلا فثبت ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة
ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ الحركة كان المحدد لها جسما كريا ولزم
مما ذكرنا كون ذلك الجسم الكوني محيطا بالاجسام المنفعلة الحركة لتحديد
جهة الفوق المحيط بتلك الاجسام فيكون المحدد فلكا اذ لا نعني بالفلك الا
جسما كريا محيطا بالاجسام العنصرية المنفعلة الحركة فتبين ان الجهة وامتداد
ماخذ الحركة كان الفلك كريا وبهذه المقدمة يتم الحجة على المطلوب وهو اسدارة
الفلك قال ره ان الفلك بسيط او مركب
لانه اما ان يكون متالفا من اجسام مختلفة الطبايع او لا والاول
المركب كالموالد الثلثة المالفة من العناصر المختلفة الطبايع والثاني البسيط
كالعناصر فان كلا منها لم يتالف من اجسام اخر مختلفة الطبايع والمص
اورد هذا التفصيل لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور وقال الفلك

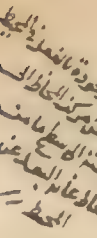

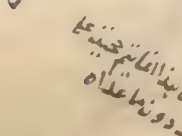

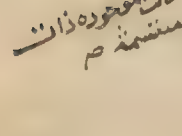

بسيط لانه لايقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وكل ما لايقبل الحركة المستقيمة
ذاتا او جزءا فهو بسيط ينتج ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان الفلك المستقيم
محدد للجهات كما ذكرنا في الفصل السابق وكل ما هو محدد للجهات وتارك
اخرى وكل ما يكون كذلك فله جهة يحدده قبله لان طلب الجهة وتركها انما يكونان
بعد تحددها وكل ما يتحدد الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة لان يحدها قبلها
فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما
يحدد الجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
وهو الصغرى واما الكبرى وهي ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه لا يقبل
لو كان مركبا لكان كل واحد من بسائطه اما ان يكون على الشكل الطبيعي
وهو الكرى او القسري والقسمان باطلان اما الاول فلانه يلزم ان
يكون الفلك مجموع كرات متلاقة بينها فرج مضلعة على حسب تلاقي تلك
الكرات فلا محصل من تلاقيها للفلك سطح واحد كري مشابه الاجزاء لكن هذا
السطح واجب للحصول للفلك ليتحدد به جهة الفوق واما القول باحتمال
كون تلك الفرج مملوة بجسم فغير معقول لان الجسم الحاوي للفرج ان لم
يكن على الشكل الطبيعي كان جزء من الفلك مشكلا بالشكل القسري فيندرج
في القسم الثاني وان كان على الشكل الطبيعي فهو كرة واحدة ان كان بسيطا

لبسيطا ومجموع الكرات مثلا فانه ان كان مركبا وايا ما كان لاعلاء الفرح
وهذا بين لا خفاء فيه واما الثاني فلان كل واحد من تلك البسائط او
بعضها لو كان على الشكل العنصري لامكن عوده بطبعه الى شكله الطبيعي عند
زوال القاسر والعود لا يكون الا بالحركة المستقيمة فلزم ان يكون جزء
الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة
المستقيمة ذاتا او جزءا وهذا القدر اعني قولنا ذاتا او جزءا عنايتنا فيما
نذكره لدفع الاعتراض بان قبول الجزء الحركة المستقيمة لا يستلزم قبول
الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسائط على الاشكال العنصرية
فان العناية بها يقتضي ان قبول الجزء الحركة المستقيمة خلف ايضا قال
فصل ان الفلك قابل للحركة المستديرة اقول الخط في هذا الفصل اثبات
احكام ثلثة احدها كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبداء
ميل مستدير يتحرك بمقتضاه على الاستدارة وثالثها انه ليس له طبيعة ميل مستقيم
اما الاول فالبرهان عليه ان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك قابل
وضع معين ومحاذاة معينة بالنسبة الى ما هو خارج عنه وحصول هذا الوضع
له ليس من مقتضى طبيعته والا لزم اشتراك الاجزاء كلها في الوضع لاشتراكها
في الطبيعة اذ لو لم يشترك الاجزاء في الطبيعة بل كان لكل منها طبيعة خاصة

لبعض فال المصنف نعرف الفلك ان الفلك
لا يقبل الحركة المستقيمة وزاد الشارح على
تعريف المصنف ذاتا او جزءا

اي الكون
بقوله
للجزء اه

اضاف المبداء الى الميل اضافة بيانية لتصحيح الكلام والمراد
من المبداء العلة الفاعلة اي الفلك هو صاحب
علة فاعلية لميل مستدير

لا يكون حصول هذا الوضع لواحد او فرضنا
طبيعيا لها

لبعض وضعا معينا ومحاذاة معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبائع
فلا يكون الفلك بسيطا وقد اثبتنا انه بسيط هف فثبت ان الاوضاع الحاصلة
للاجزاء الفلك ليست من مقتضيات طبيعيا المشتركة فيكون زوالها جائزا بالنظر
الى نفس الطبيعة وزوالها وتبدلها اما ان يكون بالحركة المستقيمة او
المستديرة والاول باطل والا لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وقد بينا
بطلانه فتعين الثاني فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المطلوب واما الثاني و
هو ان الفلك ذو ميل مستدير يتحرك بها الاستدارة فاعلم اولا ان الميل
حالة في الجسم مغايرة للحركة تقتضي الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم يعقها
عائق ونعلم مغايرته لها لوجوده بدونها في الجسم الموضوع بالبيد والرف المفتوح
المسكن بها بحث الملاء واذ قد علمت هذا فلنشرع في تقرير البرهان بان نقول
يجب ان يكون الفلك ذا ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان قابلا
للحركة المستديرة وبطلان التالي مما ذكرنا آنفا من البيان بدل على بطلان المقدم
اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبيعة ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير
بالقسر من فاعل خارج فلا يوجد فيه ميل اصلا اذ الميل انما يكون طبيعيا او قسريا
فلزم امتناع حركته على الاستدارة لما ذكرنا ان الميل آلة الطبيعة في احداث الحركة و
امتناع حدوث المعلول عن العلة الموجبة التي احداثه بدون تلك الآلة و

وامتناع حركة على المسافة بهو المعنى بكونه عن قابل للحركة المستديرة فثبتنا المدّعى

واعلم انا انما قلنا انه لو لم يكن فى طبعه مبدأ ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير بالقسر

من فاعل خارجى لانه لو قبل الميل القسرى لتحرك بيان لم يمتنع عن الحركة مانع خارجى

لان ضعفه المقسور تقتضى الحركة القسرية بواسطة الميل القسرى ولا عائق من

داخل وهو الميل الطبيعى ولا من الخارج لفرض عدمها واذا وقعت بهذه الحركة

بتلك القوة فى مسافة معينة فلا بد من ان يقع فى زمان معين لامتناع وقوع

الحركة فى الآن فانا فرضنا جسما آخر يتحرك بتلك القوة القسرية فى تلك المسافة بعينها

و فيه ميل طبيعى معاوق للميل القسرى لمخالفتهما فى الجهة فبهذه الحركة ايضا تقع

فى زمان لا محالة ويكون زمان حركة الجسم الاول اعظم من الميل اقصر من زمان

حركة الجسم الثانى الذى فرضناه ذا ميل طبيعى معاوق اذ لو لم يكن كذلك لزم كون

الحركة مع العائق كهى لا معه وانه محال ولا بد ان يكون بين زمانى هذه المقادير

كون احدهما نصف الآخر او ثلثه او مثليه او امثاله لان الزمان مقدار وكل

مقدارين من نوع واحد لا بد ان يكون بينهما نسبة مقدارية بذلك المعنى فلو فرضنا

جسما ثالثا يساوى كلا من الجسمين السابقين فى الامور المذكورة سوى كون

انه ذو ميل اضعف من ميل ذى الميل الاول بحيث يكون نسبة ميله الى ميل

ذى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذى الميل الاول

الثالث

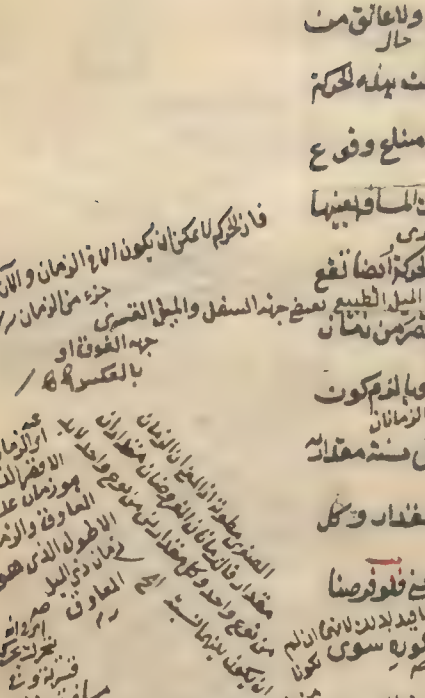

لزم ان يكون مسافر حركة هذا الجسم بذلك القوة في مثل زمان حركة
عديم الميل مثل مسافر حركة عديم الميل لان حركة الجسم تزداد سرعة بحسب
انتقاص الميل المعاوق اذ لو انتقص شيء من الميل ويقف الحركة على حالها
غير زائدة في السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة فكلما
انتقص الميل بذلك القدر ولم تزد الحركة سرعة فوجدي انتقاص الميل
بالمقدار المذكور مرة بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء الحركة على حالها غير
زائدة في السرعة فيما فرضناه معاوق من الميل لا يكون معاوقا هف
وقد نظر لان قولكم لو انتقص شيء من الميل ولم تزد السرعة لم يكن للمقدار
المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة ان اردتم به انه لا يكون لذلك القدر
تاثير اصلا سواء كان انتقاصه اول مرة او مرارا معدودة فهو ممنوع اذ لا يلزم
من عدم الزيادة في السرعة بانتقاصه اولى مرة ذلك وان اردتم به انه لا يكون
للمقدار المنتقص اولى مرة تاثير في المعاوقة فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان
لا يكون له تاثير عند كونه مرارا متعددة فلا يصح قولكم فكلما انتقص الميل
بذلك القدر ولم تزد الحركة سرعة والاولى ان يقال نحن نعلم بالضرورة
ان الميل المخالف معاوق من حيث انه ميل مخالف فالميل وان بلغ غاية
الضعف له تاثير في المعاوقة غاية ما في الباب ان معاوقته تكون ضعيفة

بحسبه
ضعيفة فكلما انتقص شيء من الميل ازداد السرعة لا محالة اذ لولاه لم يكن الميل معاوقا
من حيث انه ميل وقد ثبت ذلك هف فثبت ان انتقاص الميل يوجب
ازديادا السرعة وازديادة يوجب انتقاصها فبقدر انتقاص الميل في ذي
الميل الثاني وازديادة في ذي الميل الاول تزداد السرعة في ذي الميل الثاني و
تنتقص في ذي الميل الاول فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل
الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة
زمان عديم الميل الذي زمان ذي الميل الاول بالعرض ونسبة زمان عديم الميل
الى زمان ذي الميل الاول كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل لانه
اذا اتحدت الحركتان مسافة واختلفتا سرعة وزمانا كان طول الزمان
في احديهما وقصره في الاخرى بازاء انتقاص السرعة في احديهما وازديادها
في الاخرى فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة
سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عدم الميل وسرعة ذي الميل الاول سرعة
واحدة واذا تساوت نسبتا سرعة واحدة الى سرعتين تساوي السرعتان
اذ لو انتفى تساوي السرعتين لانتفى تساوي نسبتي سرعة واحدة اليهما اذ
الشيء الواحد لا يتساوى نسبتاه الى شيئين مختلفين بوضع ذلك اعتباره في
الاعداد فلزم تساوي سرعة ذي الميل الثاني وعدم الميل فلو وقعت حركة

وبهو ذو العاوق القوي
وبهو ذو العاوق في الضعيف
نسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة زمان عدم الميل الى زمان ذي الميل الاول فنجعل بدله
النسخة صفر ر لعدمها ونسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول كنسبة
الناس منفصول الشارح
بدل اعلم
نسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة زمان عدم الميل الى زمان ذي الميل الاول ونسبة زمان عدم الميل الى زمان ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الاول كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عدم الميل
حركة ذي الميل الاول وعدم الميل
نسخة
وبهو ذو العاوق القوي
وبهو سرعة ذي الميل الاول وبهما سرعة ذي الميل الثاني وسرعة عدم الميل
الخامس بالنصف وكذلك ثلثي الثلثين بوضع ذلك اعتباره في الاعداد
فلزم تساوي سرعة ذي الميل الثاني وعدم الميل فلو وقعت حركة

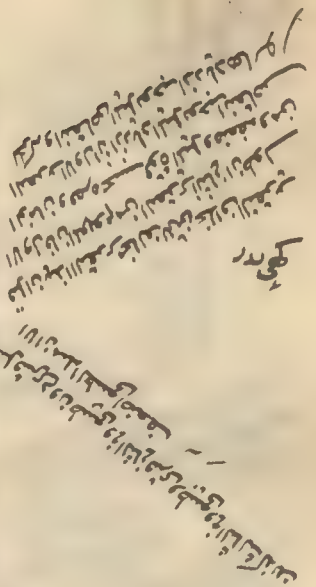

ذي الميل الثاني في زمان عديم الميل لزم تساوي مسافتيهما لان تساوي الحركتين
سرعة وزمانا يوجب تساوي المسافتين فالحركة مع العائق وهي حركة ذي
الميل الثاني كقوة لا معه وهي حركة عديم الميل هف ونقول ايضا لو تحركت
الاجسام الثلثة على الوجه المذكور لزم وقوع حركة الجسم الثالث بثلث
القوة في تلك المسافة بعينها في زمان حركة عديم الميل لان نسبة زمان حركة ذي
الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
لان طول الزمان وقصره بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل قوة ازدادت
الحركة بطوا وازداد الزمان طولا وكلما ازداد الميل ضعفا ازدادت الحركة
سرعة وازداد الزمان قصرا فاذا كان احد الميلين مثل الاخر في القوة و
الضعف كان الزمانان متساويين في الطول واذا كان احدهما ضعف
الآخر في القوة كان الزمان الذي بازاء الميل القوي ضعف الزمان
الذي بازاء الميل الضعيف ونسبة الميل الثاني الى الاول كنسبة زمان عديم
الميل الى زمان ذي الميل الاول بالفرض واذا ثبت المقدمتان لزم ان
يكون نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة زمان
عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول ويلزم من هذا ان تكون زمان
ذي الميل الثاني مثل زمان عديم الميل لان زمان ذي الميل الاول مفروض

نسبتي

واحدة ونسبتا زمانَي عدم الميل وذي الميل الثاني المساويان وكلما

تساوت نسبتا مقدارين الى مقدار واحد تساوى المقداران والا لزم عدم

تساوي النسبتين فيلزم ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وانه مح وبهذا الخ

لم يلزم من فرض كون نسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل

الى زمان ذي الميل الاول لا يمكن ولا يلزم من فرض الممكن محال اما الاول فلان

الميل قابل للانقسامات العددية مثل النصف والثلث والربع الى غير

ذلك من الانقسامات الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل

لها بحسب الطول فكل نسبة عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كنسبة

النصف والثلثين والربعين الى غير ذلك من النسب العددية فيمكنه الاعتبار

بين الميول واما الثاني فلانه لو لزم من فرض الممكن محال لزم ان يكون الممكن

ملزوما للمحال وهذا مما يهدم الملازمة لاستلزامه امكان وجود الملزوم بدون

اللازم فثبت ان المحال انما لزم من فرض حركة عديم الميل فلا يكون

قابلا للميل القسري فثبت ما ادعيناه من ان العلة لو لم يكن فيه مبدأ ميل

مستديم لم يقبل الميل القسري من فاعل خارجي والمقدمات الباقية

قد مر بيانها فيتم البرهان على المطلوب واعلم ان حركة الجسمين ذوي الميلين

بالقسر من الامور المفروضة في هذا البرهان وكان مما يجب ان يذكر ان

بحسب القوة والضعف

فبين م

ان م

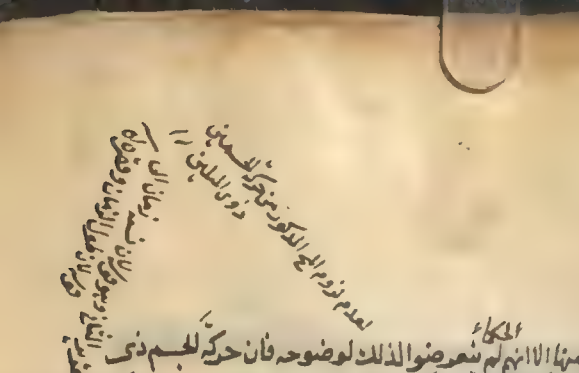

المحكي المذكور لم يلزم منها الا انهم لم يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي
الميل الطبيعي بالقسر يمكن بل واقع في بعض العناصر فانها ذوات ميول طبيعية تتحرك
بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعية واعترض على هذا البرهان بن وجوه
احدها انا لا نسلم انه يلزم من كون الميلين على نسبة الزمانين لتساوي زمانا عدم
المسلوذي الميل الاول وسلم ذي الميل الاول
الميل وذي الميل الثاني وقوله لان نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة
مسدل
ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول مع ما ذكر فيه انه مم وانما يلزم
وهو لان طول الزمان و
ذلك ان لو لم تتعرض الحركة بنفسها قدرا من الزمان فان الحركة اذا اقتضت بنفسها قدره
معينا
او لتساوي
قدرا من الزمان اشتركت الاجسام الثلثة في ذلك القدر من الزمان ويكون
يجب فوق
الميلو
كل من الاخرين قدرا آخر معه منه على حسب ميله فلا يلزم لتساوي زمانا عدم
اي الحكم العارض للقوس والحكم الثالث ذي الميل الضعيف
الميل وذي الميل الثاني وذلك ظ مثلا اذا كان مقتضى الحركة من الزمان في الفرض
اي عدم لزوم تساوي
المذكور ساعة اشتركت الاجسام الثلثة فيها فلو اقتضى ذو الميل الاول ساعة
لان الحركة لازمة للاجسام الثلثة
اخرى بحسب ميله حتى يكون زمانه ساعتين اقتضى ذو الميل الثاني بحسب ميله
نصف ساعة فيكون زمانه ساعة ونصفا وزمان عديم الميل ليس الا ساعة اقتضاها
نفس الحركة لعدم المعاوق فيه فلا يلزم لتساوي الزمانين واجيب عن هذا
الاعتراض بان الحركة بنفسها لا تقتضي القدر المعين من الزمان بل الحركة لاستحالة
من حيث هو حركة
وقوعها في الآن لا تقتضي الا زمانا ما من الازمنة واما خصوصية الزمان
ويعينه
لان الحركة كون ان
في انية

الزمان فانما هو باعتبار الميل وامور اخر لانفك الحركة عنها فى الفرض المذكور
ليس مقتضى الحركة ساعة ولا فردا آخر من الزمان واما الساعتان فما
من مقتضيات الميل على معنى ان الميل الاول اقتضى ان يكون الزمان الذى
اقتضته الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص فمقتضى الميل الثانى هو ان
يكون ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان عديم الميل ايضا ساعة فيلزم
تساوى الزمانين فظهر وهذا الجواب ليس بسديد لانا لانم ان الحركة لا
تقتضى قدرا معينا من الزمان لابد له من دليل ولئن سلمنا ذلك لكنه
لا يفيد فى الجواب لان هذه المقدمة وقعت فى كلام السائل سندا للمنع ودفع
السند لا يوجب اندفاع المنع لان السند ملزوم للمنع ودفع الملزوم لا يوجب
اندفاع اللازم ولئن سلمنا ان دفع السند مطلقا يوجب اندفاع المنع لكن
لانم ان دفع هذا السند بوجه واما بيان دفع المنع ان لعلم يكن للسائل سند
آخر لكن ههنا سند آخر اقوى من الاول وهو ان الميل الثانى يشارك
عديم الميل فى الحركة وسائر ما يشعر بها لا مخالفة بينهما الا بالميل الموجود
فى احدهما دون الآخر فاذا اقتضى عديم الميل ساعة من الزمان تشاركه ذو
الميل الثانى فيها وله قدر آخر من الزمان بحسب الميل الموجود فيه فلا يلزم
تساوى الزمانين وهذا الاعتراض انما يرد على التقدير الثانى الذى

لا يطابق المتن واما على التقدير الاول المطابق لمتن الكتاب فلا ورود لهذا
الاعتراض عليه وهذا اولا وثانيا انا لا نسلم انه اذا ثبت تساوي حركة ذي
الميل الثلاثة حركة عديم الميل يلزم ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وانما
يلزم ذلك ان لو كان الميل الثاني عائقا ولم لا يجوز ان يكون الميل الثالث
بالغا في الضعف الى حد لا يكون له تاثير في المعاوقة فلا يكون عائقا وهذا
الاعتراض مندفع بما اثبتناه من ازدياد سرعة الحركة بحسب انقاص الميل
المعاوق فلا نعيده واما الجواب عنه بان ضعف الميل وعدم تاثيره في المعاوقة
انما يكون لصغر الجسم وهو من الامور الخارجة العارضة للجسم والمفروض
انتفاء الموانع الخارجة فمسقوط اما اولا فلانا لا نسلم ان ضعف الميل انما يكون
بسبب صغر الجسم ولم لا يجوز ان يكون بحسب انتشاش الاجزاء كما في القطن
المندوف واما ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع العائق عن كونه
عائقا بل انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة وتعوقه فلا يكون ضعف ميل الجسم
لصغره خلاف المفروض وثالثا انه لا يلزم من عدم لزوم المحال من فرض كون
الميلين على النسبة المذكورة ان يكون من فرض حركة عديم الميل لجواز لزومه
من المجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل ولا المطلوب
اجيب عن هذا بان الخ اذا كان لازما من المجموع كان المجموع محالا فاستحالة

لا بد ان يكون لاستحالة احد الجزئين وليس لاستحالة كون المبلين عاصبة الوفا
فنعين ان يكون لاستحالة حركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتمام اذ لا يلزم
من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل من الجزئين مع استحالة
المجموع من حيث هو مجموع فان مجموع النقيضين صح مع امكان كل منهما والجواب
التام ان استحالة المجموع اما ان يكون لاستحالة احد الاجزاء او لاستحالة صفة الاجتماع
اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة
اجتماعهما المتنافيين وفيما نحن بصدده لا استحالة بصفة الاجتماع لعدم تنافي
الاجزاء فتعين استحالة احد الاجزاء وهو حركة عديم الميل ويلزم المط واما
الاعتراض بان اللازم من المحة ليس الا وجوب اقتران الحركة مع
عائق ما اعم من الميل وغيره لان الملح المذكور هو كون الحركة مع العائق
كذا لا معه والملازم من استحالته ليس الا ان الحركة لا تخلو عن عائق ما ولا يلزم
ان يكون ذلك العائق ميل الجزء كونه عائقا خاصا والجواب عنه بان
الحركات الثلث لما فرض اشتراكها في عدم العائق الخارجي ثبت ان التفاوت
بينها يكون بعضها مع العائق وبعضها لا معه لا يكون الا بحسب العائق
الداخل الذي هو الميل فقيد ظ لانه قد تبين من البرهان ان الملح المذكور
انما لزم من فرض حركة عديم الميل ويلزم من هذا استحالة حركة عديم الميل ووجوب

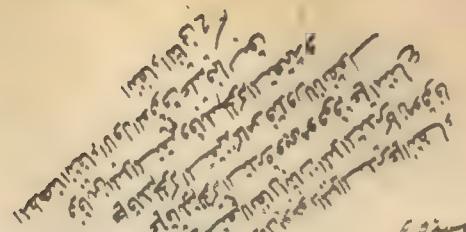

افتران الحركة مع الميل المعاوق وهذا بين لا سترة فيه واما الحكم الثالث و
هو ان الفلك ليس فيه طبيعة ميل مستقيم فالدليل عليه انا قد بينا ان الفلك
بسيط ليس فيه تركيب قوى وطبائع مختلفة بل هو طبيعة واحدة مقتضية للميل
المستدير فان اقتضت الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية
لامرين متنافيين لان كل جزء من اجزاء المفروضة للفلك له وضع معين و
محاذات معينة وطبيعة الفلك بالميل المستدير تقتضي الانصراف عن ذلك
الوضع فلو كان فيه طبيعة ميل مستقيم يقتضي به التوجه الى ذلك الوضع لزم كون
الطبيعة الواحدة مقتضية للتوجه الى شيء والانصراف عنه وهما متنافيان
فيلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للمتنافيين وانه محال هذا هو تقرير
هذا الدليل وعليه اعتراض مشهور وهو ان الطبيعة العنصرية تقتضي الحركة
والسكون بسبب الخروج عن الحيز الطبيعي والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون
للفلك حالتان تقتضي طبيعته بتوسط احديهما الميل المستدير والانصراف
بالاخرى الميل المستقيم والتوجه واجيب عنه بان اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة
والسكون بالجهة اقتضاء شيء واحد وهو الحصول في المكان الطبيعي
لكن الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج عنه لما لم يمكن الا بالحركة اقتضت
الطبيعة الحركة فاقتضاء الحركة في تلك الحالة هو اقتضاء الحصول في المكان

المكان الطبيعي لكن الحصول في المكان الطبيعي واما عند كون الجسم في المكان الطبيعي
فاقتضاء السكون ليس معناه ان السكون امر موجود اقتضته الطبيعة في تلك
الحالة اذ السكون هو عدم الحركة بل معناه انها لا تقتضي الحركة لانها لا تقتضي الحصول
لان اقتضاء الحصول في تلك الحالة اقتضاء حصول الحاصل فلم يقتض الطبيعة
العنصرية الا شيئا واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي فاندفع الاعتراض
بهذا ما ذكره في الجواب والحق ان الاعتراض ان اورد بطريق النقض الاجمالي بان
نقال ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح بجميع مقدماته والا لزم عدم اقتضاء
الطبيعة العنصرية للحركة والسكون لكنها مقتضية لهما فالجواب المذكور صحيح
لانه يجب ان يقال لانا انما اقتضت الحركة والسكون بل لم تقتض الا شيئا واحدا وهو
الحصول في المكان الطبيعي واما اورد بطريق المناقضة بان يقال لانا استحالة
اقتضاء الطبيعة الواحدة امرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا والحال انه
واقع في الطبيعة العنصرية الواحدة فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند
اللهم الا ان يثبت مساواة السند للمنع في دفع المنع باندفاع السند ويصح
الجواب واما الاعتراض على جواب النقض بان الحركة والسكون في الجسم العنصري
من الامور الممكنة الواجبة الاستناد الى علة واستنادهما الى غير الطبيعة يوجب
كونهما قسريين وهو خلاف المفروض فتعين استنادهما الى الطبيعة ويعود

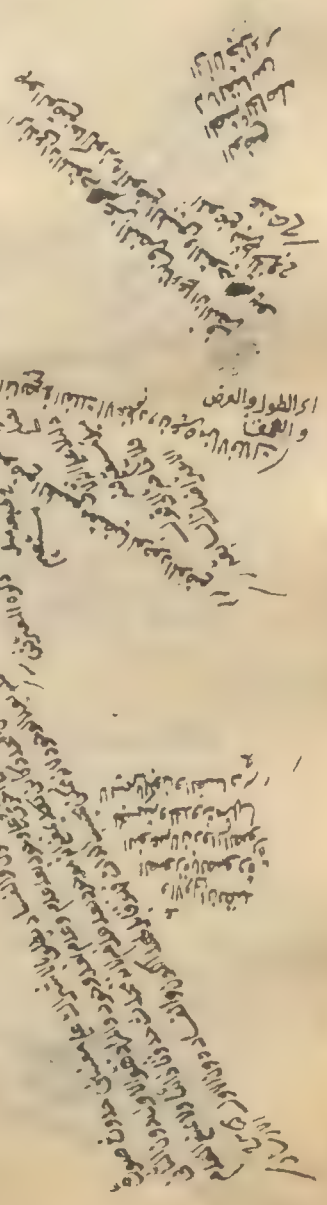

النقض فيعرف سقوطه بالتقرير الذي أوردناه في الجواب عن النقض وكذا
الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم التوجه والانصراف الى شيء واحد بناء على
ان الميل المستدعي من الفلك على مركز نفسه حال كونه في الموضع الطبيعي والمكان
المستقيم غير مشروط بالخروج عن الموضع الطبيعي ساقط ايضا لان المطلوب بالميل
المستقيم الذي اقتضته طبيعة الفلك اما الموضع او الوضع والاول ممنوع لان
طلب الموضع مشروط بالخروج عنه المقتضي لوجوده لكن الفلك لكونه محدد
للجهات لا موضع له فيتعين الثاني وهو مسلوم للتوجه والانصراف بالنسبة
الى شيء واحد وانما اطنبنا الكلام في هذا الفصل لان الاحكام المذكورة في
من مطارح الاذكياء ومسارح انظار الاتقياء ولو لا مخافة ملال الاصحاب لاوضحنا
لاحضناها ههنا بتبيين الكتاب فوائد فيها قوة لعين لاولي الالباب والله تعالى ولي الارشاد
وبيده اعنة التحقيق والسداد قال ره في ان الفلك لا يقبل الكون
والفساد الخ اشار ره بهذا الفصل الى دعوى بين الاولى ان الفلك
لا يقبل الكون والفساد والكون حصول الصورة في المادة بعد ان لم يكن
حاصلا فيها والفساد زوالها عنها والثانية ان الفلك لا يقبل الخرق والالتئام
اما الدعوى الاولى فلان الفلك محدد للجهات ولا شيء من محدد للجهات
يقبل الكون والفساد ينتج ان الفلك لا يقبل الكون والفساد واما

واما الصغرى فقدمر بيانها في الفصل الاول من هذا الفن واما الكبرى فلان لاشيء من
محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة
المستقيمة ينتج ان لاشيء من محدد الجهات بقابل الكون والفساد اما الصغرى
فقد بُيّن في الفصل الثاني واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل
واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة جزء طبيعي للشيء في الفصل الخامس من
الفن الاول ان كل جسم له جزء طبيعي وكل هذا شأنه فهو قابل للحركة المستقيمة لان
صورته الكائنة اما ان يكون في جزء غريب فيميل ميلا مستقيما الى جزئه الطبيعي او في
جزء طبيعي فيلزم كون صورة الفاسدة حاصلة قبل ذلك في جزء غريب اذ الجزء
الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مائلة الى جزئها الطبيعي
ميلا مستقيما فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو ذو ميل مستقيم يقبل
به الحركة المستقيمة وبهذا يتم الحجة على الوجه هذا ما قاله المصنف هذا المعنى وفيه نظر
لانه ان اراد بالجزء السطح الباطن المذكور فلانم ان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل
واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة جزء طبيعي وما ذكره ذليل على قولنا كل جسم
له جزء طبيعي ثم وسند المنع ان محدد الجهات لا جزء له وان اراد بالجزء الجزء
الموهوم او شيئا آخر فقد بينا فساد ذلك من قبل ولانم ايضا ان الجزء الطبيعي
للصورة الكائنة جزء غريب للصورة الفاسدة وما يدل له على ذلك فيما ذكره

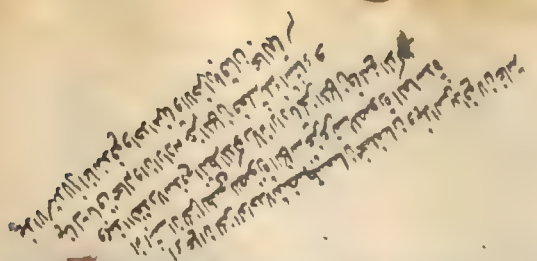

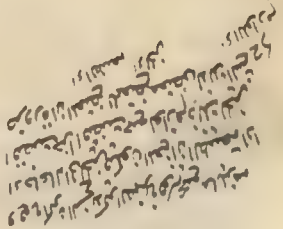

الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان تختلفان هم لابد له من دليل ويمكن ان
يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت حيزا فانما تقتضيه بجميع ما
يلزمها من اللواحق فان اقتضت طبيعة اخرى مخالفة للاولى ذلك الحيز بعينه
فاما ان يشاركها في اقتضاء ذلك اللواحق او لا فان شاركها فيه فلا مخالفة بينهما كونها
بحسب الحقيقة بل هما فردان من نوع واحد والا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز
لعدم اقترانها باللواحق التي لها دخل في اقتضاء ذلك الحيز واما الدعوى الثانية
وهي ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام انما يكونان
بالحركة المستقيمة وقد بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق
والالتيام ولئن منع انحصار السبب في الحركة المستقيمة قلنا لابد للخرق والالتيام
من افتراق الاجزاء واقترانها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة
فالخرق والالتيام اما ان يكونا بالمستقيمة منها او المستديرة وهي محالان اما
الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتيام
بالحركة المستديرة اما بان تتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة وتتحرك بعض
الآخر في جهة اخرى مخالفة للاولى او يمكن كمن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة
للفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما
الطبيعة فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا تقتضي الاشياء واحدا غير مختلف

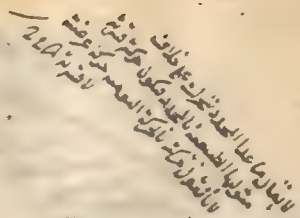

محلف واما العشرة فلما تقرر عندهم انه لا فاسو بينهما واما الارادة فلان
الفلك لبساطة عادم الآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك
الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة قال في ان العلة تحرك على
الاستدارة اولى المطلوب بهذا الفصل اثبات دوام الحركة الدورية الفلكية
والبرهان عليه انه قد ثبت ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد ههنا من حركة
تحفظ الزمان وتقوم بهويها فهذه الحركة اما ان تكون مستقيمة او مستديرة
والاول محال لان الحركة الحافظة للزمان ان كانت مستقيمة او منعرجة فلها
لا محالة اما ان تكون مستقيمة او مستديرة المستقيمة التي فرضنا انها حافظة للزمان
ان كانت واقعة في سمت واحد لا تكون لها رجوع في هذا السمت ولا انعطاف
فاما ان تكون متناهية فيلزم انقطاع الزمان وقد ثبت انه سرمدي واما ان
تكون ذاهبة الى غير النهاية مسافة غير متناهية فيلزم وجود بعد غير متناه
وقد ثبت استحالته وان كانت راجعة او منعطفة كان لمسافة هذه الحركة
طرفان اذا وصل الجسم المتحرك بهذه الحركة اليه اخذ في الرجوع او الانعطاف فههنا
حركتان تختلفان بالجهة احديهما الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل الرجوع
او الانعطاف وثانيتهما الحركة المبتداة من الطرف المذكور بعد الرجوع او
الانعطاف فيلزم انقضاء الحركة الاولى بالكون لان بين كل حركتين مختلفتين

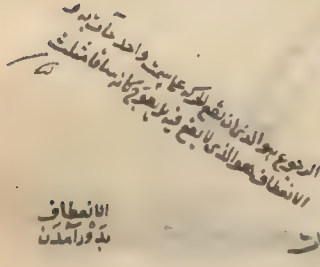

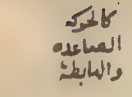

سكونا فيلزم انقطاع الزمان وانه محال وانما قلنا ان بين كل حركتين مختلفتين
سكونا لان الميل المقتضي للحركة الاولى الموصل للجسم المتحرك بها الى الطرف المذكور
موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد الميل الموصل حال الوصول لزم وجود
الوصول بدون الميل الموصل وهو محال لان الوصول اعني حدوثه لكونه اثرا
لفعل الايصال لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد بدون الميل الموصل
وهذا ظاهر فالوصول لا يوجد بدون الميل الموصل واذ قد ثبت ان الميل الموصل
موجود حال الوصول والا لزم اجتماع الميل المقتضي للحركة الثانية المزيل
للوصول لا يكون موجودا حال الوصول والا لزم اجتماع المبدين المتنافيين
في حال واحدة فحال الوصول الذي يوجد فيه الميل الاول الموصل غير الحال
الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول وكل واحد من المبدين آني فان
كل واحد من الوصول وزواله آني لو كان الوصول زمانيا كان حال الوصول
زمانا منقسما فيه طرف من ذلك الزمان او بعض منه لا يكون الجسم المتحرك الوصول
واصلا لا جهة والا لم يكن ما بعده من الزمان زمان الوصول فلا يكون
ذلك الطرف من زمان الوصول وقد فرضنا كذلك هف وبمثل هذا البيان
تبين كون زوال الوصول آنيا فلنقل فحال الميل الذي هو سبب للحركة موجود
معها من بداية الميل الى نهايتها فكون زمانيا كالحركة فكيف يكون آنيا فما

فالاستدلال على آنية بانية الزمان الوصول وزواله غير صحيح لانا لانم ان الوصول
آنى فان الوصول بعد الحصول موجود في الزمان ولئن سلمنا ذلك لكن لانم ان
آنية الوصول تستلزم آنية الميل لانه لا بد لهم من دليل فلنا المراد بالوصول وزواله
حدوثهما وقد اشرنا الى ذلك وآنية حدوثهما ظاهر بما ذكرنا من البيان والمراد
بآنية الميلين آنية الميل الاول بصفة كونه موصلا وآنية الميل الثاني بصفة
كونه مزيلا للوصول وزمانية الميلين ذانا لابنائهما في اينيتهما وصفا ولا شك
ان آنية الوصول وزواله تستلزم آنية الميلين بحسب الوصفين المذكورين
فصح الاستدلال بآنية الوصول وزواله على آنية الميلين واندفع الاشكال
واذ قد تبين ان كل واحد من الميلين آني وان آنية الميل الاول غير آنية الميل
الثاني فنقول لا بد ان يكون بين الآنين زمان والا لزم تعاقب الآنين
المستلزم لتركب الزمان من الآنات الغير المتجزية وهو مستحيل لاستلزامه
ان الفلك وحركه والمسافة من الاجزاء التي لا يتجزى لان الزمان والحركة والمسافة
كلها متطابقة فمالف اي واحد منها مما لا يتجزى يستلزم كون الباقين
كذلك وان يكون الجسم المتحرك ساكنا في ذلك الزمان اذ لو كان متحركا عن
والاصل في هذا الزمان في لكان متحركا امتا الى الطرف المذكور فيلزم ان يكون
الجسم المتحرك غير واصل في هذا الزمان وقد فرضنا انه واصل هف او عنه

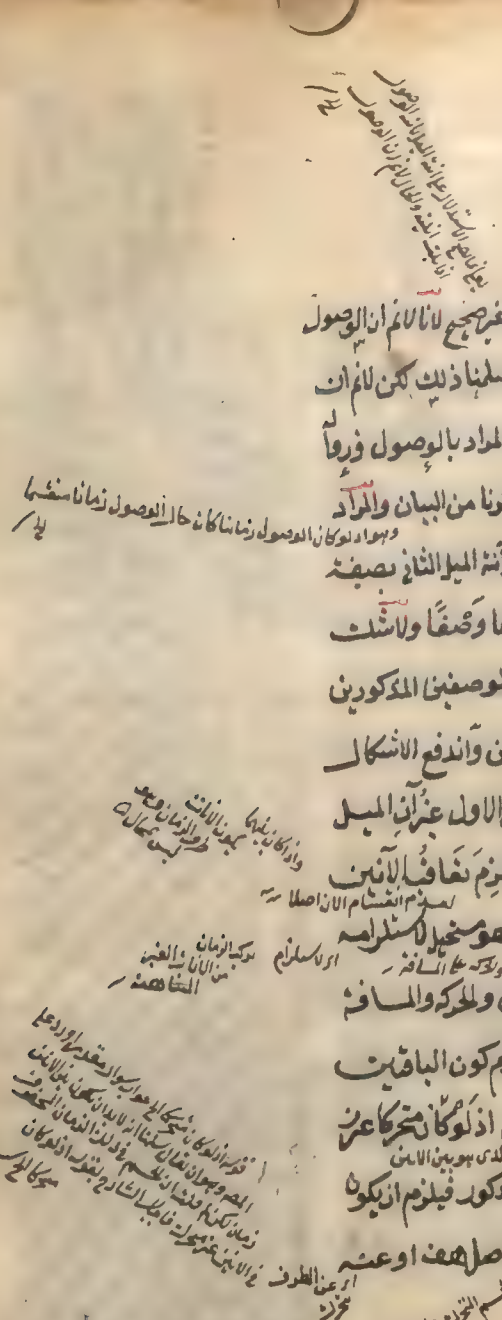

فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول هف
فظهر ان الحركة الحافظة للزمان ليست بمستقيمة فيكون مستديرة ولابد
ان لا تنقطع بهذه الحركة والا لزم انقطاع الزمان فلابد ان توجد حركة مستديرة
دائمة حافظة للزمان ولا حركة مستديرة يحتمل الدوام سوى حركة الفلك
فتكون هي حافظة للزمان فتكون دائمة وهو المطلوب والمراد بحال الوصول
في البرهان على الوجه المذكور الذي قررناه ما يقع فيه الوصول من آن او
زمان واما جعل الحال بمعنى الوصف والاضافة في حال الوصول بما في البيان
والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول ثم على انقسام الطرف
والزام الخلف بعدم الوصول الا الطرف عند الوصول الى احد طرفيه
فمستفات ظاهرة غير مطابقة لمتن الكتاب موجبة لزيادة الاستدلال
ومع هذا لا يتم الاستدلال على انه لا وصول لعدم ظهور الخلف فلتنبه
الى ادعاء الاولية فيها فلنضرب عن زيادة الاشتغال بذلك صفحا
واعلم ان الاستدلال بانه وصول على انه المحل الثاني المزيل للوصول
يقتضي ان يكون آن المحل الثاني هو آن زوال الوصول ولا يتم ان ما بين
اني الوصول وزواله من الزمان زمان السكون لا زمان الحركة فهو لو كان
متحركا في ذلك الزمان فاما ان يكون متحركا الى الطرف او عنه فلنا نختار

يختار الله منحرك عنه فقوله فيلزم زوال الوصول قبل الان الذى فرضناه آن
زوال الوصول وهو مستحيل فلنا لانم استحالته وانما يكون كذلك ان
لو لم يكن زوال الوصول بالحركة اذ لو كان زوال الوصول بالحركة كان الآن
الذى فرضناه آن زوال الوصول طرف زمان الحركة التى حصل بها هذا
الزوال ولما كانت الحركة قابلة للانقسام الى غير النهاية كان زوال الوصول
بنصف هذه الحركة متقدما لا محالة على الزوال المفروض اولا ولو صحت
هذه المقدمة لكفى فى البيان ان نقول للجسم المتحرك وصول الى الطرف
فى آن وزوال وصول فى آن آخر وبينهما زمان السكون ولزم استمرار المذكور
المبطل فى الحجة لنما مها بدونه والاولى فى اتمام الحجة ان نقال الميل الاول الموصل
للجسم الى الطرف موجود فى آن الوصول والميل الثانى المزيل له حادث وهو
انما يحدث فى آن لان الميل لبس مما لا يوجد الا فى الزمان كالحركة وآن حدوث
الميل الثانى غير آن الوصول الذى وجد فيه الميل الاول والا لزم اجتماع الميلين
فى آن واحد وبين الآنين زمان السكون اذ لو تحرك الجسم فيه لكانت حركته
فيما الى الطرف او عنه لانحصار الحركة فى القسمين بحسب الفرض فان كانت
الى الطرف فلا وصول للجسم فى مبدإ الذى فرضناه آن الوصول لهف
وان كانت عن الطرف والحركة عن الطرف انما يوجد بالميل

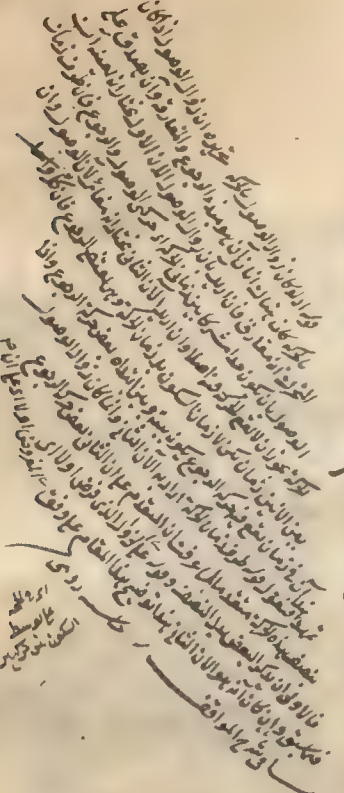

الثلاث فيلزم وجود الميل الثاني قبل وجوده وانه محال فتعين سكون الجسم
في الزمان المتوسط بالاثنين وتم البرهان على ما هو المطلوب فتخلل السكون
بين الحركتين المختلفتين سالما عن الشبهة الا وردت على ما اختاره المصنف
من التقدير الاول الجبة المرمية الخ اقول هذا جواب عن سؤال لم يتعرض
يرد على القاعدة المذكورة اعني قولهم بين كل حركتين سكون وتوجيهه
ان يقال لو صح ما ذكرتم من الحجة على القاعدة لجميع مقدماتها لزم ان
تسكن الجبة المرمية الى فوق عند ملاقاتها الجبل لتحركها بحركتين مختلفتين
صاعدة الى حد الملاقاة من المسافر وهابطة من ذلك الحد ويلزم من
ذلك وقوف الجبل في الهواء بملاقاة تلك الجبة وهو في غاية الاستبعاد
تقرير الجواب ان الجبة المرمية لها سكون في آن الملاقاة عند حد الملاقاة
من المسافة لانقطاع الحركة الاولى الصاعدة عند ذلك الحد في ذلك الآن
وعدم الحركة الثانية الهابطة فيه لما بين ان الحركة لا يوجد الا في الزمان وهذا
السكون الآني للجبة المرمية لا يمانع حركة الجبل الواقفة في الزمان وبعدم
بعده فلا يلزم سكون الجبل المستبعد فلئن قيل سكون الجبل عند حد
الملاقاة في آنها لازم بمثل ما ذكرت من الدليل في الجبة المرمية بان يقال
حركة الجبل الى حد الملاقاة قد انتهت في آن الملاقاة وحركته من ذلك

ذلك الحد لم يوجد فيه لزمانيتها فيلزم سكون الجبل ويلزم الاستبعاد قلنا
لا يلزم سكون الجبل لان حركة الجبل من اول هبوطه الى وصوله الى المنتهى
حركة واحدة وحد ملاقاة الجبة المرمية من المسافر من وسط مسافة حركته
فالحركة بعض التوسط حاصلة للجبل في آن الملاقاة وان لم تكن حاصلة له بعض
القطع فلا يلزم سكون الجبل اذ السكون هو عدم الحركة بالمعنيين بخلاف
الجبة المرمية حيث يلزم سكونها في آن الملاقاة اذ لا حركة لها اصلا اما بعض
القطع فلما ذكرنا واما بعض التوسط فلان الحركة بعض التوسط انما يكون
في وسط المسافة وحد الملاقاة بالنسبة الى الجبة المرمية ليس من وسط المسافة
لان الجبة المرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة وحد الملاقاة
نهاية لمسافة احديهما الصاعدة وبداية لمسافة الاخرى الهابطة فلا يكون
لها في آن الملاقاة حركة فيلزم سكونها فيه قطعا فانضم الفرق وللاستعباد
ثم يلزم من الطريقة التي سلكها المصنف تقوير الجبة من اعتبار الوصول
وزوال الم ان يوجد لكل واحد من الجبة والجبل سكون زماني فان لكل منهما وصول
لاحد الملاقاة وزوال وصوله عنه في آنين متغايرين بينهما زمان السكون
واما الطريقة التي سلكناها من اعتبار المماسين فلا يلزم ذلك اصلا الجبل فلانه
لا تعدد ميل فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر من بداية المسافة الى نهايتها

فرع
ان حركة الجبل لا تكون الا في الزمان فلا سكون في آن الملاقاة فتأمل

حركة بعض التوسط وان تقدم بالذات لا حركة لها اصلا في آن الملاقاة بخلاف

الجبة المرمية حركة الجبل في آن الملاقاة

من ابتداء مسافة حركته

لان حركة الجبل لا تكون الا في زمان

بخلاف الحركة الصاعدة وعدم الحركة الهابطة

لان الجبة المرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة

لان الجبة المرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة

لان حركة الجبل لا تكون الا في زمان

لان حركة الجبل لا تكون الا في زمان

لان حركة الجبل لا تكون الا في زمان

مقتض لحركة له كذلك فلا يكون سكون له اصلا واما المحبة وان حصل فيها
الميلان لكنهما للنسبة الى امرين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما
يجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما لذاتيهما احدهما وهو الميل الصاعد
وعرضته الاخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع
الى فوق يحتمل منه الرافع وميلها بقاء وهو ميله الذاتي الطبيعي ويحس
منه من وضع يده عليه في تلك الحالة الرفع ميلا صاعدا هو ميله العرضي الحاصل
له من جهة الرافع هذا ما لخص لدي في هذه المسئلة من التحقيق بعد
ما انفق لي فيها من امعان النظر بمعاونة التوفيق ولم ار فيها معاناة السهى
حتى قضيت من حق يختفها الوطر رجاء ان يدخرلي بذلك اجر جزيل يوم
الحساب وذكر جبل فيما بين الاعقاب
الدرر البهية في ان الغلك متحرك با
الارادة الخ
يريد ان يثبت ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة
عن النفس الفلكية بالارادة حيث صدور الحركات عنا بالارادة ثم البرهان
على ان حركة الفلك ذاتية اذ قد تبين ان الفلك في طبعه ميل مستدير تتحرك
به على الاستدارة فلو كانت حركته الموجودة على الدوام عرضية لزم دوام
سكونه بحسب الذات وتعطلت الطبيعة الفلكية وانه محال فثبت انها ذاتية والحركة
الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية فحركة الفلك اما طبيعية او قسرية او
ارادية

لعله الشعر الشين والشيخ وطوالع

ولهم مزاق يالوار العقاد ك جمع عقب بفتحتين وهو الاثر بعد العين

وهي اثبات دوام حركة الدورية الفلكية

او ارادية ولا سبيل الى كونها طبيعية او قسرية فتعين كونها ارادية اما انها لا سبيل
لا كونها طبيعية فلان حركة الفلك مستديرة ولا شيء من حركة الطبيعة بمستديرة العلك ٥
فلا شيء من حركة الفلك بطبيعية اما الصغرى فلعدم تبيانها واما الكبرى فلان
الحركة الطبيعية هربت عن الحالة المنافرة وطلب للحالة الملائمة اذ لا نعني
بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك اما انها ليست
هربا عن الحالة المنافرة فلان كل نقطة او وضع يتركه الجسم بحركته المستديرة
يطلبها فلو كان ترك الجسم اياه هربا عنه بالطبع لكان طلبه اياه ايضا بالطبع
فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وانه محال واما انها ليست
طلبا للحالة الملائمة فلان طلب الحالة الملائمة يوجب سكون الجسم عند
وصوله اليها والحركة المستديرة للفلك لا توجب سكونه فلا دوام الدورة
او عنده وليس كذلك فثبت ان حركة الفلك ليست بطبعية فلئن قيل
فقد ثبت ان الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة والحركة
الحاصلة بالميل الطبيعي لا بد ان يكون طبيعية قلنا لا نسلم كونها طبيعية وانما
انما يكون طبيعية ان لو كان نفس الطبيعة مع ما تقتضيه من الميل كافية في
حصول الحركة موجبة لها وهو ممنوع اذ من الجائز ان يكون اقتضاء الطبيعة
مع الميل للحركة موقوفا على انضمام الارادة فيكون الحركة ارادية لعدم حصولها

والمراد بالوضع
ههنا الجهة
الحاصلة
للجسم
في آنية الاجزاء
بعضها
الى بعض

عند وضع تمام
الاوضاع الممكنة له في
ايام الدورة والا لوجب
السكون ٥

لان انتفاء الحركة المستديرة انتفاء
صار العدم وهو جزء من عدم الحركة وانما
كون العدم علة الوجود محال

يفهم من هذا الكلام انه لا يعلم كون نفس الحركة طبيعية وعدم
العلم بكونها طبيعة لا يستلزم العلم بكونها ارادية فلم يحصل المطلوب

اما خروجها عن الطبيعة والارادة فظ واما خروجها عن العشرة فلعدم
اشتمالها على ما اعتبر في العشرة من مخالفة الطبع والحاصل ان الدليل المذكور
على امتناع حركة الفلك غير صحيح لابتنائه على ان الحركة الذاتية منحصرة
في الاقسام الثلثة وعلى ان القسر على خلاف الطبع وهاتان المقدمتان لا
يجتمعان على الصدق لتنافيهما على ما تبين فلا يصح ما بني عليهما معارضة
الدليل والحصر في ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة
ولما ثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن مبدء هذه الحركة
فقال القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة او المبدء الصادر
عنه هذا التحريك الارادي نفس مجردة عن المادة ذات ارادة كلية متعلقة
بجزم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة ببدن
الانسان وذلك لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال غير متناهية
ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك فلا شيء من القوة المحركة للفلك بقوة
جسمانية فهي اذن نفس مجردة اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة
لما ثبت عندهم ان العقل كامل لا نقص له قط والمباشر للتحريك الارادي
ناقص مستكمل اما الصغرى فلما ثبت من دوام حركة الفلك واما الكبرى
فلان القوة الجسمانية للتحريك متناهية قابلة للتجزي والمراد بالقوة

الطبيعة
الحكمة
وهو في فلان حركة العشرة من الكثرة الى الوحدة

الحيلات
ان الحركة الذاتية منحصرة الآ وعلى القسر على خلاف الطبع

او الهيولى
او من
او عند التصور
او من جميع الوجوه
من الغير

قوله والعقول حوابر على قوله ان الذي يدل عليه هو الدليل السابق لكون القوة المحركة للفلك غير جسمانية لا يلزم منه ان يكون نفسا او يجوز ان لا يكون عقلا فلا يصح قوله وحينئذ ان نفس مجردة وانه جاب بان العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة لان التحريك الارادي انما يصدر عن الكامل لنقصه والعقل الغير المتعلق لعدم كونه عقلا ناقصا مستكملا من الغير وقد تقرر عندهم ان الكامل المحض لا يتحرك الا لغيره كما حاصله ان العقل ان كان كاملا لذاته لم يتحرك وان كان ناقصا لم يتحرك الا لغيره فلا يتحرك بالارادة وان كان ناقصا لذاته وكاملا لغيره فيتحرك بالارادة وان كان ناقصا لذاته وغيره فلا يتحرك بالارادة ايضا

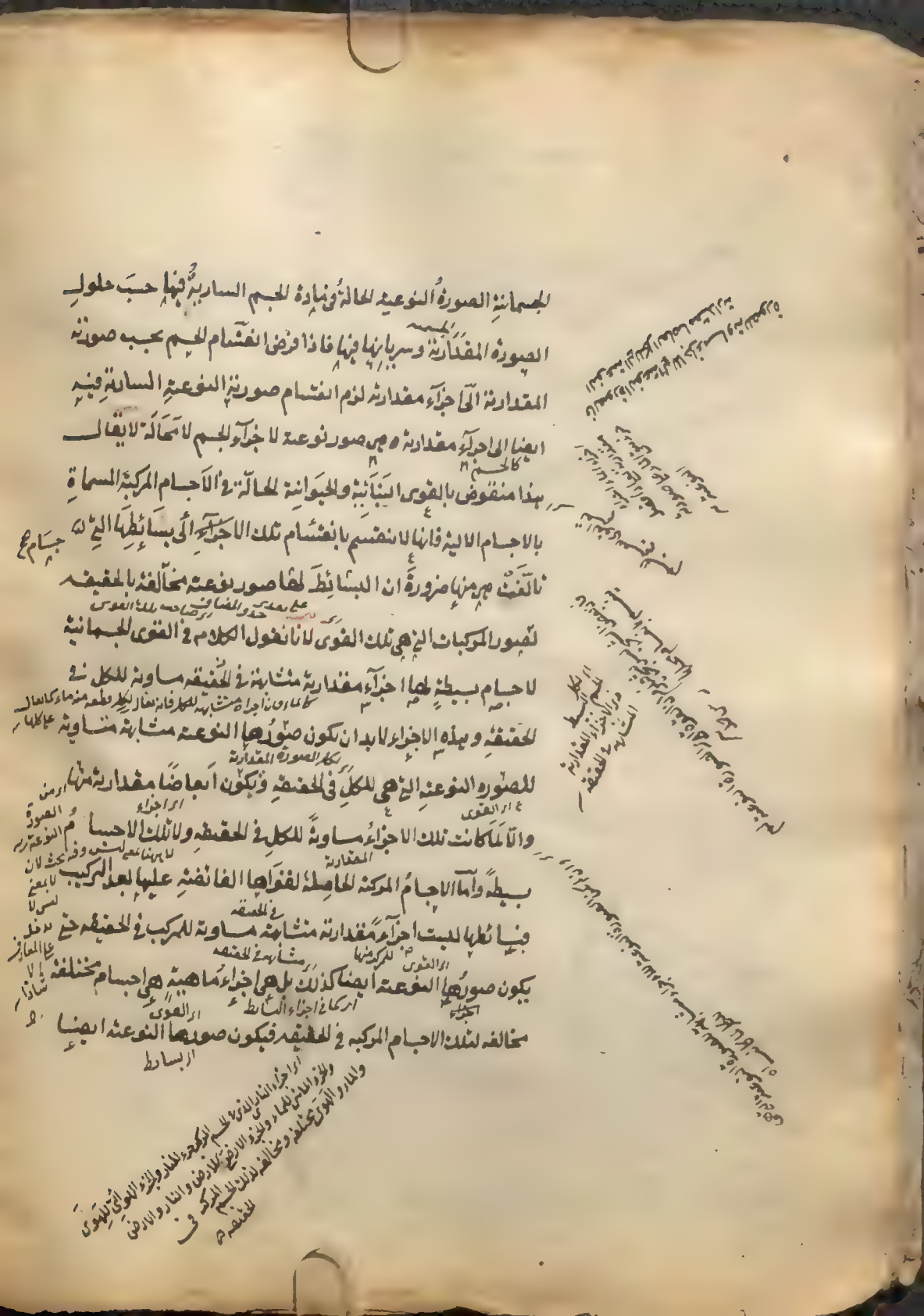

ايضا مخالف للصورة النوعية الا للمركبات في الحقيقة فلا يلزم من
انقسام المركبات ايها انقسام القوى للحالة في تلك المركبات القائمة بكليتها
الى صورها النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذ قد ثبت ان القوة
الجسمانية قابلة للتجزي فنقول وكل ما يقبل التجزي من القوى فان الجزء منه
يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن كذلك فاما ان لا يقوى الجزء
على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون جزء القوة قوة فلا يكون الجزء مساويا للكل
في الحقيقة وقد بينا انه كذلك هف او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم
مساواة الجزء للكل في التاثير وهذا ايضا خلف فان قيل كون الجزء من القوة يقوى
على بعض ما يقوى عليه كل القوة ان كان بالنسبة الى كل الجسم نختار ان الجزء من
القوة بالنسبة الى كل الجسم لا يقوى على شيء اصلا ولانا نلزم ان لا يكون جزء القوة
قوة وانما يلزم ذلك ان لو يقوى على شيء بالنسبة الى جزء الجسم الذي هو حال
فيه وهو ممنوع وان كان بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل بالنسبة
الى الكل ولا نسلم مساواة الجزء والكل وانما يلزم ذلك ان لو كان تاثير الجزء في الكل
كتاثير الكل في الكل وليس كذلك قلت قد سبق ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء
التي لا معاوق فيها لطبائعها في التحريك لا في الاجسام المركبة التي يتعاوق فيها طبائع
البسائط لقواها المركبة وبذا يحصل للحيوان الالة عياره في حركاتها الارادية

ص كما
ارى في
البسائط
دون المركبات

ص عند
نظرا الى انه
ممنوع حال
قف

نختار ان الجزء من القوة بالنسبة
الى جزء الجسم ص

او لو كان مقدار ما يثير القوة في كل الجسم كمقدار كل
القوة في كل الجسم وليس كذلك بل مقدار ما يثير جزء القوة
في جزء الجسم كمقدار ما يثير كل القوة في كل الجسم

الرسيني

لما كان جزء القوة لا يحرك جزء الجسم الذي هو حال فيه
فلا يحرك شيئا وكان ما لا يحرك شيئا معدوما
لو حرك جزء القوة شيئا حرك الكل لان الكل
على كل القوة يقوى على ما يقوى عليه جزء ما
لكن كذلك فان بعض قواها لا تحرك
في اصلا لان بعضها معاوق للبعض ١٢

قوله واعلم ان ما نحن فيه ان جزء القوة الجسم الفلكي يقوى على جزء ما يقوى
عليه كل القوة لجسم غلاف المنعم فلذلك يحرك بعض اجزاء الغلاف
من الشق الى الشق لعدم المعارضة للقوة المحركة ١٢

الصادرة عن نفسه للحيوان فلا تفاوت بين تاثير جزء القوة في جزء الجسم
البسيط وبين تاثير كلها في كله بحسب صغر الجسم وكبره لعدم المعاوق
وانما التفاوت بينهما بحسب قوة القوة وضعفها فان كل القوة لاشتمالها على
الجزء والزيادة اكثر واقوى من جزء القوة فاذن لا يجوز تاثير جزء القوة
في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله لاستلزامه ما لا يجوز من مساواة الاضعف
للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية يقوى الجزء منها على بعض ما يقوى عليه
كلها ومتى كان كذلك لا يقوى القوة الجسمانية على غير المتناهي من الافعال
لان الجزء منها اما ان يقوى على غير المتناهي او على المتناهي والاول باطل لان
الجزء منها متى قوي على ما لا يتناهى من مبداء معين والكل يقوى من ذلك
المبداء على اكثر مما يقوى عليه الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي المنفي النظام
في جهة عدم تناهيه وان نوقض فتعين ان يقوى الجزء على المتناهي من الافعال
وكذا سائر الاجزاء فيلزم ان يقوى الكل ايضا على المتناهي لان انضمام المتناهي
الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فان قيل لم لا يجوز ان انضمام المتناهي الى المتناهي
لا يوجب اللاتناهي وانما لا يوجب اللاتناهي ان لو كان الانضمام مرارا متعاقبة
وهو ممنوع اذ القوة ههنا بسبب انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم
لها اجزاء وضعية غير متناهية لكل منها اثر متناه فاذا انضمت الآثار بعضها الى

حيث يقوم
ان تقوى
الكل على غير
المتناهي ؛

للجسم اندح

ابع للجسم
قابلة للا
نقسام
الى غير النهاية
فتكون القوة
السارية في جميع الا
جزاء منقسمة الى غير
النهاية ؛

الى بعض بحسب انقسام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا غير متناهية بعده الاجزاء
الغير المتناهية حصلت من تلك الانقسامات الغير المتناهية آثار غير متناهية
بالضرورة فلنا الاجزاء الفرضية الغير المتناهية للقوة ليس كلها مما يقوى على
اثر لان الانقسام الى غير النهاية هو بعينه الذي بالاخرة الى اجزاء غاية الصغر و
الضعف بحيث لا يبقى شيء منها اثر فاجزاء القوة التي لها اثر لا ينقسم شيء منها
بحسب الخارج وان انقسم بحسب الوهم او الفرض لكن الاجزاء الموهمة او الفرضية
لعدمها في الخارج لا اثر لها فقطعا فاجزاء الممكنة الوجود في الخارج التي لها اثر متناهية
بحسب العدد وكل واحد منها اثر متناه فانقسام تلك الآثار المتناهية بعضها الى
بعض بحسب انقسام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء المتناهية
لا محالة اللهم الا ان يقال قد علم ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه
وذا يستلزم ان القوة الجسمانية لا يقوى على غير المتناه وهو كما ترى فتأمل
ثم البرهان على المطلب واما فائدة تقسيم القوة الغير المتناهية بالمشق النظام
فقال فيها بعض المتصدين لشرح هذا المختصر ولعل اما فائدة غير المتناهي بالمشق
النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم تكن النظام متناهيا غير مستحيلة كما
الشهور والسنين الماضية فانها غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين
وكذا حكم الالوف المضاعفة وللمات المضاعفة الى غير النهاية هذا كلامه بعبارته

وفيه من الابهام ما لا يخفى على المحقق اذ من الواجب على القائل ان يبين مخالفة
بيان ما
مولانا مغربت
النظام وبين انه حاصل في الحركات الفلكية دون الشهور والسنين والمثلث
والالوف المتضاعفة وبين وجه الاستحالة في الزيادة على المتناهي المشخص
غير
النظام وعدمها في الزيادة على الغير المتناهي الغير المشخص النظام لان هذا الامر
امور غير بينة في انفسها فيفتقر الى البيان لا محاله ولم يبين شيئا منها بل
الفرق بين الحركات الفلكية وبين الشهور والسنين التي مقاديرها با
لنسبة الى النظام في الاول وعدمه في الثانية غير مستفهم لنطابقهما على ما هو
وهو حركة الفلك
المشهور بين القوم ولمن حاول تصحيح كلام هذا القائل ان يقول
مولانا سيرت
المراد بكون غير المتناهي المشخص النظام ان يكون امتدادا واحدا اجزاءه مفروضة
متصلة الحدود والزيادة على غير المتناهي المشخص النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة
اى الاحاد
ولا شك ان الحركات الفلكية الغير المتناهية متشخصة النظام بهذا المعنى فيصح الزيادة
عليها واما الشهور والسنون فمجموعها وان كان زمانا واحدا مطابقا
للحركة الفلكية متصلا حسب اتصالها الا ان عروض العدد لاجزاءه المفروضة
مثل
حسب الاعتبار صيرها شهورا وسنين معدودة واخرجها عن الاتصال
والاتساق
والزيادة على العدد الغير المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للامتداد الواحد
صفة العدد
المتصل الغير المتناهي غير مستحيلة لان هذا الامتداد قابل للتجزية الى غير النهاية

من سنة او شهر او اسبوع او يوم او ساعة

فاذا فرضنا فيه اجزاء غير متناهية بمقدار واحد معين وحصل بهذا الاعتبار
عدد غير متناه كالسنين في الزمان مثلا امكن ان يجزى كل واحد من آحاد هذا
العدد بمقدار آخر ينقص من الاول ويحصل عدد آخر غير متناه اكثر من الاول
لامحالة لصيرورة كل واحد من آحاد العدد الاول عددا مشتملا على عدد
آحاد من العدد الثاني كالشهور من الزمان وكذا الاميال مع الاميال ولو
اعتبرنا في الحركة مثل ما اعتبرنا في الزمان ونزل الانشاق المذكور منها لامكن
ايضا فيبين بهذا التقدير ما ابهم هنا
مكنت الزيادة على الغير المتناهي في الحركة من الحركة
القائل ووضح الفرق بين الحركة والشهور والسنين والميات والالوف
المتضاعفة ويمكن ان يكون المراد بانشاق النظام عدم الانقطاع ونفي
بالزيادة على الغير المتناهي العدمي الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه
وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع التحريكين من مبداء واحد فكون هذا
القيد احترازا عن الزيادة على الغير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة
بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدئتين من مبدأين مختلفين
احديهما من يوم والاخرى من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل
على هذا ان المصنف لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولابد
من ذكره لما ذكرناه ان الزيادة بدونه غير مستحيلة بل واقعة واما

كسلسلتين ب

الالتصاق بعض الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه
الآن المهم تركه لظهور قوة المحركة واعترض على هذه الحجة بانا لا نسلم ان
تناهي محركات كل جزء من اجزاء القوة يستلزم تناهي المحرك الصادرة عن
كلها من حيث هو كل لجواز ان يقوى كل القوة من حيث هو كل على اكثر من مجموع
ما تقوى عليه الاجزاء واجيب عنه بحاصله ان نسبة آثار اجزاء القوة الى
آثار كلها كنسبة اجزاء القوة لا كلها ونسبة اجزاء القوة الى كلها كنسبة محالّ
الاجزاء الى محل الكل اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم فنسبة آثار اجزاء القوة الى آثار
كلها كنسبة اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم الى الجسم نسبة متناه
الى متناه ولو كانت نسبة آثار اجزاء القوة الى آثار كلها نسبة متناه الى غير
متناه لزم ان تكون نسبة متناه الى غير متناه نسبة متناه الى متناه واللازم باطل
ان آثار كل القوة متناهية كآثار الاجزاء وهو المطلوب قال فخر في آن المحرك
القريب للفلك قوة جسمانية لما اثبت ان مبداء الحركة الارادية
الكلية نفس مجردة ذات ارادة كلية اراد ان يبين ان هذه النفس المجردة
لا تكفي في صدور هذه الحركة عن الفلك بل لا بد معها من قوة اخرى جسمانية
ولا بد هنا من تمهيد مقدمتين قبل الخوض في المقصود احديهما ان الحركة
الارادية انما توجد بارادة بائعة لشوق منبعث عن تصور تخيلي او توهمي

يليه ج اربعمائة

تعقل وتعقلي فان الحيوان مثلا انما يتحرك بالارادة لانه يخصوصا ولا شيا ويدرك
انه اما ملائم او غير ملائم فينبعث من ادراك انه ملائم شوق الى طلبه بالحركة المحصلة
مسمى بالشهوة ومن ادراك انه غير ملائم شوق الى دفعه بالحركة الدافعة مسمى
بالغضب وينتهي ذلك الشوق عند الحركة للطلب والدفع وهو الارادة
الحاصلة للقوى المحركة المنبثة في العضلات على تحريك الاعضاء فتحركها وتابيتها
ان ما يوجد من الحركات الارادية لكونها حركة جزئية تقتضي ارادة جزئية تابعة
لشوق جزئي منبعث عن راي جزئي فلو حصل لنا راي كلي وانبعث لنا
منه شوق كلي لستتبع ارادة كلية لم يكف هذا الراي الكلي مع ما يتبعه
من الشوق الكلي في الارادة الكلية في صدور الحركة الارادية الجزئية مقابل لا بد ان
يتخصص كل واحد منها ويصير جزئيا حتى يقتضي صدور الحركة الجزئية وذلك
لان الكلي نسبته الى سائر الجزئيات على السواء فاقتضاء الارادة المتعلقة بالحركة
الكلية صدور واحد من جزئياته دون غيره مع تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح
مثلا اذا حصل عندي احتياج بذل لدرهم ان درهم كان مستحسن جميل واشتاق
الى بذله درهما وحصل لي ارادة بذله لم يحصل بذلك منه البذل المعين
للدرهم المعين ما لم يحصل له ارادة البذل المعين التابعة للشوق الى البذل
المعين المنبعث عن اعتقاده ان البذل المعين مستحسن واذا تمهدت

ادراك المعقول بالمحسوس

هذا على الذي يرى وجود قوة احرى غير المفاصلة والفاعلة وهو العزم الذي يحصل بعد الشوق ويتوسط بين الشوق والفعل والترك ويدل على مغايرته للشوق ان الشوق قد يحصل بدون العزم وقد يقال ان العزم لا يفارق الشوق الا لشدة والضعف فان الشوق قد يكون ضعيفا لم يبلغ حد العزم فان لزم بتكمل الشوق فتامل

وبعد وجوده لترجح احد طرفي المقدور

او بعد العلم بكراهته وتخصص

هذا المعقول بالمحسوس

اعترض على بان لنا ان نمنع ان الارادة الكلية نسبتها الى جزئياتها على السواء لكن لا نسلم ان صدور بعض الجزئيات على البعض ترجيح بلا مرجح فانه يجوز ان يكون بعض الجزئيات مرجحا لصدور البعض الواقع من مجاري العادات فان السوال العائد لان البعض الواقع من مجاري العادات نسبة العقل الى جميع الصور على السواء وصدور البعض لاستعداد المادة دون البعض الخ

اى النابتة
اى المنفسة

لصدورهم

ذهنا

اى جيبو

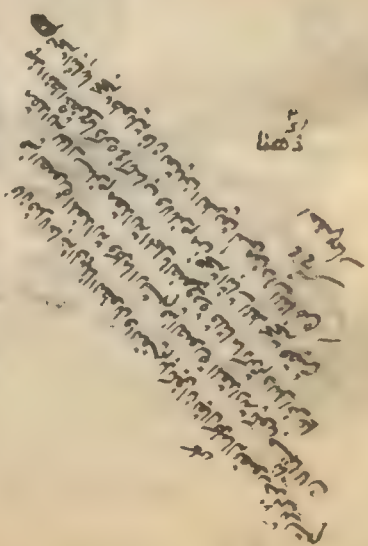

بيان المقدمتان فنقول المحرك القريب للفلك الذى يباشر تحريكه بلا واسطة
محرك آخر قوة جسمانية حالة فى مادة الفلك وهى صورته النوعية المسماة بالنفس
المنطبعة والبرهان على ان الحركة الاختيارية الصادرة عن الفلك حركة
حزئية لوجودها فى الخارج فهذه الحركة الجزئية الارادية انما تكون بتصور جزئى
لما بينت فى المقدمة الاولى ان الحركة الارادية انما توجد بالارادة التابعة للشوق
المتبعث عن التصور فهذا التصور الذى توجد به الحركة الفلكية اما ان يكون كليا
او جزئيا والاول باطل لما بين فى المقدمة الثانية ان الحركة الجزئية لا توجد بالتصور
الكلى بل بالتصور الجزئى فتعين الثانى وهو ان التصور الذى توجد به الحركة
الفلكية تصور جزئى فالمحرك القريب للفلك ذو تصورات جزئية مقتضية
لصور الحركات الجزئية عنه فى الفلك وكل ما له تصور جزئى فهو جسمانى لان
الصورة الجزئية تنتقش فى ذات وهى صغيرة واخرى وهى كبيرة فاختلاف التصورين
المختلفين الرتسمين فى صغر او كبر اما لاختلاف حقيقتهما او لا اختلاف
ما انتزعنا عنه من الموجودات الخارجية صغرا وكبرا او لا اختلاف ما ارتسما
فيه والاول باطل لان الكلام فى صورتين متحدتين نوعا بهما صورتا شئ
واحد وكذا الثانى لجواز عدم انتزاعهما من الوجود الخارجية بان يكونا
صورتين لامر معدوم كجبل من ياقوت وبحر من زيبق فتعين الثالث

الثالث فإذا ارتسم في الصورة الصغيرة منه فيلزم انقسامه وكل منقسم فهو جسماني
فما لتصور جزئي من القوى في قوة جسمانية فالمحرك القريب للفلك قوة
جسمانية وهو المطلوب فإن قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى
على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف
صدرت عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح
قلنا هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان
الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع
صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة
واما ان صدور التحريكات الغير المتناهية بواسطة الانفعالات الغير
المتناهية الطارية عليها من غيرها فلا دفع ما توهم من المناقض قال
الفن الثالث في العنصريات وهو مشتمل على فصول اول لما فرغ عن
مباحث الفلكيات شرع الآن في البحث عن العنصريات واراد بالعنصريات
العناصر وما يحدث منها اما بتاليف كالمواليد الثلثة او بغيره كالرياح و
الرعد وغيرها على ما اعتبروه في ابواب العلم الطبيعي من الاجالي قال فصل
في البسائط العنصرية اي الاجسام البسيطة العنصرية المستقيمة الحركة التي مواضعها
الطبيعية داخل جوف فلك القمر يقال لها باعتبار انها اجزاء للمركبات ادكان

الشيء هو جوهرة وباعتبار انها اصول لما يتألف منها اسطقسات و
عناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب
الآن اطلاق الاسطقسات عليها باعتبار ان المركبات تتألف منها
واطلاق العناصر باعتبار انها تنحل اليها فلوحظ في اطلاق لفظ الاسطقس
معنى الكون وفي اطلاق لفظ العنصر معنى الفساد ولها احكام وقد وضع
المصنف هذا الفصل لبيان جملة منها وهي ستة احكام الاول انها منحصرة في انواع
اربعة وهي الارض والماء والنار والهواء وذلك لانها ليست عن الكيفيات
الاربع الفعليتين اعني الحرارة والبرودة والانفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة
فالبسيط العنصري اما حار او بارد واما ماكان فهو اما رطب او يابس فالحار
اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء و
البارد اليابس هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وباعتبار الحركة
ينقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون اكثر حركته الى جهة الفوق
وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل فالخفيف ان كان جميع حركته
الى الفوق فخفيف مطلق وهو النار والا فبالاضافة وهو الهواء وكذا الثقيل
ان كان جميع حركته الى السفل فثقيل مطلق وهو الارض والا فبالاضافة وهو
الماء والثاني انها تختلف بحسب الصورة النوعية لكل اثنين منها صورتان يحلان

يحتملتان بالحقيقة اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية لاشتركا في
اقتضاء الحيز فيشغل كل منهما بطبعه حيز الآخر والمشاهدة تكذب هذا
فانها تدل على ان كل واحد منهما يهرب بطبعه عن حيز غيره الثالث انها قابلة
للكون والفساد وقد بينا معنى الكون والفساد في الفن الثاني والاقسام
الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنا عشر لان التركيبات الثنائية
من العناصر الاربعة ستة وفي كل تركيب ثنائي قسمان من الكون والفساد
وانقلاب هذا الى ذاك وعكسه والحاصل من ضرب الاثنين في الستة
اثنا عشر كمن لبسبب ان الاطراف لا يتكون بعضها من بعض بلا واسطة ثم
يدخل الاقسام الستة الحاصلة من ثلثة ثنائيات وهي النار مع الماء
ومع الارض والهواء مع الارض تحت الوقوع ويبقى الستة الحاصلة
من ثنائيات ثلثة حاصل كل منها من عنصرين متجاورين داخلة تحتها والمصـ
اشار الى وقوع هذه الاقسام الستة في ستة امثلة اوردها على سبيل التمثيل
لبقول العناصر الكون والفساد اثنان منها بين الماء والارض واثنان بين الهواء
والماء واثنان بين النار والهواء اما الاثنان بين الماء والارض فاحدهما
ان الماء ينقلب حجرا فان مياه بعض العيون بعد ما تخرج عن منابعها
وهي مياه جارية مشروبة يصير حجرا صلدا وليس تكون الحجر منها بسبب

ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ما ذهب عنها الماء بالتبخر او النضوب
اما اولا فلان الزمان الذي يجتمع فيه الماء في موضع ويتحجر فيه زمان في غاية القصر
لا يمكن ان يذهب تلك المياه الكثيرة في اضعاف ذلك الزمان بالتبخر واما ثانيا فلان تلك المياه مياه صافية في الحس لا يحتقن فيها كدورة ارضية
فلو كان فيها اجزاء ارضية غير محسوسة فهي في غاية القلة فلو كانت تلك الاحجار
متكونة من تلك الاجزاء الارضية للزم ان يكون مياه كثيرة حجرت في غاية
القصر وليس كذلك اذ لا يحتقن تفاوت كثير بين تلك المياه وبين الاحجار
المتكونة منها بحسب الحجم وثانيهما ان بعض الاصحاب جعل احجار الصلبة تنقلب
بالجبل مياها سيالة كما يفعله طلاب الاكسير فان من اعاظم الاكسيريين انهم
يجعلون بعض الاجسام الصلبة الحجرية بانواع من الحيل بحيث يذوب
دون الملح في الماء واما اللذان بين الهواء والماء فاحدهما ان الهواء
ينقلب ماء وقيل الجبال لواسطة برد يصيبه هناك فان كثيرا ما
نشاهد فيها سحابا ماطرة من غير ان تنساق اليها من موضع الى موضع
آخر فليس ذلك السحاب والمطر الا هو انقلب بالبرد سحابا ثم مطرا
لا يقال لو كان البرد سببا لانقلاب الهواء ماء لشابت الثلوج في
فصل الشتاء الى انقضائه اذ البرد يتركب يزداد بنزول الثلج فيزداد

ه الانقلاب بازدياد البرد ويتباطأ النضوج الى ان ينقضي الشتاء فينقطع النضج
بزوال البرد والانقلاب لانا نقول هذا انما يلزم ان لو كان البرد علة تامة
للانقلاب ولم ندع ذلك بل المدعى ان الانقلاب لا يحصل بدون البرد وان
البرد داخل في العلة التامة لحصوله فكلما حصل الانقلاب كان للبرد دخل في
حصوله البتة ومتى لم يحصل الانقلاب مع وجود البرد كان ذلك لفقدان
شرط او وجود مانع لانا في هذا كون البرد جزء من العلة التامة للانقلاب
اي عدم حصول الانقلاب مع وجود البرد
وثانيهما ان الماء ينقلب هواء بتسخين الشمس والنار اياه فان البخار المتصاعد
اي عدم الانقلاب مع وجود البرد
من الماء المسخن اجزاء هوائية متكونة من الماء مستصحبة للاجزاء المائية اللطيفة
المختلطة بها واما اللذان بين النار والهواء فاحدهما ان الهواء ينقلب نارا في
النفوب
كور الحدادين فانه اذا الح النفخ على الكور وسد الطرق التي تبدل منها
من الالح
للهواء الجديد يحدث فيه نار من غير ان يكون فيه وثانيهما ان النار تنقلب هواء
اي لو وصل للهواء الجديد في الكور لم يحدث فيه شيء من النار لغلبة الرطوبة
كما نشاهده في المصباح فان شعلة نار المصباح اصلها المنشئ لها الفتيلة
اي المفصل
نار شفافة ليس فيها ظل لغلبة الباطن وما فوقها الى راس الشعلة نار تقع
الى
لها ظل لكثافتها الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية ويزداد كثافتها
بحسب تباعدها من النار الشفافة لانقاص الاجزاء النارية فيها شيئا فشيئا بانقلابها هواء الى ان تبلغ الى راس شعلة فيضمحل الاجزاء النارية بالكلية ويبقى الدخان
اي الشعلة
اي الذهب

يجوز ان يكون مع البرد مانع من الانقلاب او فقد شرط او انتفاء جزء اخر ح

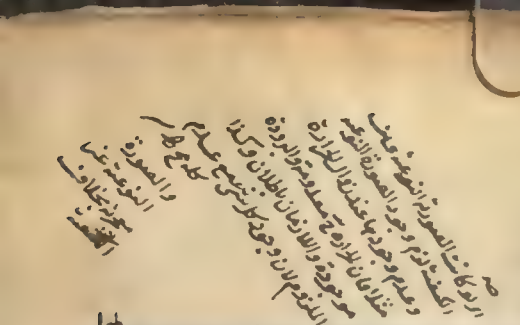

الصرف اذ لو كانت النارية باقية فوق راس الشمعة مع الاجزاء الدخانية لكان لها
اشتعال مرئي مثل ما كانت تحدثها ولا احرقت سقوف البيوت عند وصول
تلك الاجزاء الدخانية اليها واللازمان باطلان فكذلك الملزوم ووقوع الكون
والفساد انقلاب الجنس وان محال الرابع ان الكيفيات الحاصلة لها امور زائدة
على صور ها النوعية مغايرة لها وذلك لانها تشتمل في الكيفيات البسيطة
فيزول عنها بعض الكيفيات ويحدث فيها بعض اخر كتسخن الماء بعد
البرودة وعكسه مع بقاء صور ها النوعية مجالها في كلتا الحالتين فلو المغايرة
لزم اجتماع وجود الشئ وعدمه في حال واحدة وانه ظاهر البطلان واعترض
على هذا بان الصورة النارية تزول عند زوال الحرارة وكذا الصورة المائية
والارضية وتزولان عند زوال البرودة والجمود فلا يصح قولهم
ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية واجيب عنه بان زوال
الصورة النوعية عند زوال الكيفيات في الصور المذكورة ان
ادعي مطلقا فهو غير مسلم لكنه اما ان يكون اذا حالة التركيب ليس
كذلك وان ادعي في حالة البساطة فلم لكنه ما ذكرتم من العدم انما
يكون موجبا ان لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة بان
نقال ها ذكرتم من الدليل على المقدمة العائلة بان الكيفية تزول

مع بقاء الصورة النوعية وإن دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينفيها وهو

ان الصورة لا تبقى بزوال الكيفية والامثلة المذكورة والجواب المذكور هو

انكم ان ادعيتم الدافعة فهي ممنوعة اذ الدوام لا يثبت بثبوت الحكم في بعض

الصورة وان ادعيتم المطلقة فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه من

المطلقة اذ المطلقتان لا تتنافيان اما لو اورد بطريق المناقضة بان

يقال لانا ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة ويذكر الامثلة سند المنع

فالجواب عنه بمنع كونه كلاما على السند بل الجواب عن المنع وان يقال

المدعى هو الاطلاق في المقدمة المذكورة والمنع مندفع عنها لقيام المانعة

عليها بما ذكرنا من المثال وما ذكرتم من الامثلة لا تصلح سندا للمنع لعدم استلزامه

اياه وانما تستلزم المنع لو كان منافيا للممنوع وليس كذلك لما ذكرنا ان

المطلقتين لا تتنافيان والمنع انما يرد على الدوام ونحن ما ادعيناه

انها اذا اجتمعت اجزاؤها المنصغرة وامتزجت بحيث لا يحس امتيازها

بحسب الوضع وتفاعلت بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة

كيفياتها المتضادة حصلت من ذلك التفاعل والانكسار كيفية واحدة

متوسطة بين تلك الكيفيات المتضادة متشابهة في الاجزاء المقدارية

للمركب وتسمى هذه الكيفية المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات

التضاد الحقيقي الذي اعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية الخلاف بل المراد به مجرد عدم الاجتماع على موضوع واحد والا لم يكن المعرف المذكور للمزاج جامعا لعدم تناول المزاج الثاني الحاصل من امتزاج مركبات لها امزجة اول اذ الانكسار الواقع فيما بين تلك الامزجة ليس بمزاجا وليس بينها غاية الخلاف والمراد بالمتوسط بين الكيفيات ان تعدم كل منها بالقياس الى مقابله بحيث يستخن بالقياس الى البارد ويبرد بالقياس الى الحار فيكون وكذا بين الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك الكيفيات في اجزاء المركب ان لا تكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها في البعض الاخر بل يكون في جميع الاجزاء على حد واحد من القوة فان قبل المراد بالقوة وقوعها و فعل بعضها في بعض بقواها المتضادة ان كان هو الصورة النوعية لم يجز وصفها بالتضاد لان الصور النوعية جواهر والجواهر لا توصف بالتضاد واذ الاشتمال على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد والمتعاقب على الموضوع انما هو العرض لا الجوهر وان كان هو الكيفيات فالمتضاد الفعل والانفعال اما بالوجوب كون تلك الكيفية الواحدة فاعلة ومنفعلة بالنسبة الى ما يقابلها اما بالفعل فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا في حالة واحدة او المتعاقب فيلزم صيرورة ما هو غالب

ليب مغلوبا من مغلوبه وبالعكس وهو ايضاح قلنا المراد بالقوى اما
الصورة النوعية والمراد بكون العنصر فاعلا بالصورة فاعلية الصورة
كما يقال بهذا البناء محكم بامير المحكم اساسه وصح اتصافها بالتضاد اما
لان المراد بر التخالف لا التضاد الحقيقي او لانه يجوز من باب وصف الشيء
بصفة ما هو سببها اي بضدها المتضادة كيفياتها واما الكيفيات
فيكون الباء في قولهم للسببية ويكون المعنى على هذا التقدير ان العناصر
عند الامتزاج يفعل بعضها اي صور بعضها في بعض بواسطة الكيفيات فان
الصورة النارية مثلا تؤثر بواسطة كيفية الحرارة في الماء والصورة المائية تؤثر
بواسطة البرودة في النار وهو الفاعل هو الصورة النوعية والمنفعل في باب
يظن انه هو الكيفية وبامعان النظر يكتشف ان المنفعل اولا هو المادة ثم الكيفية
بواسطة المادة وبهوان صورة كل من العناصر تفعل بواسطة اصل الكيفية وتؤثر
الاخيرة بالاستيلاء الكيفية عنها فتامل فيه هذا التحقيق بحجة الصواب

ع كائنات الجو الراد بكائنات الجو ما يحدث من العناصر بغير
تركيب وتشبيها بكائنات الجو اما لان اكثر هذه الاشياء تحدث في الجو من
العلويات ولما كانت الاشياء المبحوث عنها في هذا الفصل كلها متكونة من
بخار او دخان كان بالحري ان نشعر اولا ببيان ماهيتها فنقول اشعة

حق التامل ادام يندفع الشبهات في الباب
والله الموفق لسلوك بحجة الصواب

العالي اولا انها اما تحدث شيئا بعد شيء او حالت
في جانب العلو للجو

الراد بالجو ما بين الارض ومقعر فلك القمر فانه
بالاكثر ان منها ما يحصل في بطن الارض كالزلزلة
وانفجار العيون ومنها ما يحصل في بيتين
لدخان والبخار والصبا
من الجوانح

انجلاء ان الطرق تكون من البخار لكن البحث في هذا الفصل
ليس الا عن التكون من بخار او دخان
والبخار عبارة
عن الجزء الذي هو اشد تباعدا
اجزاء صغارا ما سيلا تتحرك عنها
في الحس من غاية اتحاد الصغر كوجي

الكواكب وغيرها من المسخنات اذا اثرت في مياه صافية صادفتها في بعض المواضع
استحال بعض تلك المياه بتسخنها اجزاء هوائية متصاعدة بسبب افتضاء تسخينها
مختلطة بالاجزاء اللطيفة المائية اختلاطا ترتفع به الامتزاج الوضعي عن تلك
المختلطات بالاجزاء اللطيفة هي البخار واذا وقعت هذه المسخنات
على بعض المواضع الغائرة واحدثت بشدة التسخين بهالت اجزاء نارية
فتصادفن تلك الاجزاء النارية اجسامًا قابلة للاحتراق تشتعل بها واحدثت
منها بالاحتراق اجزاء هوائية متصاعدة مختلطة باجزاء ارضية لطيفة صابة
انفصلت عن تلك الاجسام وهذه الاجزاء الهوائية المتصاعدة المختلطة بالاجزاء
الارضية اللطيفة هي الدخان وههنا مقدمة اخرى لابد من تقديمها وهي ان كرة
الهواء بسبب ان ما قرب منها الى كرة الارض والماء مختلط باجزاء ارضية ومائية
لم تنفع عنها البتة وان ما بعد عنها صافٍ عن ذلك الاختلاط انقسمت
الى كرتين احاطت احديهما بالاخرى فالاولى المحيطة بهواء شفاف صافٍ عن شوب الهواء
الكثافة التي تحصل من اختلاط الاجزاء الارضية والمائية والثانية المحاطة حصلت
لها بالاختلاط المذكور كثافة تقبل بها النور والظلمة وتسمى بهذا الاعتبار كرة
الليل والنهار وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار حدوث الرياح
فيها كرة النسيم والمحاطة بحسب برودة ما اختلط بها من الاجزاء الارضية و

والمائة ان تكون باردة الا ان انعكاس الاشعة المسخنة عن وجه الارض تسخن منها
ما قرب من كرة الارض الى حد معين من سخنها وما فوق ذلك الحد باق على برودة
تعتضيها تلك الاجزاء الباردة فهذه الكرة الباردة من الهواء يسمى كرة الزمهرير
اذا تمهدت بهذه المقدمات فاعلم ان الاشياء التي يبحث عنها وعن اسباب حدوثها
في هذا الفصل اما اشياء حدوثها في الجو واما اشياء حدوثها في الارض اما التي
حدوثها في الجو فمنها السحاب والمطر والثلج واشباهها وسبب حدوثها ان
الابخرة الحادثة في بعض الاحيان اذا ارتفعت عن سطح الارض وتصاعدت
فاما ان تصل بتصاعدها الى كرة الزمهرير اولا فان وصلت اليها فان لم يكن
البرد هناك قويا يكاثف البخار الواصل اليها ما لها من البرد الغير البالغ و
تنزل منها قطرات الماء الحاصلة من البخار بالتكاثف نزول قطرات الماء
في الحمامات من الابخرة المتكاثفة بالبرد في اعالبها فالبخار المتكاثف بالوصول
الى كرة الزمهرير هو السحاب والقطرات النازلة هي المطر وان كان
البرد قويا فان انعقد ذلك البرد القوي في اجزاء السحاب قبل اجتماعها و
صيرورتها قطرات ما يحصل منها الثلج وان انعقد بعد صيرورتها قطرات
بالاجتماع يحصل منها البرد وان لم يصل الابخرة بالتصاعد الى كرة الزمهرير
فان كانت كثيرة غليظة لها قوام مشاهد قربما انعقد منها سحاب ماطر

اي غلظ

اي البالغ الى غاية البرد

اعلم ان البخار منعقد وروا ان كان من الارض كانت
صغيرة الجثة مستديرة الشكل قريبة من الكرة السريعة
الحركة في الهواء وان كان قريبا من الارض كانت كبيرة الجثة
غير مستديرة لعدم دوران ذواتها لسرعة نزولها

ان تكاثف ببرد يصيبها يشاهد ذلك في قلل الجبال احيانا وقد لا ينعقد بل
يبقى بخارا ملتصقا بالارض الى ان يتحلل بالتسخين ويسمى ضبابا وان كان
رقيقا لا تشاهد لرقتها ولطافتها ما ما ان يتحلل وينقلب بالكلية هواء
وهذا القسم لم يعتبروه ولم يضعوا له اسما واما ان ينزل منها ما شاء شيئا غير
منجمد وهي الطل والمنجمد وهي الصقيع ومنها الرعد والبرق والصاعقة
وحدوثها بسبب ان الابخرة والادخنة اذا تصاعدتا معا الى كرة الزمهرير
وانعقدت الابخرة بالكاثف سحابا وبقيت الادخنة محتبسة بين السحاب
ثم مالت تلك الادخنة اما الى العلو لبقاء سخونتها او الى السفل لاجتماع اجزائها
الارضية وعودها الى ثقلها الطبيعي بزوال السخونة وانفصال الاجزاء
الهوائية عنها فتمزق السحاب تمزيقا عنيفا يحصل به الرعد وان وقع
اصطكاك شديد بين الدخان والسحاب اشتعلت منه نار مثل ما يشتعل
من اصطكاك الزند والحجر فان انطفأت تلك النار في الجو عقيب اشتعالها
بلا تراخ لطافتها فهي البرق وان تشبثت باجزاء ارضية مجتمعة متصلة من
الدخان فيها دهنية او كبريتية نزلت تلك الاجزاء لغلظها مشتعلة فتخرق
ما يلاقيها في مسافة حركتها من الاجسام وهي الصاعقة ومنها الريح وذكر
لحدوثها اسبابا اربعة احدها ان السحاب اذا ثقل لشدة تكاثفه بالبرد اندفع

فع الجهة السفل فيحصل منه الريح اما الاول فلان السحاب يصير بنفسه ريحا
بواسطة انه يتسخن بالحركة فتتحلل في اثناء الحركة اجزاءه المائية ويصير
كله هواء متحركا وهو الريح واما الثاني فلان الهواء الملاقي له يتموج عند
الاندفاع الى جهة السفل ويسري هذا التموج قهرا وقع في سمت الاندفاع من
الهواء فيحصل الريح من هذا الهواء بسريان التموج فيه وثانيها اندفاع
السحاب من جانب الى آخر فان اندفاعه يوجب حركة للهواء الواقع في سمت
الاندفاع فيحصل منه الريح لا محالة ولم نذكر ان الاندفاع لاي سبب يعرض
للسحاب ولعل السبب في ذلك تراكم السحب وموضع واحد وتزاحمها
فيندفع بعضها بالتزاحم الى الاطراف او يكون السحب المتراكمة مختلفة
القوام فيندفع الكثيف الرقيق الى الجانب حسب ما يقتضيه وضع
وقوعها وثالثها تحلل للهواء فان للهواء الكثيف في ناحية اذا تحلل وازداد
مقداره فلا بد ان يشغل شيئا من موضع الهواء المجاور له فيتنحى هذا
الهواء المجاور له عن حيزه ضرورة فيشتاق الداخل الى حيز هواء اخر مجاور له
وهكذا يسري المدافعة الى حيث يسري فتحصل الريح ورابعها نزول
الدخان بثقله وتدافع للهواء الواقع في سمت نزوله حسب ما قلنا في
نزول السحاب بعينه ومن الرياح مهب يقال له السموم وهو ريح محرقة

والمراد بتموج الهواء حالة شبيهة بتموج الماء

او رحمها

عطف تفسير للتراكم

او احداثها

مثل

الثاني

بقضيه

الكاين ص

تحلل ج ب

تخلخل ص

فيشتاق ج

عطف تفسير

المتحلل الكثير من ذاته لا في خلا ج ٥ المتخلخل ازدياد مقداره بحيث ان يضم الى ما اخرج من الخلاخ وذا يكون في الايام الحارة غالبا م

فلا يرى فيها حرق بشتعل شعل النيران لاختلاطها باجزاء مشتعلة قيل
انها بقية مادة الشهب وقد يحصل السموم بمرور الريح على ارض
غلبت عليها الحرارة فتكتسي منها حرارة معفنة محرقة يفسخ اعضاء
الحيوان بالنفخ عند الاصابة ومنها قوس قزح وسبب الاحساس
بها وقوع اجزاء رشية شفافة متقاربة غير متحدة بالاتصال فوق الافق
في مقابلة الشمس بحيث لو كانت الشمس في ناحية الشرق من الافق كانت
تلك الاجزاء في ناحية الغرب منه او بالعكس شبيهة بالمرايا المصقولة تنعكس
عنها الاشعة الواقعة عليها الى وقوعها فلام جسم كثيف من جبل او سحاب
مظلم فان للجسم الشفاف كالبلور والزجاج بصيص كالمرآة في
انعكاس الاشعة عنها وحكاية اشباح عند وقوعها امام جسم كثيف
ويكون وقوع تلك الاجزاء الرشية على الصفة المذكورة عندما يكون
الشمس قريبة من الافق غير مرتفعة عنه جدا لان الاجزاء الرشية الكائنة
في الجو للطافتها تتحلل سريعا بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس
ويكون تلك الاجزاء الرشية على وضع ينعكس اشعاع البصر
عن كل منها الى سطح الشمس بان ينطبق الشعاع المنعكس من كل واحد
منها على الخط المستقيم الواصل بينه وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية

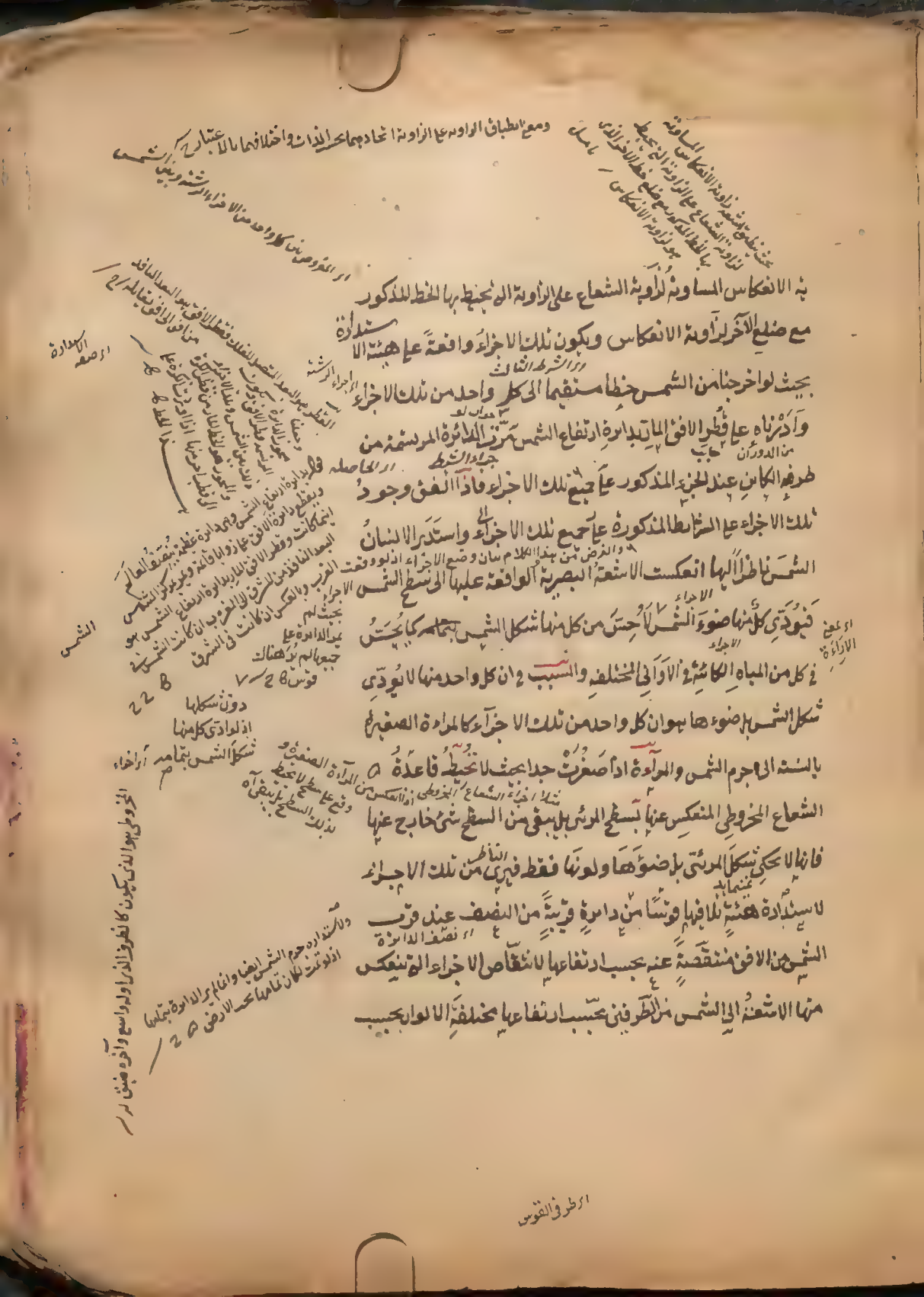

اختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر بتلك الاجزاء اذ المرآة المقوّرة لا يحكي
لون المرئي كما هو بل يزيد لونا مركبا من لون نفسها ومن لون المرئي فان
الناظر في المرآة الملوّنة يرى مشوبا بلون تلك المرآة تدل عليه التجربة وهذه القوس
المذكورة مع ما ذكرنا من سبب الاحساس بها هي قوس قزح مع سببها ومنها الهالة
وسببها ايضا اجزاء رشية صغيرة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة
وقعت بين الناظر والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر ووقع الشعاع المخروطي الخارج
عن رطوبته الجليدية على تلك الاجزاء الرشية نفذ منها سهم الشعاع المخروطي مع
ما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة ووقع على جرم القمر فيرى بها جرم القمر
وما وراء ذلك الشعاع القوي النافذ من الشعاع المحيط به اذا وقع بعضه الاشعة
على هيئة الاستدارة على ما شاهدوس ينتهي الى جرم القمر والحدقة من تلك الاجزاء الرشية
المعكوس من تلك الاجزاء الرشية الى القمر فيرى كل منها ضوء القمر دون شكله لما ذكرنا
من العلة في قوس قزح فيرى من تلك الاجزاء دائرة مضيئة محيطة بالقمر وهي
الهالة ومنها الشهاب وما يشبهه وسببها ان الدخان المتصاعد اذا وصل في
تصاعده الى كرة النار اشتعل فان كان ذلك الدخان غير متصل بالارض وكان
لطيفا بقليل بعد الاشتعال نارا شفافة فيفوت عن الحس بشفافها ويظهر
انها انطفت وهو الشهاب وان كان غليظا بقي بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث

فتحدث منه الكواكب ذوات الأذناب وعلامات أخر حمرا وسودا هايلة وان كان
منفصلا بالارض ونزل اشتعال دخان السراج المنطفى عند وصوله الى شعلة سراج
آخر فوقه على الاتصال الى السراج المنطفى فيشتعل آنا وبسبب هذه النار النازلة
حريقا لاحراق الاجسام الكائنة فى مواضع نزولها واما الخ حدوثها فى الارض
فالمذكور منها ههنا هو الزلزلة وانفجار العيون اما الانفجار فبسبب ان الابخرة المتكونة
تحت الارض دائما تلتجئ وتصادمت من ردة الارض بما ينعقد منها مياها مختلطة بها
بخانة فربما تجد تلك المياه منافذ من الارض فتخرج منها وربما شقت الارض عنها
لكثرتها وقوة الابخرة التى معها فان كان لتلك المياه مدد من جهة الغوائر و
القوابل بحيث كلما نبع منها شئ حدث عقيبه منها شئ وهكذا على الاتصال فى
العين الجارية والا احتمع الخارج منها فى موضع غائر من الارض غير زائد فى المقدار
لانقطاع المدد وعن هذا تنشأ العين الراكدة واما الزلزلة فبسبب ما يحتبس فى الارض من بخار
او دخان وريح كثيرة المقدار فتحرك طالبا للخروج ولا يجد منفذا للخروج عنه اما
لاستحصاف ظهر الارض واما لغلظ الخبيث وضيق المقام الا بضغة فيحرك قطعة
من الارض تحريكا ربما يؤدى الى انشقاق الارض فيسمع صوت هائل من انشقاقها
الارض وربما ظهر من موضع الانشقاق نار محرقة او مياه مختلطة بها اجزاء حامية من
الارض واعلم ان القوم لا يرجعون اكثر اسباب الحوادث المذكورة فيما بعد

بهذا بل غاية سعيهم في ذلك ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب بالحدس او التجربة لا غير فمن الجائز ان تكون لكل من تلك الاسباب سوى ما ذكروه وكيفما وقد ذكر بعضهم (من المؤلف) لبعض تلك الحوادث اسبابا غير ما هو المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها من الاسباب ما لا ينبغي بدركه العقول البشرية الموصوفة بالقصور وانما يحيط بكنهه من هو عليم بذات الصدور قال فصل في المعادن اولا كل جسم مركب من العناصر فمن شان صورية النوعية حفظ تركيبه ليتم بها اجزاؤه العنصرية المتدانية بطبايعها الى الانفكاك عنه فان لم يصدر عنها اثر في المركب سوى الحفظ المذكور فهي الصورة العدنية والجسم المركب المتنوع بها معدن وان صدر عنها مع الحفظ التغذية و النمية لا غير فهي النفس النباتية والجسم المركب المتنوع بها نبات وان صدر عنها الحس والحركة الارادية مع ما يصدر من النفس النباتية فهي النفس الحيوانية والجسم المتنوع بها حيوان والحيوان ان تعلق به نفس مجردة هي مصدر النطق وادراك الكليات فهو الانسان والا فهو الحيوان الاعجم واعترض على هذا التقسيم بان المرجان (اعز الله انصاره) ليس بمعدن مع انه عد من المعادن وكذا النخيل بل الاشجار كلها معدودة في انواع النبات مع ان لها حركات كانها ارادية فان بعض الاناث من النخيل يميل الى بعض الذكور منها ميلا عشقيا ويعترف الى جهته وكذا عروق الاشجار يميل الى جانب الماء واغصانها يميل عن الجدار الواقع في سمت حركتها وعدم كون ازدياد المرجان

تقسيم العقل

بمنهاج

بخلاف تراب بحيطها وان علت عليها الاخبان تولد منه الملح والزاج والكبريت
والنوشادر ثم من اختلاط الزيبق والكبريت على اختلافها يتولد الاجسام السبعة
المطرقة وهي الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني
وبهذا القدر من الكلام ههنا كلام اجالي اقتصر عليه المصنف وتفاصيلها مذكورة في
المطولات فمن رامها فليطلبها منها واعلم ان احكام هذا الباب ليست من
الاحكام التي قام البراهين على الطريق الموصل الى العلم بها انما هو الحدس او التجربة
لاغير وصاحب التجربة او الحدس هو القاطع بهذه الاحكام واما من دونه فقصارى
امره فيها تقليد من له وثوق من اهل الحدس او التجربة وايراد ما في كلامه على سبيل
الحكاية عنه فلهذا اقتصرنا اثر المصنف والميل الى الاختصار والله نتجنب عما
يعد من الاكثار قال وفصل في النبات او النبات جسم مركب له
صورة نوعية اثرها المتقن الشامل لانواعها التغذية والتغذية مع
حفظ التركيب والمصنف عبر عنها بلفظ القوة باعتبار كونها مبدأ للفعل او
الانفعال وحكم عليها بانها عديمة الشعور ذهابا منه الى التقسيم المشهور وهو
اللهم الا ان يقال بعدم الشعور عدم تيقنه على ما ذهب اليه اهل التحقيق بسبل
وانها تصدر عنها الحركات المختلفة وهي حركة الجسم النباتي الطبيعي المسماة
نموا والافعال المختلفة كالجذب والامساك وغيرهما بالآلات المختلفة
في الاقطار الثلثة على التناسب

المحلمه من الجاذبة والماسكة وغيرها وبهذه الصورة النوعية هي النفس
النباتية المعرفة بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي
فالكمال ما تكمل به النوع في ذاته او في صفاته والاول للنوع اعني ما تكمل به
النوع في ذاته هو الكمال الاول لتقدمه على النوع ومنه الصورة النوعية
لان الصورة النوعية للجسمية مع الهيولى طبيعة جنسية ناقصة غير
متحصلة انما تحصل وتكمل نوعا بانضمام الصورة النوعية اليها والثاني ما
تكمل به النوع في صفاته وهو ما ينبع النوع من العوارض وهو الكمال
الثاني لتاخره عن النوع والمراد بالطبيعي ما يقابل الصناعي وبالآلي ما يكون
له قوى مختلفة بها الآلات لصدور الافعال المختلفة عن صورته النوعية
وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي متعلق بقوله آلي او آلي حصلت
آليته المعينة من جهة الامور المذكورة لا من غيرها والحصر مستفاد من
القرينة الحالية لانه بصدد تميزها عن النفس الحيوانية والانسانية والتميز
انما يحصل بالحصر لاشتراك النفوس الثلث في الامور المذكورة فالكمال
بمنزلة الجنس يتناول كل كمال وقوله اول يخرج الكمالات الثانية فانها
منها لا يسمى نفسا وقوله لجسم طبيعي احتراز به عن الصورة الكمالية
للاجسام الصناعية كالهيئة الحاصلة للسرير وقوله آلي احتراز عن
فانها كمالات لكنها ليست كمالات طبيعية او صناعية

عن الصوالب الباطرِ والمعادِن وقوته من جهة ما يتولد الخ احتراز عن النفس
الحيوانية فحصل من ذلك ان النفس النباتية لها قوى ثلث بها الآلات في
صدور الافعال الثلثة المذكورة من النفس النباتية احدها الغاذية وهي
آلة التغذية وثانيها النامية وهي آلة التنمية وثالثها المولدة وهي آلة التوليد
فالغاذية هي التي تحيل الجسم الغذائي الوارد عليها الى جوهر وتلصقه
به فيصير ذلك الملتصق بدلا عما يتحلل من جوهر المحل بالحرارة الغريزية و
الحرارة الحاصلة من الحركات التي لا تحيص عنها والنامية التي تجعل المحل زائدا
في الاقطار الثلثة الطول والعرض والعمق الى ان تبلغ المحل غاية النشو
زيادة كائنة على تناسب طبيعي اريكون الزيادات الثلث الحاصلة في الاقطار
الثلثة على ما ينبغي بمقتضى طبيعة المحل وقولنا في الاقطار الثلثة احتراز
عن الزيادة الصناعية فانها لا يكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية
في بعض الاقطار يوجب النقصان في بعض آخر وقوله الى ان تبلغ غاية
النشو احتراز عن السمن فان منع هذا القيد كون البلوغ الى غاية
النشو غاية للزيادة في الاقطار والزيادة في السمن ليست غايتها البلوغ
الى غاية النشو فان السمن قد يحصل بعد غاية النشو وزيادة الغاية لا
تحصل بعد الغاية وقوله على تناسب طبيعي احتراز عن الزيادة التي ليست

ليست للتناسب الطبيعي كالورم هكذا قيل والحق ان الزيادة في السمن ليست
على التناسب الطبيعي فلا حاجة الى ان تبلغ غاية النشو للاحتراز اللهم
الا ان يقال ذكر هذا القيد لزيادة التوضيح لا للاحتراز والمولدة هي التي
تفرز من المحل جزءا وتجعله مادة شخص آخر من نوعه مهيئة لقبول صورة
النوع والقوة الغاذية تخدمها قوى اربع وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة
والدافعة لان الجسم الغذائي اما ان يصير غذاء او استحال من صورته
(والمراد من الجسم الغذائي المأكولات التي تؤكل)
لا صورة الجسم المغتذى فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى موضع من
المغتذى يحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة وبعده للهاضمة الاستحالة لا يحصل
دفعة بل في زمان لان الجسم الغذائي له اطوار يتخرج فيها الى ان يحصل له
(من العلقة والمضغة ح)
بالاخرة صورة المغتذى فلا بد من قوة اخرى تمسكه في موضع الاستحالة
(ح طور وهي النطفة)
زمانا يحصل فيه الاستحالة وهي الماسكة ولا بد من قوة اخرى تحيله وتهيئه
لقبول القوة الغاذية من التشبيه والالصاق وهي الهاضمة والجسم الغذائي
(ليست الجسم الغذائي الذي يجوز به الجسم المغتذي)
ليس بجميع اجزائه صالحا لان يصير جزءا من المغتذى بل بعضه منه في
كل دفعة مالا يصلح ان يصير جزءا من المغتذى وبقاء تلك الفضول
في المغتذى تضره من جهة تضييق المكان والضغطة فلا بد من قوة اخرى
تدفع تلك الفضول وهي الدافعة والنامية تفعل فعلها الى آخر سن

فان بدون الاستحالة امتنع ان تصير جزءا من المغتذى ح

النمو وبعد ذلك تقف عن فعلها واما الغاذية فتفعل فعلها الى ان تتحلل
عنه فتودي الى فساد التركب واعلم ان من القوى النباتية قوة اخرى
لم نذكرها المصورة من شانها تصوير المادة التي يتصل بها المولدة بصورة
نوع المحل حتى يحصل المتولد بالفعل والقسم التام ان يقال القوة
النباتية اما ان يكون فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع والاول
اما ان يكون اثره النماء وهي النامية او الاغتذاء وح اما ان يكون
فعلها التغذية وهي الغاذية او مقدماتها من الجذب والامساك و
الهضم والدفع وهي الخوادم الاربع للغاذية والثانية اما ان يكون فعلها
تحصيل المادة المتولد وهي المولدة او تصويرها وهي المصورة وان
فصل في الحيوان الخ اقول الحيوان جسم مركب اختص من بين
المركبات بالنفس الحيوانية التي تشارك النفس النباتية في افعالها و
تمتاز عنها بادراك الجزئيات والحركة الارادية و عرف بانها بحال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الخ يخرج بمطوقة النفس النباتية
وبالحصر المفهوم منه بالقوة الحالة النفس الناطقة والكلام في
القيود الباقية هو ما ذكرناه في النفس النباتية بعينه فلا نعيده ٥
فللنفس الحيوانية باعتبار ما يخصها من الآثار قوتان احديهما القوة

لا اعتبار بما يعرفها

القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما حواس ظاهرة تدرك
الامور المادية متعلقة بها او باطنة تدركها لا معها فالحواس الظاهرة خمس
الاولى حاسة السمع وهي قوة يحلها العصب المفروش في مقعر الصماخ من
شانها ادراك الاصوات والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء من
تموج بسبب قوي هو امساس عنيف او قلع هو تفريق عنيف والحرف
هيئة عارضة للصوت يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل
تميزا في المسموع قويا تميزا في المسموع للاحتراز عن هيئة يتميز بها صوت
عن صوت آخر مثله تميزا لا في المسموع كالطيب وملائمة الطبع فان الصوت
الطيب الملائم للطبع انما يتميز عن غيره بالوجدان لا بالسمع وهذا
التعريف اورده الشيخ في الشفاء واعترض عليه بان الحرف ليس هو الهيئة
العارضة للصوت فقط بل هو الصوت مع الهيئة ولعل الصواب
ما ذكره المعترض اذ الصوت والحرف كلاهما مسموعان فلو كان الحرف
هو الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع عند سماع الحرف شيئين الصوت
والحرف وليس كذلك لان المسموع انما هو الحرف لا غير وهذا ظاهر عند
الرجوع الى النظر الثانية حاسة البصر وهي قوة يحلها العصبتان المجوفتان
النابتتان من مقدم الدماغ المتقاطعتان على هيئة الصليب المنتهيتان

الى العينين من شانها ادراك الاضواء والالوان الثالثة حاسة الشم وهي قوة
يحلها الزائدتان النابتتان في اقصى الخطوم الشبيهتان بحلمتي الثدي من شانها
ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق وهي قوة يحلها العصب المفروش
على سطح اللسان من شانها ادراك الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهي
قوة يحلها العصب السادس في الجلد كله من شانها ادراك الحرارة و
البرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة والخشونة واللين والصلابة
والثقل والخفة والزوجة والهشاشة والحواس الباطنة ايضا خمس
خمس الاول الحس المشترك ومحله مقدم التجويف الاول من الدماغ
وينتهي اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة كانها عين ينشعب
منها خمس انهار واستدل على مغايرته للحواس الظاهرة بان الغطرة النازلة
تؤثر خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليست
رؤية الخطين المذكورين بطريق التخيل والتذكر لما غاب عن البصر بعد
الحضور حتى يمكن القول بانها في الخيال بل بطريق المشاهدة فهذان الخطان
لبساء الخارج ضرورة ان ليس في الخارج الا الغطرة والنقطة ولا في حاسة
البصر اذ هي لا يدرك الا المقابل فيها اذن في قوة اخرى تحتملان فيها بانفعال
ارتسامات صورة الغطرة والنقطة فيها عند كونهما في حدود المسافة

شق عن جيد المحالفة بالكبريت تولد الرصاص وان كان الزيبق والرصاص
الكبريت رديئين فان كان الزيبق مختلطا ارضيا والكبريت مع ردائته يسيرا فانه يولد
يولد الحديد وان كانا مع ردائتهما ضعيفي التركيب تولد الاسوب وهو الرصاص
الاسود فان قلت لم قيد البخاريان لا يكون كثيرا في تولد المعادن قلت
لان الابخرة اذا كانت كثيرة تضاعدت فيكون منها ما مر في الفصل السابق
ولذا لا يكون وجودها كثيرا قال فصل في النبات الخ اقول كل مركب
من العناصر ذي صورة نوعية فاما ان يكون صورته مبدأ للحس و
الحركة الارادية اولا والاول هو المركب الحيواني والثاني ان يكون صورته
مبدأ للتغذية والتوليد والنمو اولا والاول هو المركب النباتي والثاني
هو المركب المعدني فاذن النبات لفوة عدم الشعور تصدر عنها
حركات مختلفة هي حركاته في الاقطار الثلثة وافعال مختلفة هي التغذية
والتنمية وتوليد المثل بالقوى المختلفة فان الواحد لا يصدر عنه افاعيل
مختلفة الا بالقوى والآلات المختلفة ويسمى تلك القوى العديمة
الشعور بفساتها نباتية فان قلت قد شوهد ان بعض الاناث
من النخيل يتحرك الى جهة بعض المذكور منها دون بعض وحالة كون
الريح فيها الى خلاف تلك الجهة وكذا يميل عروقها الى الصوب الذي

كان ح

لد

الافعال المختلفة كالجذب والامساك وغيرهما
والقوى والآلات كالجاذبة والماسكة وغيرهما
فالاتان عطف تفسير للقوى

فمنه الماء والنهر وانحرافها في صعودها عن الجدار المحاذي لها وهذا دليل
ان للنخل من النبات شعورا وادراكا ما فلت هذا لا يوجب الجزم بذلك
لجواز ان يكون هذه الافاعيل ايضا طبيعية فان قلت قد قيل ان للمرجان
تغذية ونمية وتوليدا قلنا الكلام في جوازه فنقول من الواضح كل مركب
ذي صورة اما ان لا يتحقق لنا كون صورته مبدأ للحس والحركة الارادية او
يتحقق لنا ذلك والاول ان لم يتحقق في صورته مبدأ التغذية والنمية
والتوليد فهو المركب المعدني وان تحقق لنا ذلك فهو المركب النباتي والثاني
هو المركب الحيواني وقد عرفت النفس النباتية بانها كمال اول لجسم
طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويتغذى فالكمال ما يكمل بالنوع وبالاول
احترز عن الكمالات الثانية وهي الكيفيات التابعة للكمال الاول وقولنا
لجسم طبيعي احترز عن كمالات الجسم الصناعي كالمتكلات التي للسرير
وقوله الي آلي كونه ذا آلات يصدر عنه بتوسطها الافاعيل التي هي التغذي
والنمو والتوليد وهو احتراز عن كمالات البسائط العنصرية والمعادن
وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويتغذى فقط احتراز عن النفس الحيوانية
والانسانية فلها قوة غاذية وقوة نامية وقوة مولدة اذ كل فعل يكون
مستندا الى قوة فالقوة الغاذية هي التي تحيل جسما اجنبيا الى الجسم الغذائي

هي المثل كله للجسم الذي هي فيه و[illegible] تلصق به او لذلك الجسم الذي هي
فيه بدل ما يتحلل عنه فعمل الغاذية هو الاحالة الى مشابهة المغتذى ومحل ذلك او القوة
الفعل هو الغذاء وغايته هو اخلاف بدل المتحلل والقوة النامية هي التي
تزيد في الجسم الذي هي فيه في اقطاره طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال
النشو على تناسب طبيعي وانما قال تزيد في اقطار الجسم ليخرج الزيادات
الصناعية فان الصانع اذا اخذ قدرا من المادة فان زاده في طوله
او عرضه نقص من عمقه او بالعكس وانما قال الى ان يبلغ كمال النشو ليخرج
به السمن فان النمو والسمن يشركان في الازدياد في الاقطار بانضياف
مادة الغذاء اليه ويفترقان بطلب كمال ما يقصده الطبع اذ لا يقصد
بالسمن ان يبلغ الجسم الى غاية النشو وانما قال على تناسب طبيعي ليخرج
الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم وبانان القوتان لاجل
الشخص والقوة المولدة هي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا بعد
الهضم التام وتجعله مادة وبداء المثل ونعني ان يعلم انها عاقبتين احدهما
مادكر المصورة والثاني المصورة وهي التي تفيد بعد استحالة الجزء المختزل
الصور والقوى والاعراض الحاصلة للنوع وهذه القوة المولدة
لاجل النوع والغاذية تجذب الغذاء وعكسه وتضمه وتدفع ثقله

فان السمن لا يحصل بعد غاية النشو وزوال الغاذية لا بعد غايته زاده

او تفيده او تفصله عنه وتبدله بدل ما يتحلل من الشخص

او تعد المادة التي قبلها المولدة الصور والقوى والاعراض الحاصلة للنوع الذي انفصل عنه البزر

او المنقطع

او لاجل حفظ النوع

تقسم فان فعل الغاذية بتغيير المادة الغذائية واعدادها لان تتحد
لقبول الصورة العضوية والمادة لا تكون بحيث بذاتها وللهي ايضا حاصلة
عند العضو فلا بد من ان يجذبها وذلك انما يكون بقوة وتلك القوة هي
الجاذبة ولما جذبت الجاذبة المادة الى العضو ولم يكن تشبه بجوهره احتاج
الى ان تتغير وتتحيل الى جوهره ولان الخلط جسم رطب سيال تتحيل ان
يقف سفله فلا بد ان يقسره قاسر على الامساك وذلك انما يكون
بقوة اخرى فتلك القوة هي القوة الماسكة ولان احال القوة الغاذية
انما يكون الى ما هو متقارب الاستعداد للصورة العضوية فلا بد من
ان يجعله متقارب الاستعداد بالهضم اولا وذلك انما يكون بقوة
اخرى فتلك القوة هي الهاضمة ولان الغذاء مركب من جوهرين احدهما
صالح الان يتشبه بالمغتذى وثانيهما غير صالح له فلم يكن له بد من ايقاء
فضله عن هضم الهاضمة وهذه الفضلة لو بقيت في العضو اضرت
به من وجهين الاول انه اذا احتبس في العضو يضيق عليه
المكان وتمنع مادة اخرى يحتاج الى القائها الى العضو الثاني انه
اذا احتبس في العضو بعضه تضغطه وتثقله وتغير الحرارة
الغريزية فلا بد ان يدفع ما يبقى في العضو مما لا يحتاج اليه وذلك انما

والا لاستحالة حركة وكل حركة في زمان فلا بد
من زمان فغير يتحيل الى جوهره ص

الضغط افراد ن نو وكر وفن

او الطبيعة

انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الدافعة فاذن للقوة الغاذية
قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثفل والنامية تقف عن
الفعل اولا وتبقى الغاذية تفعل الى ان يجز لوجوب تناهي القوى
فعرض الموت الطبيعي مال فصل ٤ الحيوان اح اول النفس
الحيوانية كمال اول لجسم طبيعي الخ من جهة ما يدرك الجزئيات و
يتحرك بالارادة فقولنا كمال اول لجسم طبيعي الخ كالجنس وقولنا من
جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة كالفصل المميز لها عن النفس
النباتية فللحيوان قوة مدركة للجزئيات وقوة محركة والمدركة اما في الظاهر
او في الباطن اما التي في الظاهر فهي الحواس الخمس التي هي السمع
والبصر والشم والذوق واللمس والسمع هي قوة مودعة في العصب
المفروش في مقعر الصماخ يدرك ما يؤدي اليها الهواء المنضغط
بين قارع ومقروع وهو الصوت والحرف والبصر قوة مرتبة
في التقاطيع الصليبي بين العصبتين الآتيتين الى العينين على التفصيل
المذكور في كتب الشرع من شانها ادراك الالوان والاضواء و
الشم قوة مودعة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
تدرك ما يلاقيها من الروائح والذوق قوة منبثة في العصب المفروش

البيع

الاول ان تقابل بدل وهو عرض لا يوجد الا في الاجسام والثاني ان تقابل بدل وهو عرض لا يوجد الا في الاجسام والحيوان

عاجزم اللسان من شانها ادراك المطعوم العذب العذيذ الطعم الذي في الفم
واللمس قوة منبثة في جميع جلد البدن مدركة لها الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والصلابة واللين والملاسة والخشونة واما التي في الباطن فهي الحس
الذي هو الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة لانها اما ان يكون
مدركة فقط او مدركة ومتصرفة والاول اما ان يكون مدركا للصور الجزئية
وهو الحس المشترك او للمعاني الجزئية وهي الوهم وكل واحدة من هاتين القوتين
خزانة فخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة والثاني وهو المدركة
المتصرفة هي المتصرفة وتسمى المفكرة باعتبار استخدام النفس لها ومتخيلة
باعتبار تحركها بتبعا للوهم او للموضوعها بتبعها والحس المشترك قوة مرتبة في مقدم
التجويف الاول من الدماغ يقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة و
الذي يدل على وجود هذه القوة هو انا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما
وليس ذلك في الخارج ضرورة ان الموجود هو كنقطة ولان البصر اذا ابصر لا ترتسم فيه
الا المقابل وليس المقابل الا القطرة والنقطة ونحوها فقوة اخرى غير البصر فيها
يتصل الارتسامات المتتالية بعضها ببعض فيحصل خط ولقائل ان يقول لم لا
يجوز ان يتصل الارتسامات المتتالية من القطرة النازلة مع البصر قوله لان
ما دام يرتسم في البصر من القطرة النازلة يزول عند زوال المقابلة فان البصر

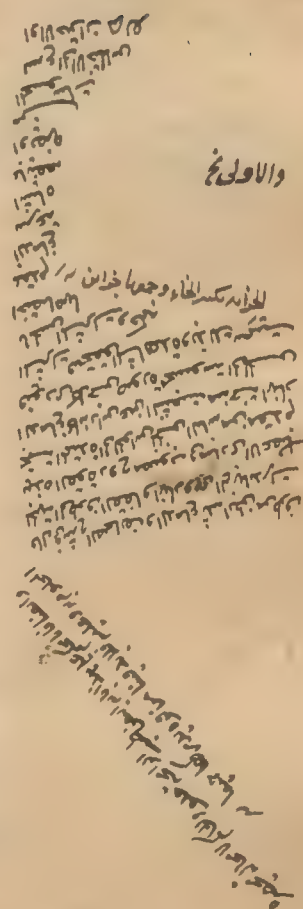

البصر لادراك الا المقابل فلنا ذلك ممنوع لان ما ينطبع في الجليدية لا يزول الا في
زمان يدل عليه النظر الى الشمس والى الروضة الخضراء فيجوز ان يتصل الادراك
الاخر بالسابق قبل زواله فيحصل بهما لحظ واما الخيال ففي قوة وموخر التجويف
الاول من الدماغ يحفظ جميع صور المحسوسات ومثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة
للحس المشترك والذي يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ولهذا
يوجد احدهما دون الاخر كالماء فانه يقبل ولا يحفظ فالقوة الواحدة لا
يصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا
فالقابلة وهي الحس المشترك غير الحافظ وهي الخيال فاذا ادرك المشترك خزنها
عند الخيال فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى
نحكم عليها بانها هي التي شاهدناها قبل فلولم تكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان
الذهول لما امتنع منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك ولقائل ان يقول هذه
الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون انحفاظها في الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف
بين حالتي الذهول والنسيان بملكة الاتصال بها وعدمها واما الوهم ففي قوة
مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات
كالقوة القاضية في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف
عليه وهي معاونة لما يدرك الصور ويحفظها ويتصرف فيها فان قلت لانم ذلك

اي الحس الخيال

يكون اما بالعدم الذي يسمى الفناء العام ويكون
الغائب فانه يتحقق لنا ملكة الاتصال به ولذا نذكر الغائب عنا متى
فنا التذكر لا الذكر كما قد ذكر في الكلية واستشكل النسيان
الاتصال اذ الاعتراض ما قد فان الغائب لما فقد
وبعد الاعتراض يكون بعيدا بالمفارق لا يرتسم فيه الصورة
للصور اما بالحلول ان المفارق الحادثة وكذا
والاول باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصورة
لخزينة المكتنفة بالعوارض المادية وكذا
الثاني لانه لو امكن ان يدرك شيئا بالاتصال لامكن
للحساسة الفائتة عنا بالاتصال به
ان يبصر شخص ويسمع بالصوت الغير وساعته
وبطلان ذلك لا يخفى على احد
الا ان يقال ان ركود الفائدة للصورة انما يكون لضعف الفائدة
وفان لم يضعفها في التجويف الاوسط من الدماغ

لان المدرك لعداوة الذيب مدرك لم فقد ادرك المحسوسات قلت المدرك
لعداوة الذيب لا يجب ان يكون مدركا لم على الانفراد بل الوهم يدرك ما
يدركه بشاركة الحس والخيال وبنفرد بتخصيص مدركه وبصير جزئيا واما الحافظ
فهي قوة مرتبة في التجويف الاخير من الدماغ يحفظ ما يدرك القوة الوهمية
من المعاني الغير المحسوسة وهي خزانة القوة الوهمية كما ان الخيال خزانة الحس
المشترك واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ من شانها
تركيب بعض الصور مع بعض او بعض المعاني مع بعض الصور او تفصيل البعض
عن البعض قال الشيخ آلة القوة الوهمية الدماغ كله لكن الاخص بها التجويف الاوسط
وسلطانها المتخيلة في الجزء الاول من ذلك التجويف واعلم اختصاص هذه القوى
بهذه المواضع بان الافة ان تطرق الى احد هذه المواضع اختل فعل القوة التي
تنسب اليه ولما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة فهي التي اذا
ارتسم في الخيال صورة المطلوب او المهروب عنه جدت القوة الفاعلة على الجزب
وتسمى قوة شهوانية ان كانت حاملة على التحريك لجلب الاشياء المتخيلة ضارة او
نافعة كانت مطابقة للامر الواقع او لم تكن وغضبية ان كانت حاملة على التحريك
لدفع الاشياء المتخيلة ضارة او نافعة طلبا للغلبة واما الفاعلة فهي القوة
التي تصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة تمديد العضلات وارخائها فان قلت

قلت لم قدم المدرك على المحرك قلت لان الادراك متقدم على الحركة الارادية لكونها
مرتبة على الادراك قال الفاضل في الانسان الخ اقول النفس الناطقة
كمال اول لجسم طبيعي آلي من حيثه يدرك الامور الكلية وتفعل الافاعيل
الفكرية وقولنا كمال اول لجسم طبيعي آلي كالجنس يشمل القوى النباتية و
الحيوانية وقولنا من حيثه يدرك الامور الكلية وتفعل الافعال الفكرية كالفصل
يخصصه بالانسانية فللانسان قوة عاقلة يدرك بها التصورات والتصديقات
ويحكم بعضها على بعض وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال
الجزئية بالفكر والروية على مقتضى الرأي تخصها والقوة العاقلة لها ادراك
النظريات من المعقولات مراتب اربع لان الشيء الذي من شانه ان يقبل
شيئا قد يكون بالقوة قابلا وقد يكون بالفعل والقوة قد يكون
قريبة وقد تكون بعيدة فالمرتبة الاولى ان تكون النفس خالية عن
المعقولات لكن هي مستعدة لها كاستعداد الطفل للكتابة وتسمى
ح بالعقل الهيولاني تشبيها لها بالهيولى الاولى التي لا صورة لها ونفسها بذات
صورة وهي موضوعة لكل صورة المرتبة الثانية ان تحصل لها من المعقولات
الاولية ما يمكنها ان تتوصل معها وبها الى النظريات كقوة الصبي الذي يتزعزع
وعرف القلم والدواة وبسائط الحروف على ان يكتب ويتمرن بالعقل با

الملكة لتحصيلها ملكة الانتقال ح من الاوائل الى الثواني والمرتبة الثالثة
ان يحصل لها المعقولات المكتسبة بعد المعقولات البديهية لكن
لا نطالعها ويرجع اليها بالفعل بل كانها صارت مخزونة عندها فمتى
شاءت نطالعها كقوة الكاتب المتكمل للصناعة اذا كان غير كاتب
بالفعل وتسمى ح العقل بالفعل وان كان بالقوة اذ اقيس الى ما
بعده الا انه قوة قريبة الى الفعل جدا المرتبة الرابعة ان تكون
الصور المعقولة المكتسبة حاضرة وهي مطالعة لها بالفكر وعاقلة بها
بالفعل بانها عاقلة لها كذلك كالمتكمل للصناعة الكتابة ع حال مباشرته لها
وتسمى ح عقلا مستفادا لانها انما يخرج الى الفعل بسبب يخرجها اليه اذا اتصلت
به نوعا من الاتصال وهو العقل المطلق والقاء القصوى وعنده يتم
الجنس الحيواني والنوع الانساني واطلاق لفظ العقل عليها بالاشتراك
وسمى العقل بالملكة ان كان في القاء تسمى قوة قدسية فاعلم ان الانتقال
من الاوائل الى الثواني قد يكون بالفكر وقد يكون بالحدس بان يتمثل الحد
الاوسط في الذهن دفعة اما عقيب طلب وشوق من غير حركة واما
من غير اشتياق وحركة وتتمثل معه المطلوب ولازمه فالفارق بين الفكر و
الحدس وجود الحركة في الفكر وعدمها في الحدس وكل واحد منهما يختلف

علم

يختلف فيه الناس في قلة وكثرة واحدها وبه الفكر يختلف فيه الناس
في بطوه وسرعة وكما تجد جانب النقصان ينتهي الى عديم الحدس و
غير منتفع بالفكر فأيقن ان الجانب الذي يصل الزيادة يمكن انتهاؤه الى
حد عنه اكثر احوالهم عن التعلم والفكر وهذه هي القوة القدسية
فوله واعلم ان القوة العاقلة بتجرده عن المادة برهان يبين ان
القوة العاقلة اي النفس الناطقة قوة بتجردها عن المادة لا
تفتقر بذاتها وضع والدليل عليه هو انا لو كانت ذات وضع
فاما ان لا تنقسم او تنقسم ولا سبيل الى شيء منهما فليست ذات
وضع اما الى الاول فلان كل ما له وضع فهو منقسم لما مر في نفي الجزء
الذي لا يتجزى واما الى الثاني فلان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم
انقسامها لان الحال في المنقسم منقسم ضرورة ان الحال في احد
جزئيها غير الحال في الجزء الاخر لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين
فلا تكون البسيطة بسيطة هف وان كانت مركبة وكل مركب يعقله مبسوط
بعقل بسائط فلزم ايضا انقسام تلك البسائط هف فان قلت
بعقل كل مركب مسبوق بتعقل اجزائه واجزاؤه لا يجب ان يكون بسيطا منقسما محال
بسائط لا تنقسم اصلا قلت لما كان تركيب الماهيات المعقولة

اي لا يكون بشيء آخر

من اجزاء عن مساهمة ممنعا فيجب انتهاؤها بالتحلل الى ما لا ينقسم
اصلا وتعقل الشيء مسبوق بتعقل جميع اجزائه فكون تعقل المركب
مسبوقا بتعقل الاجزاء التي ينتهي المركب اليها بالتحليل ويلزم الخلف
ونقول ايضا ان التعقل ليس بالآلة الجسمانية والا لعرض لها
الكلام بضعف البدن كقوى الحس والحركة وليس كذلك لان القوى
البدنية بعد الاربعين يأخذ في الكلال والنقصان مع ان القوة
العاقلة هناك يأخذ في الكمال فان قلت الشيخ الهرم كما كلت آلة
وضعفت قواه البدنية فكذلك كلت قوة العقلية واختلت ادراكاته
قلت لو كان الهرم موجبا لكلال النفس لوجب ان يكون موجودا
عند فتور المزاج والقوى وكان يجب الكلال في ادراك المعقولات
والشعور بالذات بعد الاربعين وليس كذلك فان كثيرا من
الشايخ يضعف جميع قواهم الا العقل فانه يكون اما ثابتا واما
في طريق الازدياد فكلال النفس ليس لذاتها بل لاشتغالها باحوال
البدن والضعف الطارئ عليه فلا يكون موانيا في الاستعمال
والشيخ قد يعرض له من امور غير ما تشغله عن امر نفسه لا انه لا فعل
له في نفسه قوله ونقول ايضا ان النفوس حادثة واعلم ان

العقوة العاقلة اى النفس ليست فوق جسدانية

اى هذا نازع منها او العلم

اعلم ان النفوس متعددة بتعدد مختلفة ادلا الاختلاف والتعدد لكان معلوم زيد معلوم عمرو وهو باطل //

ومذهب افلاطون ومن كان قبله ان النفس قديمة //

ان النفوس الناطقة حادثة بحدوث الابدان كما ذهب اليه المعلم
الاول واتباعه والدليل على انها لو لم تكن حادثة بحدوث البدن
فكانت موجودة قبل البدن فالاختلاف بينهما اما ان يكون بالماهية
او لوازمها لان الماهية مشتركة والا لما شاركها احد واذا كانت
الماهية مشتركة كانت لوازمها ايضا كذلك ضرورة وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز ولا يجوز ان يكون بالعوارض المفارقة لان
العوارض انما يلحق الشيء بسبب العلل لان الماهية لا تستحق
العوارض لذاتها والا لكان العارض لازما هف والعلل للنفس
انما هو البدن فلم يكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة
فتكون حادثة عند حدوث الابدان وهو المراد فان قلت
لم لا يجوز ان تكون لحوقها بسبب الفاعل وايضا لا يلزم من كون
العلل للنفس بدنيا وعروض العوارض المفارقة بسببه انه
اذا لم يكن هذا البدن موجودا ان لا تكون موجودة لجواز تعلقها
ببدن آخر قبل تعلقها بهذا البدن قلت لحوق العوارض بها ان
كان بسبب الفاعل كانت لازمة فاشتركت النفوس فيها ولو كانت
قبل هذا البدن متعلقة ببدن آخر ننقل الكلام اليه ونقول لها

بينهم

ا ما به النفوس لا ان ماهية النفوس مشتركة والا لما تدرجت النفوس المتعددة تحت ماهية واحد ضرورة امتناع اندراج المختلفات تحت ماهية واحد واحد //

للان يكون الماهية ولوازمها موجبة للاختلاف والامتياز //

لان ما يسمى الماهية لذاتها لا تنفك عنه

المراد ح

ا لم لا يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض ا المفارقة الغير لازمة من الفاعل //

ا العوارض

ا النفس

ا العوارض لا تتم للنفس

فلا يكون العوارض سببا للاختلاف

هذا انما يتقدر في الفاعل المختار واما على تقدير الموجب فيجوز ان يخص كل نفس بخاصة ولا يلزم المحال المذكور

ا سلم ا م //

قبل ٤

حادثة بحدوث ذلك البدن ولو قلت جاز ان يكون قبل ذلك
البدن متعلقة ببدن آخر وقبله بآخر لا الى نهاية يلزم التناسخ
ويجيء بطلانه في القسم الالهي ثم القسم الطبيعي ثم بعون الله وحسن
توفيقه فالـ القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب على
فنون ثلثة الاول في تقاسيم الوجود وهو مرتب على فصول
فصل في الكلي والجزئي اما الكلي فليس واحدا بالعدد والا كان
الشيء الواحد بعينه موصوفا بالاعراض المضادة مثل كونه اسود
وابيض هف بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد
من جزئياته في الخارج على معنى ان ما في النفس لو وجد في اي شخص
من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص بعينه ذلك الشخص من
غير تفاوت اصلا واما الجزئي فانما يتعين بشخصاته الزائدة
على الطبيعة الكلية لان كل كلي فان نفس تصوره غير مانع من
الشركة والشخص من حيث هو هو مانع من الشركة فالتشخص
زائد على الطبيعة الكلية افول هذا العلم ينظر في الامور التي لا
تفتقر الى مقارنة المادة الجسمية في الوجود العيني وهي على قسمين
ما لم يقارنها البتة وما لم يكن كذلك بل قد يقارنها لكن ذلك لم

تو لستي

لم يكن عارضا لوجوب والافتقار وبهذا كالوحدة والكثرة فانهما تارة
تعرضان للاجسام وتارة تعرضان للمجردات ولو كانا في ذاتهما مفتقرين
الى المادة لجسمانية لما وجدنا منفكين عنها البتة فما كان يوصف بهما
الموجودات المجردة كالنفوس والعقول وما لم يقارن المادة البتة على
فسمن ما يكون وجوده اينيته وما يكون وجوده غيرانيته ولذلك رتب بهذا
العلم علم ثلثة فنون ورتب الفن الاول الذي في تقاسيم الوجود على فصول الفصل
الاول في الكلي والجزئي فنقول الكلي كالانسانية مثلا ليست واحدة بالعدد مع
كثيرين والا لكان الشيء الواحد المعين في آن واحد موصوفا بالاعراض
المتضادة كالابيض والاسود والعالم والجاهل فحينئذ يكون الانسانية زيد غير
الانسانية خالد وبشر كان في مفهوم الانسانية وذلك الشركة وهو معنى
معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى ان ما في النفس
لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص بعينه من الشخوص بعينه
غير تفاوت اصلا وبهذا خرج جواب من قال ان الموجود في الذهن صورة
شخصية في نفس شخصية ولا شيء مما هو صورة شخصية في نفس شخصية بكلي
لانا لا نم الكبرى فان معنى كون الشيء كليا مطابقا لما هو في كل واحد من اشخاصه
بالمعنى المذكور والصورة الذهنية كذلك وان كانت صورة شخصية في نفس

شخصية واما الجزئي فانما يتميز عن مشخصاته الزائدة على الطبيعة
الكلية كالاين والوضع والكم والكيف وغير ذلك فان الكلي بنفس
تصوره غير مانع من الشركة والشخص من حيث هو هو مانع من
الشركة فالشخص زائد على الطبيعة الكلية **ما فصل** ع الواحد والكثير
اول الواحد كما يقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد
فقد يقال على كثيرين لكن جهة الوحدة يكون غير جهة الكثرة لامتناع
ان يكون واحد كثيرا من جهة واحدة فجهة الوحدة اما معتبرة لذلك
الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في معنى اوجب ذلك
المعنى للحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها في ذلك المعنى او عارضة
لتلك الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في عارض اوجب
ذلك العارض الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها فيه اولا عارضة ولا
معتبرة فان كانت معتبرة فاما ان يكون مقولة في جواب ما هو
او في جواب اي شيء هو بحسب ذاته او بحسب ما بالعرض فان كانت
مقولة في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كانت مقولة على مختلفات الحقائق كالانسان
والفرس وبالنوع ان كانت على متفقات الحقائق كزيد وعمرو وان
كانت مقولة في جواب اي شيء هو فهو الواحد بالفصل فان قلت الشركة
في الفصل هي الشركة في النوع قلت نعم لكن الاعتبار مختلف وان

وان كانت هناك محمولات لها موضوع واحد كالكاتب والضاحك
او بالعكس ان كانت هناك موضوعات لها محمول واحد كالغطن والثلج
وان لم تكن مفهومة ولا عارضة فهو كما يقال نسبة النفس الى البدن
هي نسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد وهو التدبير ليست مفهومة ولا
عارضة للنسبتين وقد لا تقال على كثيرين وح اما ان يكون قابلا للقسمة
او غير قابل لها فان كان غير قابل لها ولم يكن له مفهوم وراء كونه غير
منقسم فهو الوحدة وان كان له مفهوم غيره فان كان له وضع فهو النقطة
والا فهو الواحد المطلق كالعقل والنفس وان كان قابلا للقسمة
فان لم ينقسم بالفعل فهو الواحد بالاتصال كالماء وان انقسم فان
كانت اجزاءه متمايزة بالشخص فهو الواحد بالاجتماع والتركيب كالبيت
وان لم تكن اجزاءه متمايزة بالشخص فهو المركب الحقيقي واما الكثير
فهو الذي يقابل الواحد فالكثير ايضا يقال على معان مختلفة واما
في الكتاب فالمثلية منثورة لبعض اقسام الواحد وهو قال بدلالم
الاشياء التي بينها تقابل وهما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة
واحدة واقسام التقابل اربعة احدها الضدان وهما موجودان
غير مضافين كالسواد والبياض وثانيها المضافان وهما موجودان

عارضة ولهما احدا لموضوع ان كانت ص

فانها اعتبرا واحدا لكونهما محمولين على موضوع واحد وهو الانسان

فانها اعتبرا واحد لكونهما موضوعين لمحمول واحد كالابيض

اعلم انه ان لم يكن ما يطلق عليه الواحد شيئا منفردا فهو الواحد بالعدد والشخص ايضا فان لم يقبل القسمة اصلا الى اخره ما ذكره في الشرح

فيه نظر لان الراجح والواحد بالجنس لا يتغايران بالذات وانما يتغايران بالاعتبار وفيه ما فيه ايضا

بالجملة والتركيب

بالنقطة

الصورتين

الجنس بعد الاشياء المتعددة الى ما ينتهي الى حد واحد والكثرة الموضوع وعلى هذا العقل الجملة على موضوع وعلى هذا

منثورة ص

عن الضدين

اي موضوع واحد وهو اخص من الجنس

الموضوع

فان التقابل

اي الضدان اموران موجودان لا يمكن ان يتصف احدهما بالبياض الى الاخر كالمتضادين كالسواد والبياض فانهما امران موجودان لا يمكن ان يتصف احدهما بما يتصف به الاخر عن الاخر

المتضادين ص

لغير

في الاعراض دون الجواهر ك

يجب ان تتصور التقابل من عوارض اقسام الكثير ولا فتحصل بحرة في اشياء في ماهية فلك اولد هداية في بيان حقيقة التقابل واقسامه وقسما لاثنة الاشياء على ما يجب ان فهذا الكتاب فقال اهداه اه

كر

اقول الاثنان قد يتقابلان والمتقابلان هما اللذان لا
يجتمعان في شئ واحد من جهة واحدة وقولنا من جهة واحدة
احتراز عن مثل التقابل بين الاب والابن فانه جاز ان يكون
الواحد ابا من جهة وابنا من اخرى فان قلت هذا التعريف
يوجب ان يكون بين كل صورتين نوعيتين تقابل اذ هما
لا يجتمعان في شئ واحد هو البيولى من جهة واحدة ولا جائز
ان يكون بالسلب والايجاب ولا بالعدم والملكة اذ هما
وجوديان وفي كل واحد من هذين التقابلين لا بد ان يكون
احدهما عدميا ولا ان يكون تقابل التضائف اذ ليس يعقل
ماهية شئ منهما بالقياس الى اخرى ولا تقابل التضاد اذ في
مذهبهم ان لا يضاد بين الجوهر قلت اراد بالشئ هنهنا
الموضوع وهو المحل المقوم دون ما يحل فيه فلا يصدق ركم
التقابل على الصورتين اذ لا موضوع لشئ من الصور والا
لكان عرضا لا جوهرا هف واقسام التقابل اربعة لان
المتقابلين ان كانا وجوديين فان كانت ماهية احدهما
معقولة بالقياس الى الآخر فهما المتضائفان كالابوة والبنوة

ة والا فهما الضدان كالسواد والبياض وان كان احدهما
وجوديا والاخر عدميا فاما ان يعتبر في التقابل بينهما
موضوع قابل لذلك الامر الوجودي فهما المتقابلان بالعدم
والملكة كالبصر والعمى فان العمى عدم البصر عن موضوع من شانه
البصر وكالعلم والجهل فان الجهل عدم العلم عن محل من شانه العلم
وان لم يعتبر كالفرسية واللافرسية فهما المتقابلان بالسلب
والايجاب وذلك اى تقابل السلب والايجاب في الضمير
لا في الوجود لان اللافرسية لا معنى لها في الاعيان لانها امر
اعتبارى ولو كانت اللافرسية من حيث هي اللافرسية وكذا
امثالها من السلوب شاملة وجود في الاعيان لكان في
الانسان مثلا سلوب موجودة بالفعل بغير نهاية بل هذه
اعتبارات عقلية ولها عبارات لفظية وليس لها في
الوجود ذوات حقيقية قال فصل في المتقدم والمتاخر
اقول المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها المتقدم با
لزمان كتقدم بقراط على جالينوس والثاني المتقدم بالطبع
وهو ان لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو موجود وقد يمكن ان

بالذات

اى بكسر الطاء مع التاخر /

اعلم ان تقابل السلب والايجاب يرجع الى العقل
او العقل او تكون المتقابلان نحو امناع العدل
كما ذكر او الى العقد والتصور لعدم ما ه والاختلف
الواحد من المتقابلين بقابله الايجاب و
السلب ع الخارج فانه ليس في الخارج شئ يسمى
الايجاب او السلب بل هما من العقود العقلية
على ما مر العقل من انشئه والثبوتية او
العقود الدال عليها كما سر حه

واعلم ان تقابل العدم والملكة انما يكون في الشخص الذي من شانه ان يتصف بالملكة فالاعمى لا يسمى اعمى الا في وقت يمكن ان يتصف بالبصر فالعدم والملكة يتقابلان بحسب الموضوع الذي من شانه ان يتصف بالملكة فالعدم المضاف لا يعرض الا لما من شانه ان يتصف بالملكة المضادة له

يوجد هو وليس الآخر بموجود كتقدم الواحد على الاثنين فانه
لا يمكن ان يوجد الاثنان الا والواحد موجود وقد يمكن ان يوجد
الواحد وليس الاثنان بموجود الثالث المتقدم بالشرف
كتقدم ابي بكر رض على عمر رضي الله عنهما والرابع المتقدم بالرتبة وهو
ما كان بالنسبة الى مبدأ محدود اقرب من الاخر كترتيب الصفوف في المسجد
منسوبة الى الصفوف المحراب فان الصف الاول الاقرب اليه متقدم
على الابعد والخامس المتقدم بالعلية وهو ان لا يمكن ان يوجد هو
وليس الاخر بموجود كما انه لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو موجود
كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانا معا في الزمان فانه لا يمكن
ان يوجد حركة القلم الا وحركة اليد موجودة وبالعكس والمتاخر بقلة
على ما يقابل المتقدم والتعويل في الانحصار على الاستقراء وقد
ذكر بعض المتاخرين وجه حصر بان قال لا بد من ان يكون يجب
كون المتقدم قبل المتاخر قبلية لا يجامع المتاخر في زمان واحد اولا
فان كان فهو الزماني وان لم يجب فلا بد من ان يجب كون المتقدم
محتاجا اليه اولا فان وجب فان كان مؤثرا فهو بالذات والا فبالطبع
وان لم يجب فان كان الترتيب معتبرا فهو بالرتبة والا

لاجل الشرف ولقائل ان يقول لاسلم انه لو لم يكن الترتيب معتبرا
يكون بالشرف لاغير لابد له من دليل قال فصل في القديم
والحادث اقول القديم يقال على الذي لا يكون وجوده
من غيره ويسمى القديم بالذات كالبارئ ع وعلى الذي لا اول
لزمان وجوده ويسمى القديم بالزمان كالفلك على رأيهم ولحادث
يقال بازائها على الذي يكون وجوده من غيره ويسمى الحادث
بالذات كجميع الممكنات وعلى الذي لزمان وجوده ابتداء اى
قد كان وقت لم يكن هو فيه موجود ويسمى الحادث بالزمان
كالمركبات العنصرية وكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة
ومدة اما كونه مسبوقا بمدة فلما عرفت ان للحادث الزماني
ما قد كان وقت هو لم يكن فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت
وجاء وقت فيه موجود واما كونه مسبوقا بمادة فلان امكان
وجوده واجبا او ممتنعا ثم صار ممكنا فيلزم الانقلاب وهو
محال وذلك الامكان امر وجودي والا لم يكن الشيء الممكن ممكنا
اذ لا فرق بين قولنا امكانه لاى امكانه عدمي وبين قولنا لا امكان
له اذ الامور العدمية لا يتمايز بعضها عن بعض فتصدق الشيء

الممكن بان امكانه عدمي يوجب اتصافه بانه لا امكان له فلف و
الامكان لا يكون قائما بنفسه لانه الامكان نسبة بين الماهية و
الوجود والنسبة لا يكون قائمة بنفسها بل بالمنتسبين فيكون
قائما بمحلّ وهو المادة فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الامكان
العائد الى القادر بخواص تعليقه بهذه الامكان كما نقال القادر صح منه
ايجاد الممكن لانه صحيح الوجود في نفسه والعلة تغاير المعلول ولقائل
ان يمنع عدم الفرق بين القولين المذكورين فان الثاني نفي الامكان
بالكلية والاول اثبات صحة عدمية وبينهما منافاة بالصدر في الفرق
والعقد الخ اقول لفظ القوة قد وضعت اولا للمعنى الموجود في
الحيوان الذي يمكنه بان يصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات
ويسمى ضده الضعف ثم نقلت منه الى الفعل فجعلت للمعنى الذي
لا ينفعل بسببه الشيء بسهولة ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفعل
البتة اولى بهذا الاسم فسموا حالة من حث هو كذلك قوة
ثم صيروا القدرة نفسها وهي الحالة التي للحيوان كما يكون له ان
يفعل وان لا يفعل بحسب المشية وعدم المشية وزوال
العوائق قوة اذ هو مبدأ الفعل ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة

القوة الى كل حال يكون فى شئ هو مبداء التغير فى آخر من حيث هو آخر
وانما قالوا من حيث هو آخر ليدخل فى هذا الرسم القوة التى هى مبداء
باعتبار وذو مبداء باعتبار آخر كالطبيب اذا عالج نفسه فانه باعتبار
انه معالج مغاير اياه باعتبار كونه معالجا والفعل هو التغير الحادث
وذلك الاخر وكل ما يصدر عن الجسم من العادة المتمثل المحسوسة من
الآثار والافعال التى ليست بالفرض ولا بالقسر من جسم اخر فانه عن
قوة موجودة فيه اما الذى بالارادة والاختيار فذلك ظ واما الذى
ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عنه لكونه جسما
او جزء اكيف اتفق او لخاصية فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام
فى لاشتراك الاجسام فى الجسمية والثانى ايضا باطل والا لما استمر على
النظام الاكثرى والاكثرى فان الامور الاتفاقية هى التى ليست دائمة
ولا اكثرية فتعين الثالث وهو ان يكون ذلك لخاصة موجودة
فيه فتلك الخاصة تسمى قوة وهذه القوة عندما يصدر الفاعل الجسمانية
وان كان بعونة من مبداء ابعد مثل قصد فى العلة والمعلول
اول العلة يقال لكل موجود يحتاج اليه الاخر فى وجوده وهى اما تامة
وهى ما يجب بها المعلول واما ناقصة غير تامة وهى ما لا يكون كذلك

وهي ان كانت داخلة في المعلول فهي المادية ان لم يجب معها ان يكون موجودا
بالفعل كالطين للكوز والصورية ان وجب معها ان يكون موجودا
بالفعل كالصورة التي للكوز وان كانت خارجة فهي الفاعلية ان كان
معها وجود المعلول كالفاعل للكوز والغائية ان كان لاجلها
المعلول كالغرض المقصد من الكوز وهو شرب الماء منه والشرط ان
لم يكن منها وجود الشيء ولا لاجلها وعدم المانع داخل في الشرط وجزء من
العلة العامة فان قلت هذا التقسيم لا يشمل الموضوع مع ان
الغرض في وجوده يحتاج اليه قلت يمكن تقسيمه على وجه يشمله وهو
ان يقول ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون جزءا منه اولا والثاني اما
ان يكون مغايرا للمعلول وهو الموضوع اولا والثاني اما ان يكون
منه وجود الشيء اولا لاجله اولا لاجله ولا لاجله واما قال المصنف
ان يكون منه وجود الشيء العلة ما له وجود في نفسه ثم يحصل
من وجوده وجود غيره مستفاض بالعلة الفاعلة والعلة الفاعلية
منه كان بسيطا استحال ان يصدر عنها اكثر من واحد لان ما
يصدر عنها من واحد لان ما يصدر عنه اثنان فهو مركب فينعكس
بعكس النقيض الى ان ما لا يكون مركبا لا يصدر عنه اثنان وبيان

وبيان ذلك ان كون الشئ بحيث يصدر عنه هذا غير كونه بحيث يصدر
عنه ذاك لجواز ان يفعل كل منهما مع الغفلة عن الاخر وكل واحد
من بين المفهومين اواحدهما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التر
كيب
ان الشئ مع الشئ لا يكون
مصدرية من والا لم يستقل فاذا كان
المصدر
المصدرية غير عارضة له كان
جعله كذلك من الغير كما مر ح
ليس بد فلة منه
ف ذاته لزم التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فاما ان يتس
او احدهما بنفي الوما يوجب كثرة في الذات والشرط فيهما الثاني
فان قلت لم لا يكون مصدرا لهما ان كانا خارجين وانما يلزم ذلك لو
كانت المصدرية محتاجة الى العلة وهو ممنوع فانها من الاعتبارات العقلية
التي لا تحقق لها في الخارج فلا يحتاج الى العلة قلت للحكماء ان ذهبوا الى ان
الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا شئ واحد وهذا حكم
واضح لا يحتاج فيه الى زيادة بيان فانه ان صدر عنه شيئان من حيث
صدر عنه احدهما لم يصدر عنه الاخر وبالعكس بالضرورة فذاصدر
عنه من حيثيتين والمعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة اعني
عند تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن واجب
الوجود عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو مح

والا لما وجد او ممكن الوجود فيجوز وجوده في وقت دون وقت آخر
فاختصاص وجوده باحد الوقتين ان كان للمرجح نخرجه من القوة الى
الفعل وقع الممكن للمرجح وان كان لمرجح فلا يكون جملة الامور المعتبرة في
وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هف فبان ان المعلول يجب
وجوده عند تحقق علته التامة فيكون واجبا بغيره ممكنا بالذات
لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لا يحط بها الوجود والا لكان
واجبا لذاته ولا العدم والا لكان ممتنعا لذاته هف قال هداية يكون
الشيء موجودا اه اعلم ان المجبور يظنون ان احتياج المفعول
الى فاعله انما هو في احداث الفاعل اياه فقط فاذا احدث فقد
استغنى عنه حتى ان فناء الفاعل يبقي المفعول موجودا وانما حملهم على ذلك
مشاهدة بقاء الفعل كالبناء مع فناء الفاعل كالبناء فما هو في هذا
الفصل اشارة الى بطلان زعمهم وهو ظاهر الا قوله فاذا بقيد وجوده حالة
الوجود فان لقائل ان يقول ذلك تحصيل الحاصل وهو لغو وجوابه
ان تاثير العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه انها يعطيه وجودا
مستانفا حتى يكون ذلك تحصيلا الحاصل بل معناه ان وجوده في حال
انفصاله بالوجود انما هو بوجود علته والبناء انما يبقى بعد

واما حدث البناء فجوابه ان نقول البناء انما

بعد وجود البناء يكون البناء انما هو علة لحركة الاجزاء بعضها الى بعض
وذلك لم يبق بعد خشبوبته والذي يبقى هو تماسك الاجزاء وهو معلول
ليس العنصر لا البناء وذلك لم يعدم مع بقاء التماسك قال فصل
في الجوهر الاول كل امرين يكون احدهما مختصا بالاخر سار با فهو بحيث
يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر بتخفيف لحلول السوادية الجسم
او بتقدير الحلول العلوم في النفس يسمى السادي حالا والمشرق فيه محلا
ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا لاستغنى كل منهما عن صاحبه
فامتنع ذلك الحلول فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال او بالعكس فان كان الاول يسمى المحل هيولى والحال صورة وان كان الثاني يسمى
المحل موضوعا والحال عرضا فالموضوع والهيولى يشركان اشتراك
اخصهن تحت اعم وهو المحل والعرض والصورة يشركان اشتراك
اخصهن تحت اعم وهو الحال واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية
التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وح يخرج منه واجب
الوجود اذ ليس له ماهية وراء الوجود واذا وجدت كانت
لا في موضوع واما العرض فهو الموجود في الموضوع فان قلت
الصور العقلية للجواهر موجودة في الموضوع وهو النفس فكانت

٢ وشدة التيامها المانعة من الانفكاك

او لا يشفع كل منهما عند الاخر لكان نسبة احدهما الى الاخر كنسبة الثالث فحلول احدهما في الاخر دون ثالث يكون ترجيحا بلا مرجح وهو محال

ارسطاطاليس مقارن المعدوم بشرط ان ينتفي بالوجود ثم الى الصفة التي كانت في الشيء فيما بعد مفقودة الى الموضوع واده

وان كانت في محل

او من تعريف الجوهر

او في الخارج

بحيث لا يشار اليه

الذي يحتاج في وجوده الى موضوع كاللون المحتاج في وجوده الى الجسم

قد مر ان الهيولى ينتقل الى الصورة فنفاها وان الصورة ينتقل الى الهيولى فاستكملها فليس الاحتياج بينهما من جانب واحد فقط لما من ان لوازم الحلول لان الحال ايضا ولحق الانفعت والانفعت

المحل فقط لما من حاجته وجانب الحال منتفيا لاحتياج الحال الى المحل منتفيا الضرورة وصوابه

افتقار الحال الى المحل افتقارا ما ان يكون من الجانبين

بعد انتفاء الاحتياج ان ينقلا الافتقار ما ان يكون من الجانبين فقط وهو

وهما الهيولى والصورة او من جانب فقط وهو

عرض ومحل موضوع والموضوع والهيولى حلا

اعراضا وقد قيل انها جواهر قلت كونها اعراضا بهذا التفسير لا ينافي
جوهريتها فانها وان كانت في المحل حالة في الموضوع لكن يصدق
عليها رسم الجوهر فان الكون في الموضوع مطلقا اعم من الكون في الموضوع على
تقدير الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص
لانم لو فسرنا العرض بالماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت في موضوع
كانت تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا ثم الجوهر ان كان محلا فهو
الهيولى وان كان حالا فهو الصورة وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان الجوهر (١٢)
كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا با
لاجسام بتعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل فاذن
اقسام الجوهر خمسة فان قلت قولكم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى
منقوض بالجسم فانه محل للاعراض مع انه ليس بهيولى قلت المراد
ان الجوهر ان كان محلا لجوهر اخر فهو الهيولى ولا انتقاض والجوهر ليس
جنسا لهذه الاقسام والا لكان كل واحد منها مركبا من الجنس والفصل
وليس كذلك لان النفس الناطقة ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة
فلا تكون مركبة والا لزم انقسام الماهية البسيطة بانقسام محلها فانها
لكان في المنقسم منقسم على ما مر فلا يكون الماهية البسيطة بسيطة هذا مبني على ان الحلول سرياني واما اذا كان الحلول جزئيا فلا يلزم الانقسام (١٣)

سطه هف فان قلت تركيب الماهية من الجنس والفصل تركيب عقلي
لا خارجي حتى يلزم انقسام المحال فيها قلت لو كان الجوهر جنسا لكانت
النفس مركبة من الجنس والفصل واحدهما في الخارج مادة والاخر
صورة فيكون في الخارج مركبة من المادة والصورة ويلزم المحذور
وقد تحقق ذكره في شرح حكمة العين من اراده فليراجع الى هناك
واما اقسام العرض فتسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين ومتى
والاضافة والملك والوضع وان يفعل وان ينفعل اما الكم فهو
الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته واما قيد ذلك بقيد لذاته
ليخرج الكم بالعرض فانه يقبلهما اما لكون الكم موجودا فيه كالمعدودات
او لكونه موجودا في الكم كالتشكل او لكونه موجودا في محل الكم كالسواد
او لغير ذلك والكم ينقسم الى منفصل ومتصل لانه ان لم يكن بين اجزائه
حد مشترك هو نهاية لاحد الجزئين وبداية للآخر فهو المنفصل وهو
العدد وان كان فهو المتصل وهو ان لم يكن قار الذات فهو الزمان
وان كان قار الذات فهو المقدار وهو الخط والسطح والجسم
التعليمي فانه ان لم يكن يقبل القسمة الا في جهة واحدة فهو الخط
وان قبلها في جهتين فهو السطح وان قبلها في الجهات الثلث فهو الجسم

وهو الامتداد الذي تحصرها سطح او اكثر فان قلت انت قلت الكم
المنفصل هو العدد والمصنف قال هو للعدد فعبارتك تقتضي انحصار كاب
الكم المنفصل في العدد وعبارة المصنف تقتضي عدم انحصاره فيه و
بينهما تنافٍ وايضا العدد الفرد كالسبعة مثلا فيه واحد متوسط
بين الباقي من الاحاد المصطفة فيكون حد اشركا بين ثلثة وثلثة
قلت الجواب عن الاول ان المصنف قد نبه على ما بيناه ان غير العدد
ليس كما منفصلا وايراده لا يليق بشرح هذا المختصر ولعله تبع في
ذلك ما قاله بعض المعتمدين من ان الكم المنفصل اما قار وهو
العدد او غير قار وهو القول فان اجزاءه لا يوجد معا وليس بينهما
حد مشترك يكون انتهاء وابتداء وعن الثاني انه لو فرض في السبعة
مثلا اعني المتربة فيها واحد متوسط وعن الجوانب احاد بطلت نوعيتها
العاددة الكائنة قبل هذا الترتب وذلك لان الواحد المتوسط
لما فرض حد اشركا من الجانبين فلو اعتبر مع احدهما دون الاخر
لم يكن حد اشركا فلابد وان يعتبر عند ذلك مع كل واحد منهما
فصار المجموع ثلثة فقد بطلت نوعيتها عند هذا الترتب واما الكيف
فموهمة في شيء لا تقتضي قسمة ولا نسبة والعرض والشهر منفار با

اعلم ان الحد احترز بقوله وشيء عن الذكر والنسيان فان
الحد باق بعينه عند التذكر والنسيان من غير قارين ١٢

المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه و للهة باعتبار حصوله
وبقوله لا يقتضي قسمة احتراز عن الكم وبقوله ولا نسبة احتراز عن
الاعراض النسبية وهذا التعريف منقوض بالوحدة و النقطة و
ينقسم الكيف الى اربعة انواع لانه اما ان يكون مختصا بالكمية اولا والثاني
اما ان يكون محسوسا اولا والثاني اما ان يكون استعدادا اولا وهو
الكيف المختص بذوات الانفس والكيفيات المحسوسة اما ان يكون
راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى الانفعاليات واما
ان يكون غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى الانفعالات فان
قلت لم سمي القسم الثاني انفعالات مع كونه انفعاليات ايضا لانفعال
الحواس عن القسمين قلت ما نسب الى الانفعال كانه ابلغ من نفس الانفعال
فخصت الاولى بالانفعاليات بخلاف الزائلة فانها لسرعة زوالها كانها
نفس الانفعال فخصت الزائلة بالانفعالات والكيفيات المحسوسة
ان كانت غير راسخة سميت حالات كالكتابة في ابتدائها وان كانت راسخة
تسمى ملكات كالكتابة اذا استحكمت وكذا العلم وسائر الصناعات
والكيفيات الاستعدادية تسمى قوة ان كانت استعدادا نحو الدفع و
اللا انفعال كالصلابة ولا قوة ان كانت استعدادا نحو الانفعال

كالليّن والكيفيات المختصة بالكميات اما ان يكون مختصة بالكميات
المتصلة كالمثلثيه والمربعية المختصتين بالبسط والاستقامة والانحناء
وسمّيت تشكيلا وهو من الكميات
المختصتين بالحظ او بالعدد كالزوجية والفردية واما الاين فهو حصول
وهو من الكميات
الشيء في مكانه الحقيقي ككون زيد في مكانه الذي يخصه او الغير الحقيقي
ككونه في البيت او في السوق او في البلد او في الاقليم واما متى فهو حصول
الشيء في زمانه الحقيقي ككون الكسوف في ساعة كذا او الغير الحقيقي
ككونه في يوم كذا او في شهر كذا او في سنة كذا واما الاضافة فهي النسبة
التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة فان الابوة
نسبة تعرض للاب بالقياس الى البنوة التي هي ايضا نسبة والبنوة نسبة
تعرض للابن بالقياس الى الابوة التي هي ايضا نسبة ولهذا سميت الاضافة
نسبة مكررة واما الملك فهو كون الجسم في تحيط بكله او بعضه بحيث
ينتقل المحيط بانتقال المحاط به كالانسان مقتمصا او متعمما واما
الوضع فهو كون الشيء بحيث يكون لاجزائه بعضها الى بعض نسبة والى
الامور الخارجية كالقيام والقعود واما الفعل فهو هيئة تعرض للشيء
بسبب تأثيره في غيره كقطع القاطع مادام يقطع واما الانفعال فهو هيئة
تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره كتسخن المتسخن مادام يتسخن فان

قلت المصه قد جعل هاتين المقولتين للهيئتين الحاصلتين بسبب التاثر
والتاثر وليس كل هيئة تحصل من تاثير وتاثر من هاتين المقولتين
بل يردون بان يفعل للهيئة الحاصلة من التاثير الصادر عن المؤثر
مادام يؤثر وبان ينفعل للهيئة الحاصلة من التاثر الحاصل في المتاثر
مادام يتاثر وانت قد جعلت الان ومتى والملك والوضع نفس
النسبة والمصه جعلها هيئة تحصل من النسبة قلت الجواب عن الاول
ان المصه ايضا اعتبر حال التاثير والتاثر بقرينة قوله في المثال
مادام يقطع ومادام ينسخن وعن الثاني ان تلك الهيئة بثوتها
مشكوك وان ثبت فالاشبه انها تكون من اقسام الكيف فلذلك جعلنا
تلك المقولات نسبة تاسيا ببعض المحققين لا هيئة كما جعله المصه
فان قلت بثوت الهيئة المذكورة في الفعل والانفعال ايضا مشكوك
فان ثبت فالاشبه ان يكون ايضا من اقسام الكيف قلت هاتان
المقولتان بالحقيقة داخلتان تحت الحركة فان كلا منهما هيئة لبث
بمعادة الذات بلا ابزال يتجدد وبعضهم جعلهما داخلتين تحت النسبة
بناء على انها التاثير والتاثر والكلام في هذا الموضع طويل لا يليق
بشرح هذا المختصر قال الفن الثاني في العلم بالصانع اه اقول

لانها قد يقال انها على الفعل والانفعال الحاصلتين
بعد انقطاع التاثير والتاثر كما قال بعد
الفراغ من القطع هذا قطع حاصل من الفاعل
او انقطاع حاصل في الثوب وليس بالفعل
والانفعال في الاصطلاح

واجبا لوجود وهو ما لا يكون وجوده عن غيره موجودا لانه ان لم يكن
الوجود موجود هو واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات باسرها
ح يكون جملة مركبة من احاد كل واحد منها ممكن لذاته فيحتاج تلك الجملة
الى علة موجبة مستجمعة للشرائط وارتفاع الموانع لان تلك الجملة ممكنة
وكل ممكن يحتاج الى علة موجبة فتلك العلة الموجبة لا يجوز ان يكون
نفس الجملة لان العلة الموجبة للشيء متقدمة عليه بالذات والمتقدم على الشيء
بالذات لا يكون نفسه بالضرورة ولا جميع اجزائها لان جميع اجزاء الشيء
نفسه لامتناع ان يكون جزؤه والا لم يكن جميع الاجزاء جميعها بل بعضها
هف وخارجا عنه لان خروج الشيء عن الشيء مع عدم خروج شيء من اجزائه
عن اجزائه غير معقول ولا بعض اجزائها اذ لا يكفي تحقق بعض اجزاء الشيء
تحققه فانه كما يتوقف على الجزء المفروض يتوقف على سائر الاجزاء والعلة الموجبة
المستجمعة لحصول الشرائط وارتفاع الموانع ما يكفي تحققها في تحقق معلولها
فهي اذن يكون علة خارجة والموجود الخارج عن مجموع الممكنات واجب
لذاته فيلزم وجود الواجب على تقدير عدمه وهو محال فان قلت ادعى
البداهة في كون علة الجملة خارجة وليس كذلك فان ذلك يتوقف
على العلم بتلك المقدمات الدقيقة التي ذكرتم قلت تلك المقدمات نفيها

جميعها

منتهاف

الخفاء

ظنيات والبديهي قد يحتاج اليها فانها متفاوتة في الجلاء والجلاء ط

و ا فان وجود واجب نفس حقيقته او خارجا عنها عارضا لها ولا

سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلانه يلزم تركب حقيقته وكل مركب ممكن هف

ولظهور بطلان هذا القسم تركه المصنف واما الى الثاني فلان وجوده لو كان زائدا على حقيقته عارضا لها لكان منفقرا الى الواجب في حقيقته افتقار الحال الى المحل فيكون مفتقرا الى غيره وكل مفتقر الى غيره فهو ممكن فوجوده يكون ممكنا وكل ممكن لابد له من موثر فلو وجوده موثر فذلك الموثر ان كان نفس حقيقته يلزم ان يكون موجودة قبل وجوده لان العلة الموجبة للشيء يجب تقدمها عليه بالوجود اذ المفيد للوجود لابد وان يكون له وجود حتى يفيد غيره الوجود بخلاف المستفيد للوجود اي العلة القابلة فان المستفيد للوجود لابد وان لا يكون موجودا قبل الوجود ظاهر البطلان فلم يكن الموثر فيه نفس تلك الحقيقة وان كان الموثر غير تلك الحقيقة يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا في وجوده الى موثر منفصل فلم يكن واجب الوجود فان قلت لم لا يجوز ان يكون الموثر فيه حقيقة من حيث هي هي من غير اعتبار شيء من الوجود والعدم كالقابل قلت

اول وجود واجب الوجود نفس حقيقته والا لكان داخلا في حقيقته م

مفتقرا ب

وهو للحقيقة حال

حيث يمكن اعطاء الوجود منها لا تكون الشيء موجودا قبل نفسه حد

حيث تقبل الوجود من غيره والا يلزم تحصيل الحاصل لكن كون الشيء موجودا ص

قد ذكرت جوابه خلال التقرير قال المصنف وان وجوب الوجود و
تعينه نفس ذاته اه اقول وجوب الوجود اي استحقاق الوجود
نفس ذاته وكذا تعينه اي تشخصه نفس ذاته نع اما الاول فلان
وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته بع لكان محتاجا الى حقيقته
احتياج الحال الى المحل وكان معلولا لذاته بع والعلة ما لم يجب وجودها
لا يوجد المعلول فان العلة يجب وجودها اولا ثم يجب بها وجود
معلولها ضرورة ودلك الوجوب هو الوجوب بالذات اذ الوجوب
بالغير بنا في الوجوب بالذات فلو كان ذلك الوجوب وجوبا با
لغير لانقلب الواجب لذاته الى الممكن لذاته لغيره وهو محال فاذن ذلك
الوجوب هو الوجوب بالذات فيكون وجوب الوجود بالذات
قبل نفسه هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب بالذات
مغايرا لهذا الوجوب بالذات الذي هو معلول ذاته بع وح لا يلزم
تقدم الشيء على نفسه بل غاية ما لزم من ذلك ان يكون هذا الوجوب
مسبوقا بوجوب آخر ولم قلتم ان ذلك غير جائز قلت لانا ننقل الكلام
الى ذلك الوجوب ونقول لو لم يكن نفس ذاته بع لكان معلول ذاته
والعلة يجب ان يوجدا ولا ثم يوجد المعلول فيكون ذلك الوجوب

الواجب ح

ا العلة
يعني المعلول

ب مبوفا بوجوب آخر فان لم ينته الى وجوب هو نفس ذاته نع يلزم
ان يكون في ذاته وجوبات مترتبة غير متناهية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
واما الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على ذاته لكان معلولا لذاته لاحتياجه
الى ذاته ح والعدة مالم يتعين لم توجد المعلول لانها مالم يتعين لم
توجد ومالم يوجد لا يوجد المعلول فمالم يتعين لم توجد المعلول
فتكون العين حاصلا قبل نفسه وانه مح فان قلت لم لا يجوز ان يكون
ذلك التعين مغايرا لهذا التعين قلت لو كان غيره لنقل الكلام اليه
فان لم ينته الى تعين هو ذاته يلزم الدور وانه مح قال فصل في توحيد
واجب الوجود آه اقول واجب الوجود واحد نوعه منحصر في شخصه
لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود
لامحالة فلا بد لهما من تميز فبه الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا
يكون ولا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلان الامتياز لو كان بتمام
الحقيقة لكان في وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد منهما لكونه
مشتركا بينهما فلو لم يكن خارجا عن حقيقتهما لم يكن الامتياز بتمام
الحقيقة وقد بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود
هف واما الثاني فلان كل واحد منهما ح يكون مركبا من مابه الاشتراك

موجودا

الله

الحقيقة

على ما هو المفروض فيكون مغايرا لما به من الامور والا لم يكن احد

لان كل اثنين اشتركا في معنى من المعاني فلا بد ان
يمتاز احدهما عن الآخر بشيء والا لم يكونا اثنين اذ
الامتياز من لوازم الاثنينية

تمام الماهية او جزئها خلد

وما به الاشتراك غير ما به الامتياز

لانا فرضنا وجوب

الوجود وقد اشتركا فيها فما به الاشتراك غير ما به
الامتياز لوجوب الوجود فيكون خارجا عن حقيقتهما
ضرورة خلد

هذا اذا لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة اخلد

اي من الواجبين

ارجوع وجود الوجود
عن غيرهما خلف //

ومن مابه الامتياز وكل مركب يحتاج الى جزئه الذى هو غيره وكل محتاج الى غيره
ممكن فكون كل واحد منهما ممكنا لذاته وقد فرضنا كل واحد منهما واجب
الوجود هف فان قلت انما يلزم التركب ان لو كان مابه الامتياز مقوما لمشتا
لم لا يجوز ان يكون مابه الامتياز عارضا قلت مابه الاشتراك وهو مبهم
وجوب الوجود اما ان يكون مقوما لحقيقتهما او نفس حقيقتهما او عا
لهما فان كان الاول يلزم تركب حقيقة كل واحد منهما مع كون مابه
الامتياز داخلا فان الاشتراك فى الذاتى تقتضى الامتياز بالذاتى
على ما بين فى علم المنطق هف وان كان الثانى كان مابه الامتياز بالذاتى
العارض نعنا لامحالة وقد بينا ان الشئ نفس حقيقته واجبا لوجود
هف وان كان الثالث فهو باطل فانا قد بينا ان وجوب الوجود نفس
حقيقته واجبا لوجود على ما بينا من ان الشئ نفس حقيقته واجب
الوجود يكفى فى اثبات توحيده فان الشئ اذا كان نفس الماهية
كان نوع تلك الماهية منحصرا فى الشخص بالضرورة فرع فى ان الواجب
لذاته واجب من جميع الجهات اه اقول واجب الوجود واجب من جميع
جهاته اوليس له حالة منتظرة لان ذاته مع كافة فى حصول جميع ما له من
الصفات ومع كان كذلك لم يكن له حالة منتظرة فيكون واجبا من جميع

النتيجة كون واجبا من جميع الجهات فلم يكن النتيجة محل النزاع
فتامل / ا

جميع الجهات اما الكبرى فواضحة واما الصغرى فلان ذاته لو لم يكن كافية في حصول
جميع ما له من الصفات لكان شيء من صفاته عن غيره فيكون حضور ذلك
الغير عليه لوجود تلك الصفة وغيبته عليه لعدمها ولو كان كذلك لم يكن
ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي مع قطع النظر عن ذلك الغير يجب لها الوجود
والا فاما ان يجب معه وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان مع وجود
تلك الصفة لم يكن وجودها عن غيره والا لم يتحقق مع قطع النظر
عن ذلك الغير وقد كان المفروض ان وجودها من غيره هف وان
كان مع عدمها لم يكن عدمها عن غيبته لانا فرضنا ذلك الغير موجودا
وان قطعنا النظر عنه وقد كان المفروض ان عدمها عن غيبته هف
واذا لم يجب وجودها بلا شرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته هف
فان قلت انا نعلم بالضرورة ان ذاته مع لبست كافية في حصول الصفات
الاضافية كالمبدئية والخالقية والرازقية وايضا لانا نعلم انه لو لم يكن ذاته
كافية لكان شيء من صفاته من غيره حتى يكون حضور ذلك الغير عليه
لوجودها وغيبته عليه لعدمها لم لا يجوز ان يكون صدق ذلك بان
يكون حصول بعض الصفات من ذاته مع غيرها وايضا لانا نعلم انه لو كان

وجوب الذات مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره فان
قطع النظر عن الغير لا يقتضي عدمه حتى يلزم ذلك عما انه لو اقتضى ذلك
فلا نم انه لو كان وجوبها مع عدم تلك الصفة لم يكن علة لها عما عينه
قلت هذا الايجاد وارد واما الاولان فلا ان الكلام في الصفات الحقيقية
دون الاضافية والسلبية واذا كان حصول هذه صفة لذاته بمشاركة
الغير كان يلزم من حضوره وجودها تحقق الذات عند حضوره و
من غيبته عدمها لامتناع ان يكون الشئ موجودا مع انتفاء شريك علته
فيعود المحذور وسادسا ان الواجب لذاته لا شارك الممكنات في وجود
لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده فالوجود من حيث هو هو
اما ان يجب له التجرد او اللاتجرد او لا يجب له شئ منهما فان وجب له التجرد
يلزم ان يكون وجود الممكنات مجردا عن عارض للماهيات وهو باطل لانا
نعقل السبع مع الشدة في وجوده الخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته
لكان السبع الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو باطل وان
وجب له اللاتجرد لما كان وجود الباري تعالى مجردا هف وان لم يجب له شئ
منهما لكان كل واحد منهما ممكنا له فتكون لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود
في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف

واجبا لوجود لاشارك الممكنات في وجوده والا فالوجود من حيث
هو هو اما ان يجب له التجرد عن الماهية او اللا تجرد او العروض لها او لا
يجب له شيء منها والكل باطل اما الاول فلانه يقتضي ان يكون وجود
الممكنات مجردا عن عارض لماهياتها وهو باطل لانا نعقل المتبع مع
الشك في وجوده الخارجي فلو كان وجود المتبع نفس حقيقته لكان
الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو باطل واما
الثاني فلانه يقتضي ان يكون وجود الواجب عارضا لماهيته وقد
بينا تجرده هف واما الثالث فلانه ان لم يجب للوجود من حيث
هو هو شيء من التجرد واللا تجرد كان كل واحد منهما ممكنا له فيكون
لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرد وجوده الى الغير فلا يكون
ذاته كافية فيما لها من الصفات هف فاذن وجود الواجب غير
مشارك لوجود الممكنات بل بيانيه مع كونهما مشتركين في مطلق
الوجود واطلاقه عليهما بالتشكيك وهذا سر يعرفك على حل
كثير من الشبهات فان قلت تعقل المتبع مع الشك في وجوده لا يقتضي
ان يكون وجود الممكنات عارضا لماهياتها فان المثال الجزئي لا يثبت
الحكم الكلي وايضا لم لا يجوز ان لو لم يجب له شيء من التجرد واللا تجرد كان

الحكم الكلي بان الوجود عارض في جميع الممكنات

كان كل منهما العلة وانما يكون كذلك لو كان التجرد وجوديا وهو ممنوع
قلت الجواب عن الاول ان نفعل السبع مع الشك في وجوده يكفي
في انعقاد الحكم بان وجود الممكنات باسرها مجرد وانه في صدد ذلك
والجواب عن الثاني ان كل ممكن لابد له من علة الا انه اذا كان عدميا
كانت علته عدم علة وجوده فان عدم العلة علة لعدم المعلول
الفصل ٤ ان الواجب لذاته عالم بذاته آه اقول واجب الوجود عالم
بذاته لان ذاته مجردة عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته فواجب
الوجود عالم بذاته اما الصغرى فلان ذاته لو لم تكن مجردة عن المادة
بل كانت مادية كانت منقسمة الى الاجزاء وكل منقسم الى الاجزاء فهو
مفتقر الى الغير ممكن فيلزم ان يكون واجب الوجود ممكنا هف واما
الكبرى فبيانها يتوقف على مقدمتين الاولى ان ادراك الشيء هو
نعني حصول صورة المجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك لا امر
تابع له فانه لو كان غيره لكان ادراك الشيء غير تحصيل ماهيته ومعناه
وهو على خلاف ما قرر في موضعه الثانية ان كل مجرد عن المادة و
لواحقها فهو غير محجوب عن ذاته بل ذاته حاصلة عنده لكون وجوده
لنفسه لا لغيره بخلاف ما هو في المادة فان وجوده لغيره وجوده
لنفسه ٤

مفتقر اليها وكل ٥

لغيره لا نفسه وكل ما لا يحصل لنفسه لا يمكن ان يحصل لشئ اذ الحاصل
لا يكون بالحقيقة له بل يكون لما هو حاصل له واعتبر بالسواد القائم با
لجسم فانه لو كان قائما بذاته لكان سوادا لذاته لا لغيره وبالنور القائم
بالجسم الذى هو ظهور للجسم فانه لو قام بنفسه لكان نورا لنفسه
اى ظهورا لنفسه وهكذا حال الصورة العقلية المجردة فانها لما كانت
حصولها لما يعقلها كانت هو نفس تعقلها فلو قامت بذاتها
لكانت تعقلا لذاتها لا لغيرها فكانت مدركة لذاتها واذ قد تحقق
هذا فنقول كل مجرد عالم بذاته لان ذاته حاصلة عنده لما عرفت فى
المقدمة الثانية فيكون عالما بذاته لان العلم هو نفس حصول صورة
الشئ مجردة عن المادة ولواحقها فقد صحت الكبرى ايضا قال هداية
اقول هذه الهداية اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال
ان تعقل الشئ شئ يقتضى التغاير بينهما لان التعقل هو حضور الشئ للشئ
واضافة الشئ الى غيره يقتضى التغاير بينهما فلو كان تعقل الشئ بعقل ذاته يلزم
ان يكون العاقل مغايرا للمعقول بهذا فاجاب بان تعقل الشئ لذاته
لا يقتضى التغاير بينهما لان العلم هو حضور حقيقة الشئ مجردة
وهذا اعم من حضور حقيقة الشئ المغاير ولا يلزم من كذب الاخص كذب

الاعم على انه لو وجب ان يكون العاقل مغايرا للمعقول لامتنع ان يدرك
واحد من الناس ذاته والا لكان له نفسان احدهما عاقلة والاخر معقولة
هف فاذن كل واحد من الناس يعقل ذاته لذاته واما ان الاضافة تقتضي
التغاير فذلك ممنوع فانه يصح ان يقال ذاتي وذاتك مع ان المضاف والمضاف
اليه شيء واحد ثم لابد لهما من التغاير بوجه من الوجوه وههنا كذلك فان
قد المعقول صورة كلية مجردة عن الواحق الخارجية والعاقل نفس شخصية
واحد بهما غير الاخرى ذاتا واعتبارا وايضا امتناع ان يكون لكل واحد منا
نفسان بهذه الصفة ممنوع قد تلك الصورة ان كانت غير ذاتها فذاك
وان كانت مغايرة لها لابد ان تكون مساوية لذاتها التي هي المعقول في تمام
الماهية فيلزم اجتماع المثلين ويصح وفيه وفي بعض المواضع اعجاب دقيقة
لا يليق ايرادها في شرح هذا المختصر فلنتجاوز عنها قال فصل في ان الواجب
اولا الواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها لان الواجب لذاته
مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها يجب ان يكون عاقلا
للمعقولات كلها فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها اما
الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا بديهي لا
خفاء فيه فان المانع من كون الشيء معقولا هو المادة ولواحقها فاذا فرض جوهر

جوهر مجرد عن المادة فلا مانع له من ان يصير معقولا فيمكن ان يصير معقولا
فان قلت الواجب لذاته مجرد عن المادة وبمنع ان يعقل قلت امتناع كون الواجب
لذاته معقولا للبشر لا يقتضي امتناع ان يكون معقولا لنفسه وكل ما يمكن ان
يعقل مع كل واحد من المعقولات وكل ما يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات
يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل لان العقل هو حصول صورة الشيء
في العقل وكل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه صور
المعقولات في الخارج لان كل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات لان صحة
مقارنة المعقولات لا يتوقف على حصوله في العقل لان حصوله في نفس
المقارنة فلو توقف صحة مقارنة المعقولات له على حصوله في العقل يلزم
توقف صحة الشيء على وجود المتأخر عنها وهو محال فكل مجرد يمكن ان يقارنه صور
المعقولات في الخارج وكل ما يمكن لواجب الوجود بحسب وجوده له والا لكان
له حالة منتظرة وانه محال فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا لسائر المعقولات
وانه عاقل لذاته فاذن فواجب الوجود يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها و
هو المط فان قلت لا يلزم من كون الواجب عاقلا للمعقولات كلها ان يكون كل
مجرد عاقلا للمعقولات كلها وانت في بيان ذلك اذ هو العكس في القياس قلت
فيلزم من كلامنا ان كل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج فنقول

يمكن ان يعقل مع

لا محالة فكل مجرد يمكن ان
يعقل مع كل واحد من المعقولات

المعقولات

في العقل مع

المعقولات

عنع

فالواجب لذاته يمكن ان يقارنه
صور المعقولات في الخارج مع

وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه من القوة
لا الفعل موقوفا على استعداد مادية لقبول الفيض من المبداء الاول فكان
له تعلق بالمادة فلم يكن مجردا هف فاذن صح الكبرى ايضا فان قيل لو كان الباري تع
عالما بالشيء بان يكون صورته حاصلة فيه لكان فاعلا لتلك الصوره لاشتراع احتياجه
الى شيء كماله من الاحوال والصفات وقابلا لتلك الصورة وهو ظ وذلك
ح لان القابل هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول
عبر الثاني لامكان تعقل كل منهما مع الذهول عن الآخر فلزم كونه مركبا منهما وهو ح
لامر مرارا فلما لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء الصوري ومعيدا
له من غير لزوم التركيب فيه وهذا الان معنى كونه مستعدا للشيء المتصور انه لا يمتنع
ان يتصور ومعنى كونه فاعلا له انه متقدم بالعلية على ذلك التصور وانهما ليسا
متنافيين ليكونا لامرين مختلفين في ذاته ويلزم التركيب ورد المصنف على من زعم ان علم
الباري بالاشياء نفس ذاته لاحصول صورها في ذاته فرارا من لزوم كونه تعالى
فاعلا وقابلا معا ان من اعتقد ان علمه بالاشياء نفس ذاته اعتقد لئلا كونه ح
عالما بالحقيقة لان شرط العلم حصول صورة المعلوم في ذات العالم وفيه نظر
لان ذلك شرط اذا لم يكن العلم عين المعلوم ولا يكون المعلوم حاضرا عند العالم
فان البرهان على وجوب حصول صورة المعلوم في العالم لم يقم الا فيما هو كذلك

لد لا غير باشرط التعقل مطلقا هو مجرد الحصول لا الحصول على بعد الانطباع
والكلام فيه طويل لا يليق بشرح هذا المختصر قال فصل ع ان الواجب لذاته
عالم بالجزئيات الخ اقول الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي اي
على وجه لا يتغير بتغير تلك الجزئيات لاكعلمنا بها المتغير بتغيرها
ولنمثل لك كيفية ذلك بهذا المثال وهو ان يفرض سجلا مكتوبا
بشيء كما نبه على سطور فيها كلمات مؤلفة من حروف فالعالم
بجميع ما في السجل من السطور والكلمات والحروف دفعة يكون عالما
بما فيه على وجه كلي لا تغير والناظر فيه الذي ينتقل بنظره من سطر
الى سطر بل من كلمة الى كلمة ومن حرف الى حرف من غير ان يتمثل تفاصيل
سطورها وكلماتها دفعة بل على الترتيب الزماني واحدا بعد واحد
يكون عالما بما فيه على وجه جزئي متغير بتغير تلك المدركات فنقول
علمه بالجزئيات على الوجه الاول اما انه يعلم الجزئيات فلانه يعلم اسبابها
جميعا بالتمام لانها غير منحجبة عن ذاته ع فوجب ان يكون عالما بها
لان العلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم بالمعلول فان العلم
بالعلة التامة لا يتم من غير العلم بوجه استلزامها لجميع ما يلزمها لذاتها
وهذا يستدعي العلم بلوازمها القريبة بالضرورة فنوع ما كان

لان العلم عند هم عبارة عن حصول الصورة المعقولة عند العالم
وهذا العالم ان كان مجردا عن المادة كالعقل الاول والنفس
الفلكية كان عالما بذاته وبما يصدر عنه من المعلولات
العوالم والعلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول فهو عالم بجميع
ما خلفه ع بالجزئيات بمعقوله هو وجود الصورة في ذاته
اشار الى الشارح بمعقوله هو وجود الصورة في ذاته
لما ان انتفاء العالم وذاته
لو لا ان كمثل الذي

كان يعلم ذاته علما تاما فيعلم المعلول الاول وما بعده من حيث وجوبه
وانتهاؤه اليه في سلسلة المعلولات المترتبة ويدخل في ذلك سلسلة
الحوادث من جهة كونها جنسا ممكنة محتاجة البا حتياجا تاما الى
اليه فيعلم احادها واما انه لا يعلمها على الوجوه الجزئية المتغيرة فلان
عند تغير المعلوم ان لم يتغير علم لزم الجهل لان مطابق الشيء لا يمكن ان
يطابق ما يخالفه بوجه وان تغير يلزم ان يكون متغيرا الذات هيف
واما المثال الذي اورده المصنف فاذن وجب ان يكون علما بالجزئيات
على نحو كلي مثل ان نعقل ان للشمس تعرض كسوف بعد حركة كذا من
كذا اشمالية عقدة الراس فان ما نعقله لا يمنع الحلول على كثيرين وهذا
غير كاف في العلم بوجود ذلك الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم اليه
المشاهدة فان هذا التعقل ثابت قبله وبعده ومعه ولما لم يكف
للحاصل في حواسنا سوى ما ذكرنا لما عرفت لم يعلم الجزئيات الا على وجه
كلي فصل ان وجب الوجود مريد للاشياء اعني واجب الوجود
مريد للاشياء وجواد والارادة هي كون الفاعل عالما بفعله اذا كان
ذلك العلم سببا لصدوره عنه مع كونه غير مغلوب ولا مستكره و
الجواد افادة الخير والانعام من غير عوض وفائدة يرجع اليه مع فا

فان من يهب ليستعوض معامل وليس العوض كله عنايل وغيره ذا الثناء
والمدح والتخلص من الذمة والتوصل الى ان يكون على الاحسن او على ما
ينبغي فمن جاد لتشرف او ليحمد او ليحسن به ما يفعل فهو مستفيض
غير جواد فالجواد هو الذي يفيض منه الفوائد لا لشوق منه وطلب قصدي
لشيء يعود اليه واما انه مع مريد فيدل عليه كونه عالما بفعله مع انه لا
يكره له على الفعل فان الكل فائض منه وفيضانه منه غير مناف لذاته متى
يكون كذلك فهو اذن راض بفيضانه منه وهذا هو الارادة وليس
من شرط المريد كونه محبا بمعنى انه لا يريد واما انه مع جواد فلانه اما ان
يفعل لقصد وشوق الى كمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيفيض
منه على الخلق كلهم كل ما هو لائق بهم لا لغرض وشوق والاول مع
ما بيناه ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر فتعين انه افاض الجود على
الممكنات كلها كما ينبغي وعلى ما ينبغي بلا عوض ولا منفعة يعود الى ذاته
فهو اذن جواد واطلاق اسم الجواد على غيره مجاز الفن الثالث
في الملائكة وهو العقول المجردة وهو يشتمل على فصول فصل في اثبات
العقول اي اقول يريد ان يثبت العقول وهو الجوهر المفارق الذي

لا يتعلق بالاجسام تعلق التدبير والاستكمال فقد ثبت انتهاء
الممكنات الى موجود واجب لذاته فيصدر عنه واحد منها لا غير فانه بسيط
والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد وذلك الواحد اما ان يكون جوهرا او عرضا
لا جائز ان يكون عرضا والا لكان متقدما على الجوهر لكونه علة لما بعده
ووجود العرض قبل وجود الجوهر محال والا لزم قيامه بنفسه ولانه محتاج في
وجوده الى الجوهر متقدم متأخر عنه فتعين ان يكون جوهرا وحينئذ اما ان
يكون هيولى او صورة او جسما او عقلا او نفسا لما مر ان الجوهر منحصر
في هذه الاقسام ولا جائز ان يكون هيولى لانها لا يقوم بالفعل بدون
الصورة فلم يكن صدورها عنه متقدما على صدور الصورة ولا جائز
ان يكون صورة لانها لا يتقدم بالعلية على الهيولى والا لوجدت متشخصة
قبل الهيولى ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد
في الخارج لم يوثر في وجود الشيء لكن اللازم باطل لما مر ان الصورة المتشخصة
بمناحة في تشخصها الى المتناهي والشكل المتأخرين عن الهيولى ولا جائز
ان يكون جسما لانا نعلم بالضرورة ان صدور الجسم من شيء بدون
صدور كل واحد من جزئيه منه محال لان صدوره منه انما يكون بعد صدور
جزئيه منه (وهو الهيولى والصورة) والا لكان كذلك فاما ان يكون صدور كل واحد من جزئيه

حرشة منفعلا واسطة وح كان البسيط مصدرا لاثنين وهو مح واما
ان تكون صدور احدهما بواسطة الاخر وح يلزم ما مر آنفا ولا جائز ان
تكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو مح لان النفس هي التي
تفعل بواسطة الاجسام والا فلا فارق بين العقل والنفس فتعين ان
يكون عقلا وهو المط فان قلت لانم انه لو كان جسما لكان صدور كل
واحدة من جزئيه بلا واسطة او احدهما بواسطة الآخر لم لا يجوز ان يصدر
عنه احدهما كالصورة مثلا بلا واسطة والآخر كالهيولى بواسطة شئ
غير الصورة قلت تلك الواسطة لا جائز ان يصدر عنه بلا واسطة لامتناع
صدور المعلولين في مرتبة واحدة فتعين ان يكون صدورهما عنه بواسطة
الصورة ثم صدور الهيولى بواسطة تلك الواسطة فيرجع حاصل الامر
الى صدور احدهما بتوسط الآخر قال صدر ح اثبات كثرة العقول آه
اقول العقول كثيرة لان المؤثر في الافلاك اما ان يكون واجبا لذاته
او عقلا او نفسا او يكون بعضها مؤثرا في بعض لا جائز ان يكون واجبا
والا لكان مصدرا لامور متكثرة سواء كان مصدرا لواحد منها اولا
كثرا ما على الثاني فظاهر واما على الاول فلتركبه من الهيولى والصورة ولا

وهو ما ذكرنا انه لا يجوز ان يكون الصادر الاول صورة او صورية فتامل

فاعلم ح

نف لما مر من ان فعل النفس متوقف على الجسم ولا يكون بعضها موثرا
ان
في بعض والا فاما ان يكون الحاوي علة للمحوي واما ان يكون المحوي علة
للحاوي لا سبيل الى الثاني لان المحوي اخس واصغر من الحاوي اما انه اصغر
فظ واما انه اخس فلكونه في سلسلة الممكنات المتاخرة ابعد من المبداء الاول والاخس
والاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف والاعظم على ما يشهد به الطبع السليم
والذهن المستقيم ولا سبيل الى الاول فانه لو كان الحاوي علة لوجود المحوي
لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجود العلة واذا كان كذلك
فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته والا لما كان وجوده متاخرا
عنه وقد فرضناه متاخرا عنه هف واذا كان عدم المحوي مع وجود الحاوي
ممكنا كان الخلاء ايضا مع وجود الحاوي ممكنا لان معنى عدم المحوي و
وجود الخلاء معنى ذاته لا ينفك احدهما عن الاخر فلا يتخالفان في الامكان
والوجوب واذا كان كذلك كان الخلاء مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا
لذاته ممتنعا لغيره هف فاذن الاجسام العلوية ليس بعضها علة للبعض
فتعين ان يكون المؤثر هو العقل ولا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة
صدور افلاك شتى عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه

الحاوي لان وجوب المعلول
ووجود متاخر عن وجوده

العالم

عنه الا الواحد فاذن الموثر في الافلاك عقول متكثرة فقي الوجود عقول متكثرة ففي الوجود عقول
متكثرة وهو المط فان قلت بما بينتم ان الموثر في الافلاك لا يجوز ان يكون
عرضا او اعراضا قلت لان كل عاقل اذا رجع الى نفسه علم قطعا ان الاعراض
يستحيل ان يفعل موجودات قائمة بذاتها لانه مادة فان العلة يجب ان
يكون ذاتها اقوى من المعلول واشرف منه والعرض اضعف وجودا
من الجوهر قال هداية اول الحاوي وهو ان العقل الاعظم والعقل الذي
هو علة المحوي وهو العقل الثاني معلولا رتبة الابداع لكونهما معلولي علة
واحدة في رتبة واحدة وهو العقل الاول كما سيعلم مع ان العقل الذي
هو علة المحوي متقدم على المحوي والعقل الحاوي ليس بمتقدم عليه كما مر
وكان من الواجب ان يكون متقدما عليه لان ما مع المتقدم متقدم كما ان ما
مع المتاخر متاخر والسر فيه ان العقل الذي هو سبب المحوي متقدم
عليه بالعلية وما مع المتقدم عليه بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية
بل يجب ان لا يكون كذلك والا لزم اجتماع العلتين على معلول واحد فان علم
المتقدم على الشيء بالعلية لا يكون علة له لاستحالة تخلف ما مع المتاخر
فان ما مع المتاخر جاز ان يكون متاخرا اذ كون الشيء علة لمعلول ليس

يتنتم ب

وجود ارح

مستظهر

وما مر هو كون وجوب وجود المحوي متاخرا
عن وجوب وجود الحاوي اج /

بمستنكر اذ كان فيه اختلاف جهات قال هذا ان اقول كان هذا اشارة الى جواب
سوال مقدر وهو ان يقال الحاوى و المحوى كل واحد منهما ممكن لذاته واذا كان
كذلك جاز ان ينعدما اذ شان الممكن ذلك لكن جواز انتفائهما تقتضى الخلاء
هف فاجاب بان انتفاؤهما لا يقتضى الخلاء فضلا من جواز انتفائهما فان
عند انتفائهما (بالفعل) يكون الامر كما هو الآن فوق المحدد وكما ان فوق المحدد لا
خلاء والاملاء (او بالفعل) يكون فوق الفلك السابع ايضا كذلك اذ هو حين تقدير
محدد بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوى وعدم المحوى اذ عند عدم
المحوى يكون الحاوى محيطا بالخلاء ضرورة لكن وجود الحاوى مع عدم
المحوى غير ممكن حتى يلزم ان يكون الممكن مستلزما للمحال فان قلت كل
واحد منهما ممكن حتى يلزم ان يكون الممكن (الكل) فيكون المجموع ممكنا قلت انما
يكون المجموع ممكنا لو كان اجتماعهما ممكنا وهو ممنوع فان الممكن قد يمتنع
اجتماعها كلون زيد كاتبا الآن وغير كاتب كذلك قال فصل في ازلية العقول
اقول العقول ازلية وابدية اما انها ازلية فلان واجب الوجود مستجمع
لجميع ما لا بد منه في تاثيره في العقل الاول والا لكان له نوع حالة منتظرة هف
فيكون العقل الاول انما لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته

تحلوى

علة المجموعة للشرائط وارتفاع الموانع والعقل الاول ايضا مجمع لجملة ما لابد
منه في تاثيره في العقل الثاني لان كل ما يمكن له او للعقل الاول فهو حاصل له با
لفعل والا لكان شيء مما يمكن له حادثا بعد ما لم يكن وكل حادث فهو مسبوق
بمادة لما مر فيكون ماديا هف واذا كان كذلك كان العقل الثاني ايضا
ازليا لوجوب وجود المعلول عند وجود العلة التامة وهكذا الى العقول
في العقل الثالث والرابع الى ان ينتهي الى العقل العاشر ولقائل ان يقول
لا حاجة الى التطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان
كل حادث مسبوق بمادة هف واما انها ابدية فلانه لو انعدم شيء منها
لانعدم امر من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع بقاء جميع الصور
المعتبرة في وجوده غير معقول فيكون الباري تع او شيء من العقول
قابلا للتغير والحوادث وهو ح لان التغير من شانه ما لم تعلق با
لمادة فالفصل في كيفية توسط العقول اول قد ثبت ان واجب الوجود
واحد من كل جهة متعال عن ان يشتمل على حيثيات مختلفة واعتبارات
متكثرة ومعلوله الاول هو العقل المحض الذي هو غير متعلق بالمادة
لا بحسب ذاته ولا بحسب احوال ذاته والافلاك معلولات العقول
لكن الافلاك فيها كثرة على ما يدل على ذلك اختلاف حركات الكواكب فيكون

فيكون شيء مما يمكن له ماديا ويلزم منه كون العقل
الاول ماديا لمقارنته ذلك الشيء اياه لان ما يقارن المادي
اما يكون ذا وضع وكل ذا وضع مادي

(المعلول)
(او العقول)
(ضرورة استلزام انتفاء المقبول انتفاء القابل)
(اي تغير هذه الامور ح والا يلزم كونها مادية على ما مر انفا)
(لان وجود اللازم بدون وجود الملزوم محال)

مبادیها العقلیة کثرة لما بینا ان الواحد لا یصدر عنه الا الواحد والعقل
الذی یصدر عنه الفلک الاعظم فیه کثرة والا لم یکن صدور الفلک الاعظم
الذی فیه کثرة من حیث ترکبه من الهیولی والصورة عنه لکن تلک الکثرة
لیست باعتبار صدوره عن واجب الوجود لاستحالة بعض اجزائه من ذاته
وبعضها له من علة فاذا ضم ما له من ذاته الی ما له من علة حصل فیه کثرة
بهذا الاعتبار فان المعلول الاول له ماهیة ممکنة الوجود لذاتها واجبة
الوجود لعلتها فیلزم وجوب الوجود بالغیر الذی هو الواجب وامکان
الوجود لذاته فیکون ما وجد بهذین الاعتبارین مبدأ للعقل الثانی وبا
عتبار الآخر مبدأ للفلک التاسع والمعلول الاشرف یجب ان یکون تابعا
للجهة التی هی اشرف فی العقل فان المعلول یجب ان یکون مشابها للعلة
ومناسبا لها فیکون باعتبار ما هو موجود واجب الوجود بالغیر مبدأ للعقل
الثانی وباعتبار ما هو موجود ممکن الوجود لذاته مبدأ للفلک التاسع وبهذا
الطریق یصدر عن کل عقل عقل وفلک الی ان یتم اجرام السماویة ولا بد
من الانتهاء الی جوهر عقلی وجرم سماوی اذ لو استمر ذلک لزم التسلسل
المحال ولکانت الاجرام غیر متناهیة وهو محال ولا یجوز ان ینقطع العقول
قبل السماویات والا لبقی ما یختلف من السماویات غیر مستند الی علة
انقطاع

علة فالعقول لبعث اقل عددا من الافلاك فاذن لابد ان ينتهي ذلك الى
العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر فيصدر عنه الهيولى العالم
العنصري وصورها المختلفة لاستعدادات تختلف في الهيولى ويسمى با
لعقل الفعال لكثرة فعله وتاثيره في عالم العناصر ولبس استعداد الهيولى
لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لما تغير الاستعداد لعدم
التغير في العقل المفارق بل الهيولى تفرض لها الاستعدادات المختلفة
بواسطة الحركات الجزئية السماوية وكل حادث مسبوق بحادث آخر
لان الحادث اما ان يوجد دائما او بعد حدوث حادث آخر لا سبيل الى الاول
والا لزم دوام الحادث هف فتعين الثاني واذا كان كذلك كل واحد
كل حادث مسبوق بحادث اخر فاما ان يوجد تلك الحوادث على الاتصال
او على التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم امور باطلة ترتب في الوجود بلا
نهاية فتعين ان يوجد على التعاقب فقبل كل حادث حادث لا الى اول
فان قلت لانم ان الحادث اذا لم يوجد دائما يلزم ان يوجد بعد حادث
آخر لم لا يجوز ان يكون اول الحوادث قلت ما هو اول الحوادث اما ان
تكون علة التامة حادثة او قديمة فان كان الثاني يلزم قدم الحوادث
وهو مح فتعين الاول فلم يكن اول الحوادث هف قال فان قلت لعل

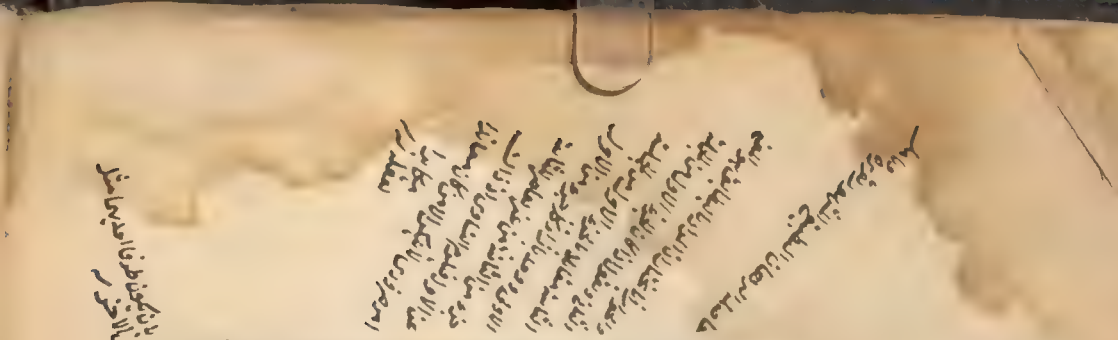

بهذا طفح عن الشرح الا ان لقائل ان يقول ان اراد بمطابق الحملين اتحاد
طرفيها فلانم انها ان لم يطابقا يلزم ان ينقطع الثالثة فنا هتم لا يجوز
ان يكون عدم تطابقهما لعدم الطرف للتناهي الثالثة وان اراد به انه يكون
بازاء كل جزء من الاولى جزء من الثانية فلانم انها ان لم يطابقا يلزم ان يكون
الناقص مثل الزائد لم لا يجوز ان يكون تطابقهما لعدم تناهي اجزاء الثالثة لانه
ح لا ينتهي اجزاء وهما الى حد لا يبقى بازاء جزء من الاولى جزء من الثالثة لا تساوي
اجزاءها كالحال في الخردلة والجبل حال خامة او النفس بعد خراب البدن
اما ان يفنى او يبقى وح اما ان يتعلق ببدن آخر عن سبيل التناسخ او لا يتعلق
فهذه ثلثة اقسام لا سبيل الى الاول اذ النفس لا يقبل الفساد والا لكان
فيها شيء يقبل الفساد وشيء يفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل عاد القابل للفساد
لان القابل للفساد يبقى مع الفساد والفاسد لا يبقى معه فيكون النفس
مركبة وقد مر انها بسيطة هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون البدن محلا قابلا
لفساد النفس قلت لان كون الشيء محلا لامكان فساد ما هو مبائن القوام
له اولامكان وجوده غير معقول فان معنى كون الشيء محلا لامكان وجود شيء
آخر هو تهيؤه لوجوده فحيث يكون حال وجوده مقترنا به وكذلك لامكان
فساد شيء آخر ولهذا يمتنع ان يكون الشيء محلا لفساد نفسه بل البدن انما فيه

ه قوة تعلق النفس به وعدم تعلقها به وهو لا سبيل الى الثاني لان النفس
حادثة مع حدوث البدن عامع ان عند حدوث كل بدن لا بد ان يحدث نفس
لان النفس حادثة لما مر فيتوقف حدوثها عن علتها عا استعداد المادة ومادة
النفس البدن فالعلة التامة لحدوثها يتوقف عا حدوث البدن الصالح لقبول
النفس عامع انها بعدم بعد حدوثها تخفق بتحققه فعند حدوث كل بدن
لا بد ان يفيض عليه نفس من مبدأها ولو تعلقت به نفس اخرى عا
سبيل التناسخ لكان للبدن الواحد نفسان مدبرتان له وهو باطل لان الشعور
كل واحد من ذاته الآنفسا واحدة فاذن الثالث حق وهو مبني عا حدوث
النفس وقد عرفت انه مبني عا فساد التناسخ فيكون دورا وايضاه وجوب
كون العلم بحيث يخفى بتحققه ممنوع لا بد له من دليل واما اللذة

اول اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم وانما قلنا من حيث هو ملائم
لان الشيء قد يكون ملائما من جهة والالتذاذ به يختص بالجهة التي هو منها ملائم
ولكل قوة من القوى لذة وخير وادنى وشر يختص بتلك القوة فلذة الذوق
الحلو ولذة البصر الامور الماضية واذى كل واحد منها ما يضاده والملائم للنفس
الناطقة من جهة القوة العاقلة ادراك المعقولات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه
من الحق الاول بانه واجب لذاته من جميع الجهات بريء عن النقائص منبع لفيضان

وهو المطلوب

دون جهة م

النور ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ
تذكر م

الخير على الوجه الاصوب ثم يدرك ما صدر عنه من العقول المجردة والنفوس الفلكية
والاجرام السماوية والكائنات العنصرية على الترتيب الواقع في الوجود بحيث تصير
به عالما عقليا مرتسما فيه صور الكل والنظام المعقول فيه والخير الفائض اليه فتكون
ح موازنا للعالم الموجود بكله وهذا انم وافضل من كمالات القوى الاخرى لان هذه
في مرتبة يقع معها ان يقال انه انم وافضل اذ لا نسبة له فضلا وتماما وكثرة وهذا
الادراك حاصل للنفس بعد الموت لان النفس لا تحتاج في تعقلاتها الى الالات
الجسدانية بل تكون اشد تعقلا اذ ح يزول عنها الاشتغال بالقوى البدنية فتخلص
لها اشتغالها بذاتها فصارت المعقولات مشاهدة فيكون اللذة حاصلة بالكون
استلذاذ بها حينما ح انم وافضل وعدم حصول اللذة حالة تعقل النفس با
لبدن انما يكون لقيام الموانع وهو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية قال
هذا اولا الالم ادراك المنافي من حيث هو منافي وانما قلنا من حيث هو منافي
لان الشيء قد يكون منافيا من حيثية دون حيثية والالم يلزم به مختص بالجهة التي
هو فيها منافي والمنافي للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال فالنفس
اذا فارقت البدن ولم تكتسب فيها الهيئات المضادة للكمال كانها صارت صورة
للنفس فادركت المنافي من حيث هو منافي فتعرض لها الالم قال هذا اولا
النفس الكاملة بالاعتقادات البرهانية اي الجازمة المطابقة الممتنعة التغير ان كانت

فان لم يكن جازما كان ظنا

والدليل الثاني فنزيه عن ان لا يكون ثابتا فانه
ح يكون قليلا

كانت نفيسة عن البرهان الهيئات البدنية الردية معرضة عن الكدورات الجسمانية فصلت
بعد المفارقة بعالم القدس في حضرة جلال رب العالمين في مقعد صدق عند
مليك مقتدر فوجد لذة عظيمة هي اجل من كل لذة واشرف وهذه هي السعادات
الحقيقية والية اشار في القرآن المجيد بقوله تع الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم
اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان الايمان هو العلم بالمبدع وعدم لبسه بالظلم
هو النقاء عن الهيئات البدنية وان لم تكن نفيسة عن تلك الهيئات البدنية بل
بقيت فيها تصير بسبب تلك الهيئات محجوبة عن الاتصال بالسعادة الحقيقية
وتاذت عظيما بسبب ميلانها الى تلك الهيئات مع تعذر حصولها فقد ان
الآلات والآلام التي تكون بسبب تلك الهيئات لا يكون لازمة لزوال النفس
هذه الهيئات بعد الموت شافت شيئا مع تزلت الافعال للبقية لها بتكررها
حتى تمرن النفس وتبلغ السعادة التي تخصها فان قلت العلائق البدنية كيف
صارت مانعة عن هذه اللذات العظيمة والآلام العظيمة مع ضعف العلاقة
مع البدن واستحكام العلاقة مع هذه الامور قلت اللذات والآلام النفسانية
وان كانت في غاية القوة الآن تعلق النفس بالبدن واشتغالها بتدبيره ايضا
في غاية الكمال فيجوز ان يكون احدهما عائقا عن الاخر قال هداة اولي النهوس
العاطفة اذ ظهر لك ان من شانها ادراك الحقائق بكسب المجهول عن المعلوم لزم

لها الا النفس من هذا الكسب شوق الا الكمال الذي هو معشوقها فاذا
فارقت البدن وتنبهت لكمالها الذي هو بطبعها نازعة اليه الآن استغفالها
بالبدن انساها اياه كما يشغل الصبي الاستلذاذ بالحلو وميله الا المكروهات
بالحقيقة فليس معها ما يمكن كسبه يعرض لها الالم العظيم وهو الالم النار الروحانية
الموقدة التي تطلع على الافئدة وكان مثلها كمثل الجذر الذي لم يحتمل بوله فلما زال
عاقه احتبس به والى هذا اول النفوس الناطقة الساذجة التي لم
يكتسب العلم والشوق اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية
الردية لا تعذبون لانهم غير عارفين بكمالاتهم فان الحكم بان للنفوس كمالات
حقيقة ليس بادي وغير متناقض البتة لانها لم تعرفها اصلا فكانت البلاهة
ادنى الى الخلاص من الغطانة البتراء فان النفوس التي عرفت باكتساب النظري
ان لها كمالا ما ثم انها لم يكتسب الكمال سواء اكتسب ما يضاد الكمال او اشتغلت
باصرفها عن اكتساب الكمال مما ليست بضادة له او لم يشغل بل اكاسلت في
اقتناء الكمال يتعذبون بنقصانهم لاشتياقهم الى الكمال الفائت عنهم وانما
حصل ذلك الشوق لهم باكتساب نظري قاصر عن الوصول الى المشتاق اليه
وهو فطانتهم البتراء والابلة اللبابة هو الذي غلب عليه سلامة الصدر وقلة
الاهتمام وان لم يكن خالية عن الهيئات البدنية الردية فاشتاق الى مقتضى تلك
الهيئات فيتالم لفقد البدن ومقتضياته من غير حصول المشتاق اليه وتبقى في
كدورات البيولى معقدة بسلاسل العلائق لان تلك قد بطلت وحلوا ما يكون منها
التعلق بالبدن قد بقي فيكون في غصة وعذاب اليم الآن ذلك التعذب ايضا لا يبقى
وبهذه الباب يختلف شدة الريم وضعفها وسرعة الزوال وبطئه ويختلف

بقاؤهم

لسبب الاختلاف ح

الابلة ح

الغطانة ح

ويكان ح

بيان

ما يكون فيها من التعذب بسبب الاخلاق وتكمل هذا الخيال ربما ان يكتب على سبيل الامثال من غير اعتبار تحرر وتطبيق على فتح هذا المختصر اكتفى بما ذكر وسئل ربه ان يوفقه

ارتعد
الشوق
عن جذب

لنستعين

وبسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني في الطبيعيات وهو مرتب على ثلثة فنون

الفن الاول فيما يعم الاجسام وهو مشتمل على

عشرة فصول فصل في الطاقة التي لا

لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون

ما بينهما من تلاقي الطرفين اولى لا سبيل الى الثاني

لانه لو لم يكن ما بينهما الا اجزاء متداخلة فلا

بد من وسط وطرف وقد فرضنا الوسط

والطرف هذا خلف فثبت كون ما بينهما من تلاقيهما

فما به ملاقاة الوسط احد الطرفين غير ما به

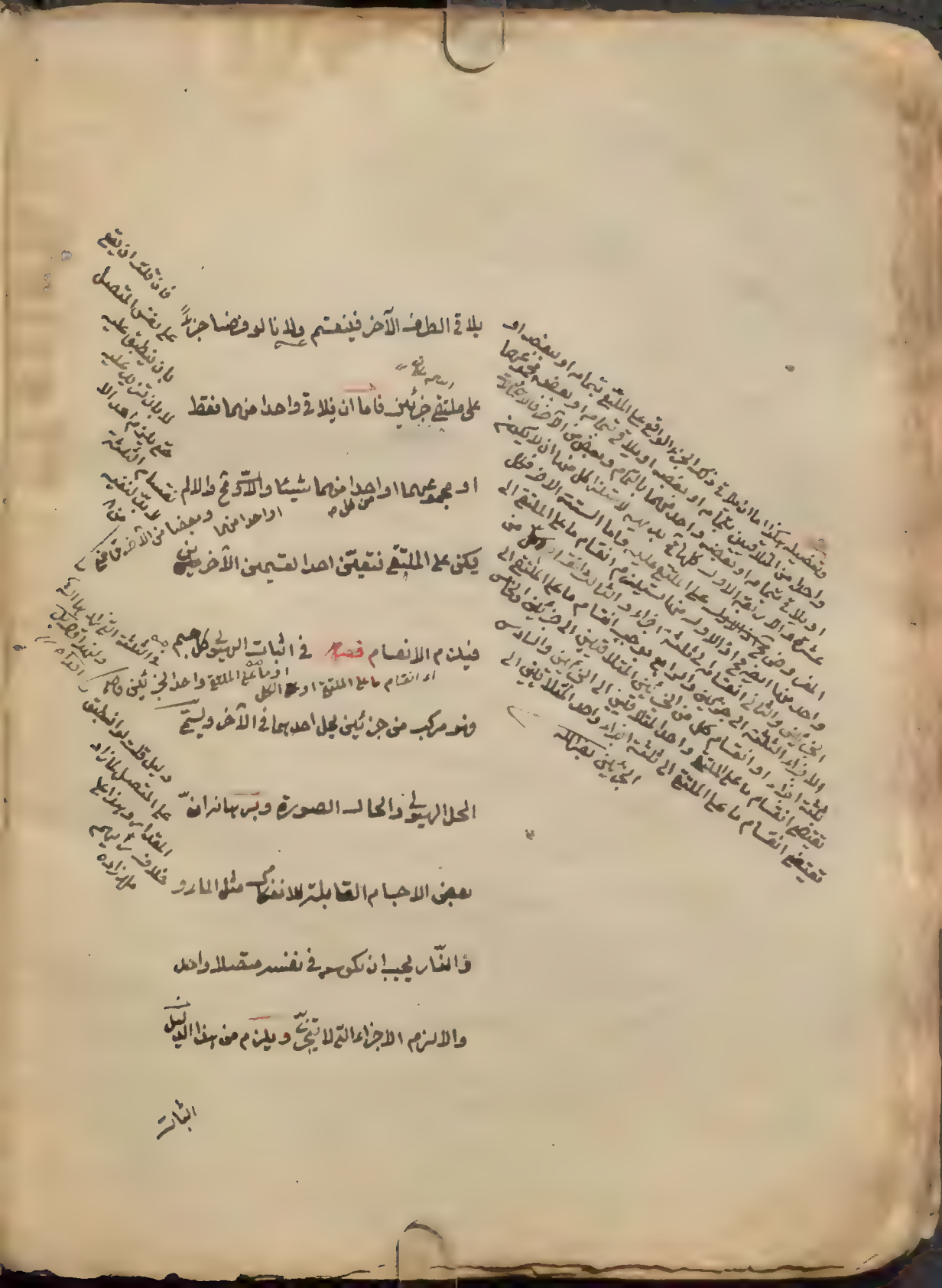

اثبات الهيولى في الاجسام كلها الا ذلك

المتصل قابل للانفصال اما ان يكون المقدار (هو) فالقابل للانفصال (هو)

او الصورة المستلزمة للمقدار او معنى اخر

لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع

الاتصال والانفصال في حالة واحدة

والقابل (حال) وجوده مع المقبول (المتصل) فتعين ان

يكون القابل (يجب) معنى اخر وهو المعنى (وهو الانفصال) من

الهيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب

من الهيولى والصورة وجب ان يكون

الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة

لان الطبيعة المقدارية اما ان يكون
بذاتها غنية عن المحل اولم يكن والاول
محل والا لاستحال حلولها في المحل فتعين
افتقارها بذاتها الى المحل فكل جسم مركب
من الهيولى والصورة فان
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لانها
لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى
فاما ان يكون متناهية او غير متناهية لا
سبيل الى الثاني لان الاجسام كلها متنا
هية والا لامكن ان يخرج عن مبدء

اعتراض

امتدادان على السمت كانهما ساقا مثلث فكلما

كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا

الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه

مع كونه محصورا بين حاصرين بخلاف

بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانا لو كانت

متناهية لاحاط بها حد او حدود فتكون

لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة

الحد او الحدود بالمقدار فذلك الشكل

اما ان يكون للجسمية وهو محال والا لكانت

الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او

لسبب لازم للجسمية وهو قبح لما مرّ او لسبب

عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن زواله فامكن

ان يتشكل بشكل اخر فيكون قابلة للانفصال

وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى

والصورة فيكون الصورة المفارقة عن الهيولى

مقارنة لها هف فان الهيولى

لا يتجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة

فاما ان تكون ذات وضع اولا تكون لا سبيل

الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها

عن الصورة اما الاول لا سبيل الى الاول فلا

نهاية اما ان ينقسم اولا لا سبيل الى الثاني

لان كل ما له وضع فهو منقسم على ما مر ولا

سبيل الى الاول لانتهاء اما ان ينقسم في جهة

واحدة فقط فيكون خطا جوهريا او في جهتين

فقط فيكون سطحا او في ثلث فيكون جسما وكل واحد

منها بطلان لا يجوز ان يكون خطا فلان وجوده

على الاستقلال لم تر اذا انتهى اليه طرفا

السطحين فاما ان يحجب تلافيهما او لا

يحجب لا يجوز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط

وهو في لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد

والتداخل توجب خلاف ذلك ولا جايز ان

يجب والا لانقسم الخط في جهتين لان ما

يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي في

الاخر وهو خلف واما انه لا يجوز ان يكون

سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى الى

طرف الجسم فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب

وكل واحد منهما باطل واما انه لا يجوز ان

يكون جسما فلانها لو كانت جسما كانت مركبة

من الهيولى والصورة كما مر واما الا سبيل

الى الثاني فلانها اذا كانت غير ذات وضع فلا

اقترنت بها الصورة الجسمية فاما ان لا

تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز

او تحصل في بعض دون بعض والاول

الثاني محالان بالبديهة والثالث ايضا محال

لان حصولها في كل واحد من الاحياز

ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون

بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال ولا يلزم

على هذا التقدير بان يقال ان الماء اذا انقلب

هواء وعلى العكس صار اولى بوضع لان الوضع الطبيعي

السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا

بلا مرجح في اثبات الصورة النوعية

واعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية

صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان

اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياء دون بعض

اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى

لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام

كلها في ذلك فتعين الثاني وهو المطلوب

اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة

لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة

والعلة الفاعلية للشئ يجب ان تكون
موجودة قبله بالفعل انها يجب تقدمها
والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان
الصورة انما يجب وجودها مع الشكل
او بالشكل والشكل لا يوجد قبل الهيولى
فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت
متقدمة على الشكل فاذا وجود كل واحد
منهما بسبب منفصل وليست الهيولى غنية
من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها
لا تتقدم بالفعل بدون الصورة وليست

الصورة غنية عن الهيولى من كل الوجوه

لما بينا انها لا توجد بدون الشكل الى الصورة

في وجودها وبقائها والصورة يفتقر

الى الهيولى في تشكلها في المكان

وهو اما الخلاء او السطح الباطن من

الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من

الجسم المحوى والاول باطل فتعين الثاني

وانما قلنا الاول باطل لانه لو كان خلاء

فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا

موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول

لانه

لانه قد يكون خلاء اقل من خلاء فالخلاء

بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين

وما يقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون

لاشيئا محضا ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد

البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن

المحل فاستحال اقتوانديه في الحيز كل

جسم فله حيز طبيعي لانا لو فرضنا عدم تاثير

القواسر لكان في حيز معين وذلك الحيز

اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر لا سبيل

الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فتعين

الاول فاذا انما يستحقه لطبيعته وهو المطلوب

ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان

لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل

في احدهما فاما ان يطلب الثاني اولا فان

طلب الثاني لزم ان لا يكون الحيز الاول الذي

حصل فيه طبيعيا وقد فرضنا طبيعيا هف

وان لم يكن طالبا للثاني لزم ان لا يكون الحيز

الثاني طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف

في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي

لان كل جسم متناه وكل متناه مشكل وكل

مشكل

مشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي

اما ان كل جسم متناه فلما مر وان كل متناه

فهو مشكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود

فيكون مشكلا وانما قلنا ان كل مشكل فله

شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر

لكان على شكل معين وذلك اما ان يكون

لطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا

عدم القواسر فان ذلك هو عن طبعه وهو المطلوب

فالحركة والسكون اما الحركة فهي الخروج

من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وحركة

في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته

ويسمى بهذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي

انتقال الجسم من مكان الى مكان على سبيل التدريج

ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم

حركة على الاستدارة اجزائه يباين اجزاء مكانه

ويلازم كل مكان فقد اختلف نسبة اجزائه

الى اجزاء مكانه على سبيل التدريج ونقول البعض

فالحركة اما طبيعية او قسرية او ارادية لان

القوة المتحركة اما ان يكون مستفادة من

خارج او لا فان لم يكن مستفادة من

من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان

كان لها شعور فهي الحركة الارادية وان لم يكن

لها شعور فهي الحركة الطبيعية وان كانت

مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية

في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة ما مقدرة

معينة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها

وانقطعت في الاخذ والترك وجدت الطبيعة

قاطعة اقل من القسرية والقسرية قاطعة اكثر من

واذا كان كذلك كان بين اخذ القسرية وتركها زمان

قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها

منها بطؤ معين وهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان وغير ثابت اذ لا يوجد ويبقى ثابت
اجزائه معا فهنا امكان مقدر غير ثابت
وهو المعنى من الزمان وهو مقدار الحركة
لانه لا يخلو اما ان يكون مقدار الهيئة قارة
او الهيئة غير قارة لا سبيل الى الاول لان
الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون
مقدار الهيئة قارة فهو مقدار الهيئة
غير قارة كل هيئة غير قارة فهي الحركة
فالزمان مقدار الحركة ونقول ايضا ان

الزمان

الزمان لا بداية ولا نهاية له لانه لو كان له

بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يوجد

مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية

فهي زمانية فيكون قبل الزمان زمان هف ولو

كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده

بعدية لا يوجد مع القبلية فيكون زمانية

فيكون بعد الزمان زمان هف

في الفلكيات وفيه ثمانية فصول

في اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه

ان ههنا جهتين لا تتبدلان احدهما فوق

والارض تحت وكل منهما موجودة ووضع

غير منقسم في امتداد ماخذ الحركة وقد كان كذلك

كان الفلك جسما ممتدا وانما قلنا ان الجهة

موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن

كذلك لما امكنت الاشارة اليها ولما امكن

اتجاه الحركة اليها وانما قلنا انها غير منقسمة

لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب

الجزئين وتحرك فانما ان يتحرك عن المقصد

او الى المقصد فان تحرك عن المقصد

لم يكن ابعد الجزئين من الجهة وان تحرك

الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة واذا

ثبت هذا فنقول محدد الجهات ليست في خلاء

لاستحالة الخلاء في ملاء متشابه والا لكانت الجهات

مختلفتين بالطبع لذات الملاء فلا يكون احديها

والاخرى متروكة فالمحدد الجهات في اطراف

ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه وهي كان

كذلك كان تحديدها بجسم كري لان تحديد

الآن يكون بجسم واحد واكثر فان كان

واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس

بكري لا تحدد به جهة السفل لان جهة

السفل غاية البعد والا تبدلت بالنسبة الى ما بعد
ابعد منها ولا يتحدد منها ولا يتحدد به جهة
السفل فلا يتحدد به جهة السفل وان كان باقيا
متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا
لم يتعين بها غاية البعد لان ما هو ابعد عن
بعضها فالامتداد الواصل بينهما فهو اقرب من
الاخر وكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها
لم يكن غاية البعد عن الجميع فيجب ان يكون بعضها
محيطا بالاخر فيحصل المطلوب في ان الفلك
بسيط اللم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع

مانعة من الحركة هف فظهر لك ان الجسم

القليل الميل والذى لا ميل فيه حركة متساويان

فى السرعة وهو محال وبهذا المحال انما يلزم من

فرض تحرك ذلك الجسم الذى لا ميل فيه

او من فرض ذى الميل الذى نسبته الى الميل

الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى

الميل الاول لكن فرض الميل على النسبة

المذكورة ممكن فهذا المحال انما لزم من فرض

تحرك الجسم الذى لا ميل فيه اصلا فيكون

محالا وتقول ايضا ان الفلك لا يكون

في طبعه مبدأ ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة

الواحدة مقتضية اثرين متنافيين هف

فلان الفلك لا يقبل الكون والفساد

والخرق والالتيام اما انه لا يقبل الكون والفساد

فلانه محل الجهات وكل ما هو محل للجهات

يقبل الكون والفساد واما بيان الصغرى

فقد مر تقريرها واما الكبرى فلانه ما

يقبل الكون والفساد فلصورته الحاصلة

خير طبيعي ولصورته الفاسدة خير طبيعي

لما بينا ان كل جسم فله خير طبيعي وكل ما هذا

شاذ

شأنه فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة

الكائنة اما ان يحصل في حيز طبيعي او في

حيز غريب فانه حصلت في حيز غريب يقتضي

ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت

في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة كانت

حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا

مستقيما الى حيزها الطبيعي واما انه لا يقبل

الخرق والالتيام فلانه ذلك ايضا انما

يحصل بالحركة المستقيمة والفلك لا يقبل

الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام

فان الفلك يتحرك على الاستدارة

دائما لان الحركة الحافظة للزمان اما ان يكون

مستقيمة او مستديرة لا جايز ان يكون مستقيمة

لانها اما ان تكون تذهب الى غير النهاية

او ترجع لا سبيل الى الاول والا لزم وجود

بعد غير متناه لا سبيل الى الثاني لانها

لو رجعت لكانت تنتهي الى طرف فيكون

مقتضية للسكون بين كل حركتين

سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف

موجود حال الوصول لانحال ان يفعل

الوصول

فلو لم يكن موجودا حال الوصول

الوصول وكلما كان الميل الموصل موجود

لم يحدث فيصل يقتضي كونه غير موصل

لاستحالة اجتماع الميلين الزائيين المتناقضين

في حالة واحدة في الجهة فالحال الذي فيه ميل

الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول

وكل واحد من الميلين اني لدن الوصول

وكونه غير موصل اني لدن حال الوصول

لو كان زمانا وانقسم فحين ما يكون جسم

احد طرفيه لم يكن واصلا الى المنتهى هف

وكذا صورته غير موصل واذا كان كل واحد

منها انيا وجب ان يكون بين الآنين زمان
لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين
فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا يتجزى هي الآنات
ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى
لانطباقها هف فعلم ان الحركة الحافظة
للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة وايضا
الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان
فاذن الفلك يتحرك على الاستدارة دايما وهو
المطلوب الحركة المرئية الشرقية عند نزول
الجبل ينتهي الى السكون لان سكونها آني وحركة

الجبل

پیشنهاد و روی نامه‌ها را در یک مقوا بنویسید
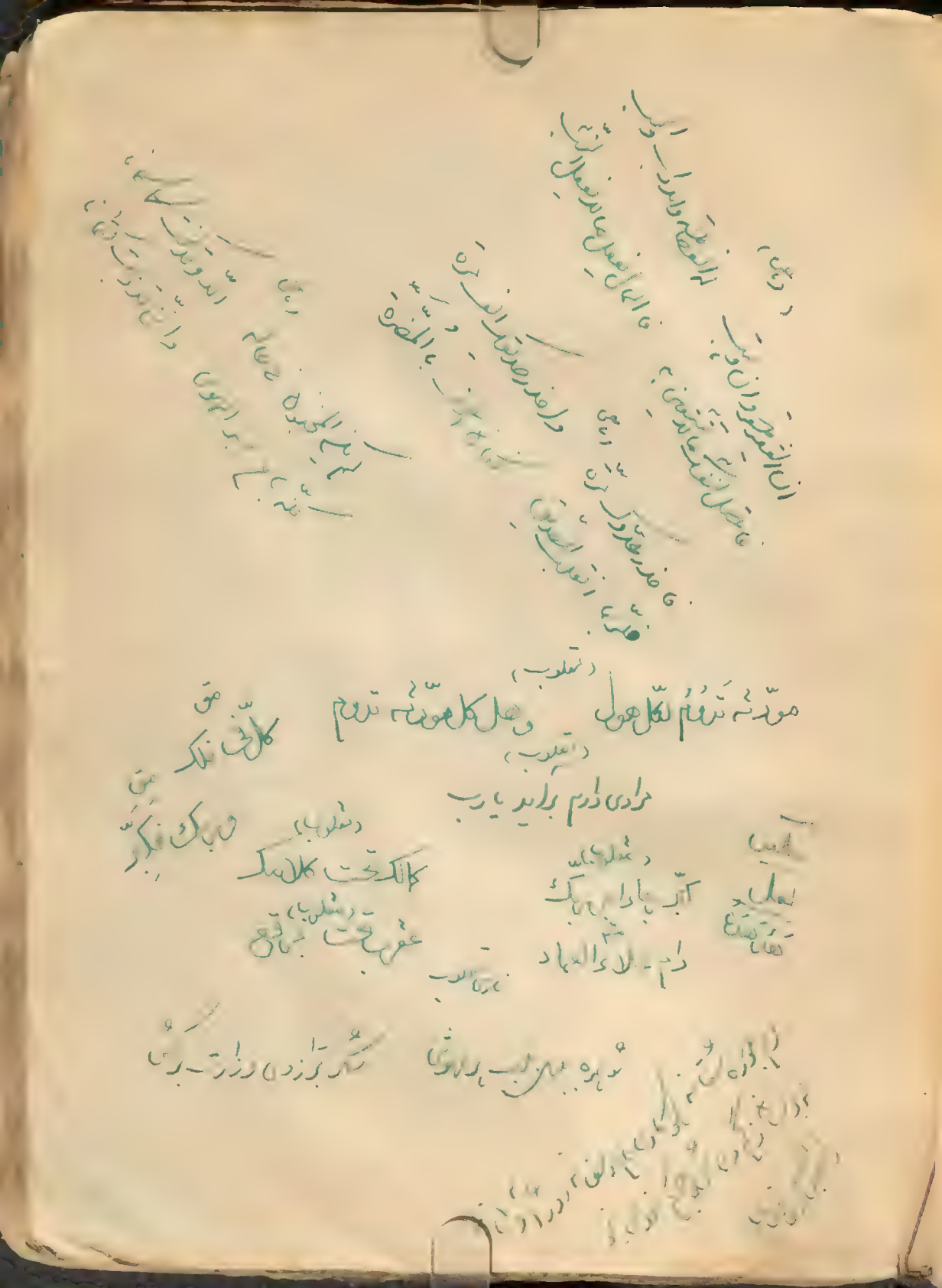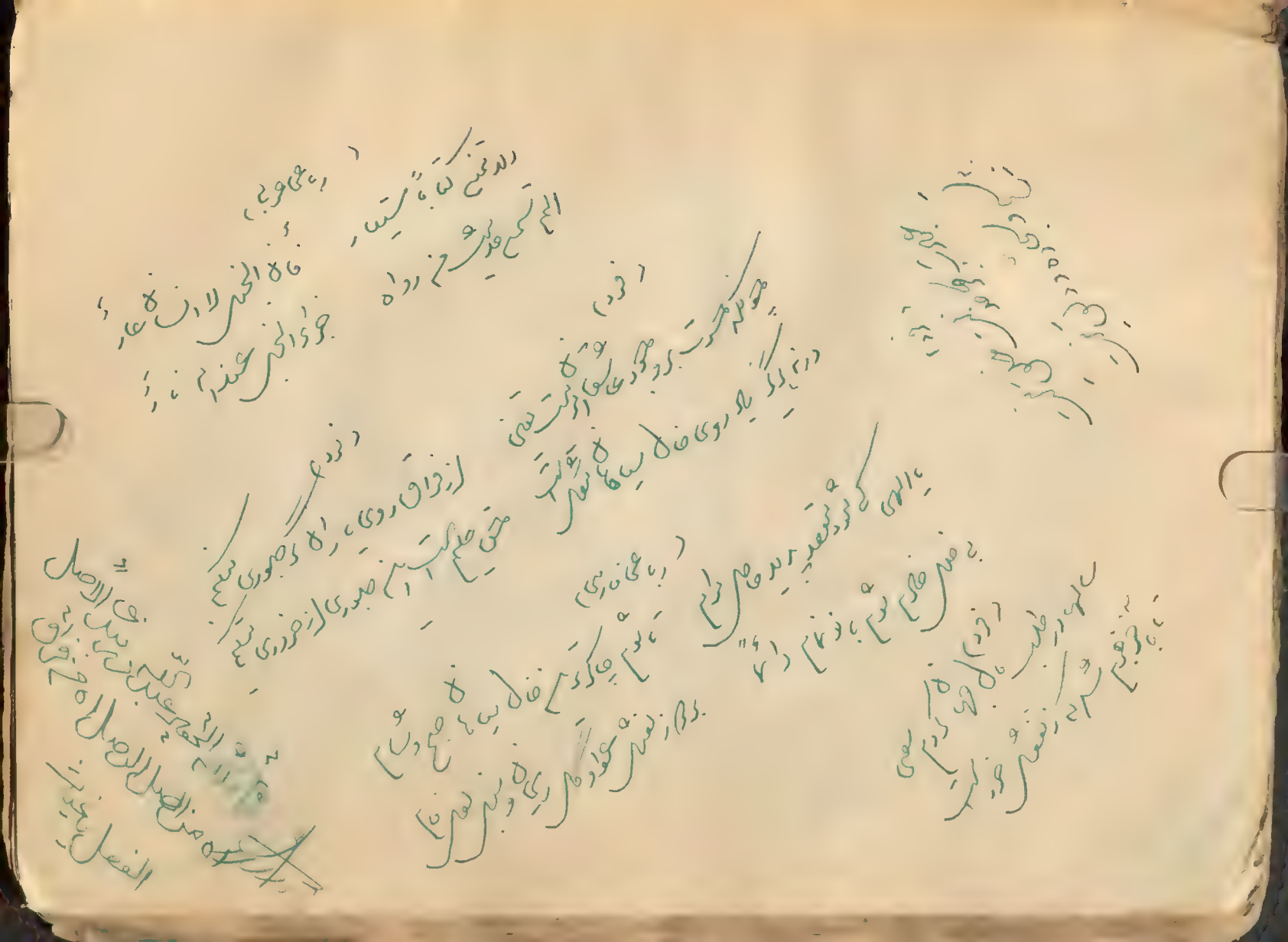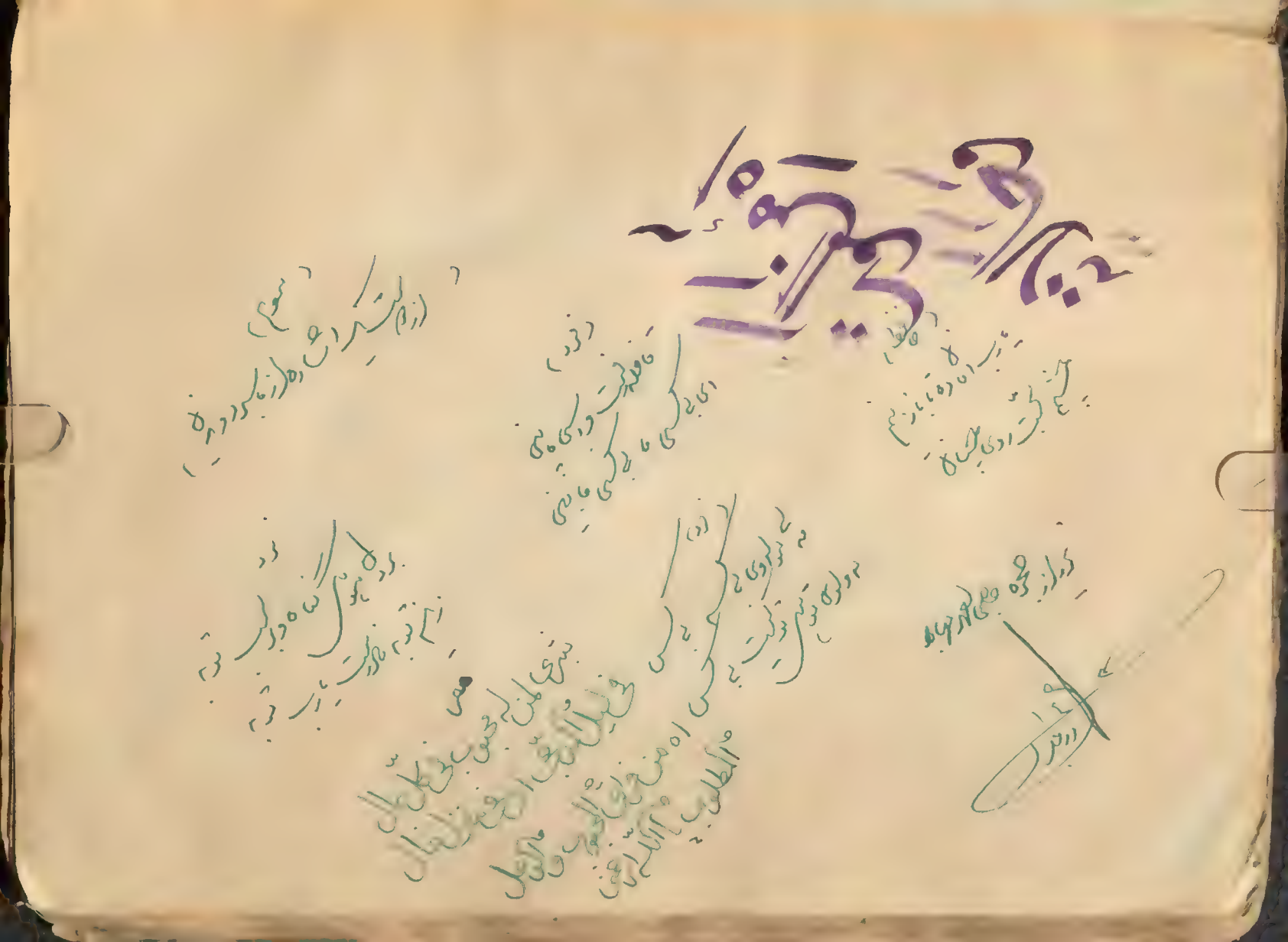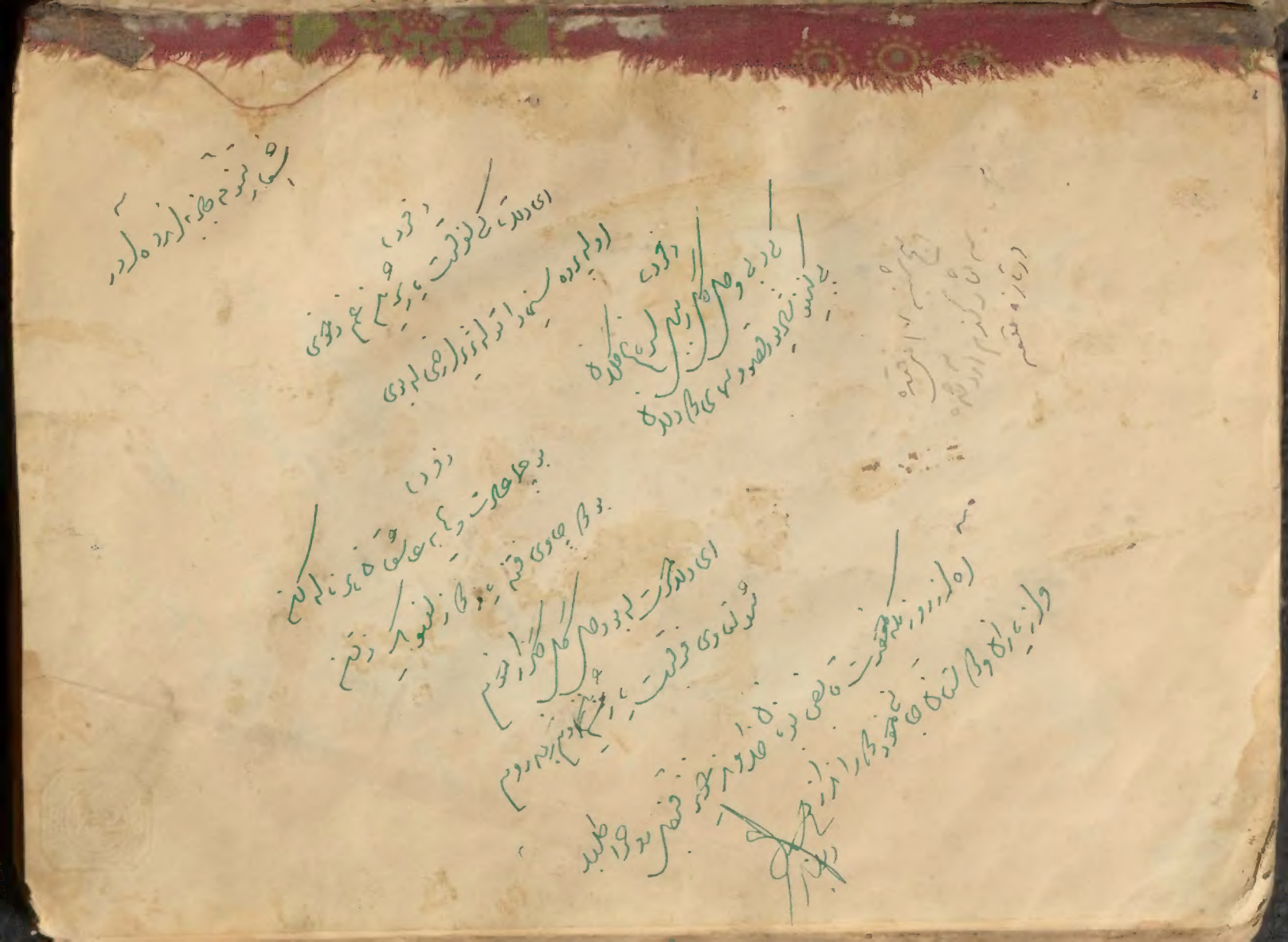
روزها را دیدی از شب‌های تاریک